

جرائم فرنسا في الجزائر





www.j4know.com

جرائم فرنسا في الجزائر

من الجزائر بوجور إلى الجزائر أوماريس

صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي
في الجزائر من الاحتلال 1830
إلى الاستقلال 1962.

صنف : 4/139

طبع في 2005

دار
هومه

للطباعة والنشر والتوزيع
34 حي لابرويار - بوزريعة - الجزائر



الإيداع القانوني : 2002/1718

ر.د.م. ك. 5 - 658 - 66 - 9961 ISBN.

يمنع الاقتباس والترجمة والتصوير إلا بإذن خاص من الناشر

إلى قوافل شهراء

إلى قوافل شهراء ليل الاستعمار الطويل منذ
1830 إلى سنة 1962 وإلى الذين ماتوا وفاعا
عن هذا الوطن ووحدة أرض وسكانه
وحفظا للأرض وعرضه، إلى المثاليين من هؤلاء
الشهراء أقدم هذا الكتاب تحية وإجلالا لتضحياتهم
فما وهنوا وما ضعفوا وما استكانوا حتى كتب النصر
للجزائر

سعيد بزيان



مقدمة

لماذا هذا الكتاب وما هو الداعي لتأليفه ؟

عشت شهورا عديدة في باريس على وقع الضجيج الإعلامي الذي أثير في فرنسا حول الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي خلال محاولاته الإجرامية للإجهاز ثورة نوفمبر 1954 والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية داخل الإمبراطورية الفرنسية التي أخذت جدرانها تتهاوى بعد سقوط "ديان بيانفو" في الفيتنام سنة 1954 أي قبل شهر قلائل من اندلاع ثورة نوفمبر 1954 المجيدة، والصيحات المتعالية في إفريقيا والتي تنادى بالاستقلال عن فرنسا وخاصة من طرف المرحوم أحمد سيكوتوري الذي صرّخ في وجه الجنرال دوغول قائلاً : " إننا نريد الفقر في ظل الكرامة على الغنى في ظل العبودية!!" وتسارعت الأحداث في العالم مؤذنة ببداية نهاية الاستعمار وبداية عهد جديد، وهو ما لم يهضمه جنرالات فرنسا في الجزائر الذين عملوا كل ما في وسعهم لوقف تيار التاريخ في الجزائر والبقاء على هذا البلد تحت سقف الجمهورية الفرنسية وتحقيقا لشعار الجنرال دوغول القائل : " من دانكيرك إلى تامنراست بلد واحد هي فرنسا.!!" والذي أكد ذلك في أحد أحاديثه : " إنه ما دام هناك دوغول فلن يرتفع علم جبهة التحرير على الجزائر أبداً!!" - فلم يكن في تصور جنرالات فرنسا وقادتها السياسيين إن الجزائر ستقلت من أيديهم.!!" فهزيمة الفيتنام على يد الجنرال جياب لا يتصورون حدوثها في الجزائر أبداً. وجاء هؤلاء الجنرالات بديغول لما يتمتع به من سمعة وطنية في فرنسا يصفه بطل معركة تحرير فرنسا من

النَّازِيَّة، ورمز من رموز الوطنية الفرنسية الذي لا يتطرق الشك إلى سمعته لدعمهم في الإبقاء على الجزائر فرنسية. يقول هنري علاق في تقديمه للجزء الثالث من كتاب : " حرب الجزائر " **LA GUERRE D'ALGÉRIE** الذي يؤرخ لهذه الحرب بدءًا من 13 مايو 1958 وهو تاريخ تمرد الجنرالات في الجزائر والإتيان بديغول إلى الحكم على أمل الإبقاء على " الجزائر فرنسية " لما عرف عن ديغول كرجل يحلم بإقامة إمبراطورية فرنسية تمتد من " دانكيرك إلى تامنراست " لقد جاء ديغول إلى الحكم أو جيء به، فأنتهى الجمهورية الرابعة. وبدأ عهدا جديدا في الجزائر، ومن 1958 إلى سنة 1962 جَرَّبَ الجنرال دوغول عدة مشاريع استعمارية فشلت كلها، فقد أراد (بمشروع قسنطينة) والإلتفاف حول الصحراء للاحتفاظ بثروتها البترولية والمنجمية، وعمل على خلق قوة ثالثة موالية لفرنسا يمكن من خلالها القفز فوق جبهة التحرير وتجاوزها!! والبحث عن عملاء خارج الثورة وخلق بَاوْدَايَّ جديد في الجزائر تتعامل معه فرنسا في الجزائر على تجزئة الجزائر، واقتسامها : " جزائر للأوروبيين وجزائر للجزائريين " غير أن كل هذه المشاريع التي ابتكرها ديغول قصد الالتفاف حول الثورة وتجفيف ينابيعها والقضاء على إرادة شعبها لم تفلح، فما ربحت تجارته - وساءت أعماله-

وكسدت بضاعته،- ولا يسعه إلا التسليم بحق الشعب في تقرير مصيره- وكانت "الجنة الإنقاذ العام" التي أسسها جنرالات فرنسا في الجزائر وفي مقدمة هؤلاء : سالان، وماسو، وجوهو، قد اعتبروا أحداث 13 مايو 1958 بمثابة " ديان بيانفو" سياسية من أجل "إنقاذ الجزائر" من السقوط والاحتفاظ بها ضمن حضيرة الوطن الأم "فرنسا" وكان إلى جانب الجنرالات المذكورين ومعهم الجنرال بيجار، بيير لاغايرد زعيم الطلبة الفرنسيين في الجزائر

الذي كان نجماً لامعاً في إنقلاب 13 مايو 1958 ويؤازر هؤلاء المقيم العام في الجزائر روبير لاکوست الذي صرح لجريدة " *LE JOURNAL D'ALGERIE* " قائلاً غداة التحاقه بمنصبه في الجزائر : " إنني قدمت إلى الجزائر لأضع نفسي في خدمة الجزائر الفرنسية. !!"

إن الهدف الأساسي لقادة فرنسا من سياسيين وعسكريين هو الإبقاء على "الجزائر فرنسية" ومن أجل ذلك تهون كل الأعمال، ومورست كل الجرائم ضد الشعب الجزائري فكانت جرائم الجنرالات ، ماسو، وسالان، وجوهو، وبيجار، وأوسارريس، يضاف إليهم موريس بابون عندما كان والياً على قسنطينة ومحافظاً للشرطة في باريس عندما ارتكب جريمته الشنعاء في ليلة 17 أكتوبر 1961 خلال المظاهرة السلمية التي نظمها المهاجرون الجزائريون في باريس احتجاجاً على فرض حظر التجول عليهم من طرف موريس بابون قصد شل حركة الوطنيين الجزائريين وإبقائهم سجناء في أحيائهم البائسة في باريس وضواحيها.

فكان حصاد جرائم موريس بابون *MAURICE PAPON* ضد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حوالي 300 شهيد.

إن ثقافة النسيان التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة تكاد تتسببنا كل شيء فلم تعد جرائم فرنسا التي ارتكبتها في حق شعبنا منذ الاحتلال إلى الاستقلال تهز أحداً، وعندما فتح الفرنسيون هذا الملف وشاعت لي الظروف أن أتابع كل ما كتب وقيل وأذيع وأنا في باريس ورأيت أسماء لشخصيات وطنية تتحدث للصحافة الفرنسية حول ما جرى من تعذيب وقتل جماعي من طرف الجيش الفرنسي وكأنه لاشيء وأن جرائم مماثلة قد ارتكبتها النظام الجزائري في الدولة المستقلة لا تقل بشاعة عن جرائم فرنسا خلال ثورة التحرير 1954-1962 - يالها من مقارنة ومن مفارقة عجيبة

وغريبة من بني قَوْمَنَا- فلولا المناضلة لوزيات إيغيل أحرز *LOUISETTE AHRIZTGHIL* التي فضحت جرائم فرنسا في الجزائر والتعذيب الذي نالها كفدائية من طرف زبانية ماسو، وبيجار فلم يهتز بعض المسؤولين الجزائريين لاعتراقات الجنرال بول أوسارس " *GÉNÉRAL PAUL AUSSARESSES*" التي أوردها في كتابه : " *SERVICES SPÉCIAUX- 1955- 1957 ALGERIE*

بل إنَّ الجنرال خالد نزار عندما سئل عن سبب صمت المسؤولين الجزائريين عن التعليق على الجدل الصَّاحِب في فرنسا حول الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال حرب التحرير 1954- 1962 قال الجنرال نزار " *Cest une Affaire franco Française*

" **إنها قضية فرنسية، فرنسية، ولا تغنينا نحن !!** "

في حين نجد شخصيات فرنسية مُنصفة ذهبت إلى أبعد مما نتصوره فالفيلسوف الفرنسي فرانسيس جانسون *FRANCIS JEANSON* صديق جان بول سارتر يتعجب من الذين يتساءلون عما جرى في الجزائر من طرف الجنرالات فرنسا هل هي جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ؟

أجاب قائلاً : " أنا لا أفهم لماذا نطرح اليوم سؤالاً عن التعذيب بدون أن نتساءل عن الحرب الاستعمارية، والسؤال الذي ينبغي طرحه بحق هو : لماذا قُمنا نحن بالحرب ضد الشعب الجزائري وباسم أية مصلحة ولفائدة من ؟

بأن ما أراه مُتمثلاً أمام عيني هو أننا قمنا بسياسة استعمارية لا ترحم منذ حوادث 8 مايو 1945، وما أعقبها من مجازر في سطيف، فالتعذيب لم يولد مع ثورة نوفمبر 1954 من طرف المستعمرين الفرنسيين بل وجد قبل هذا التاريخ، فهناك عدة شهادات تؤكد وجود هذا التعذيب خلال سنوات

(1945-1954) وهناك مؤرخون أكدوا ذلك مما لا يقبل النقاش، ولمزيد من التفاصيل يُراجع حديث *FRANCIS JEANSON* في صحيفة "لوموند" *LE MONDE* أجراه معه أنطوان سبيري *ANTOINE SPIRE* ونشر في "لوموند" في 29 مايو 2000 م

إن هناك كتاباً كاملاً للمؤرخة الفرنسية رفايل برانش *RAPHAËL BRANCHE* "الذي هو عبارة عن أول أطروحة تقدم في جامعة باريس عن جرائم فرنسا في الجزائر وصدر الكتاب بعنوان: "التعذيب، والجيش خلال حرب الجزائر 1954-1962"

" *LA TORTURE ET L'ARMÉE PENDANT LA GUERRE D'ALGÉRIE, 1954-1962: ÉD GALLIMARD-2001- PARIS.*"

وهي جريدة "لوموند" *LE MONDE* الفرنسية تخصص ملفاً كاملاً عن جرائم فرنسا في الجزائر بعنوان: "التعذيب وذاكرة الفرنسيين" *TORTURE ET MEMOIRE FRANCAISE*

وقد صدر هذا الملف في صفحات كاملة وبالصور في عدد "لوموند ملفات ووثائق" *LE MONDE, DOSSIERS ET DOCUMENTS N° 302 octobre 2001*

وتساءلت شخصياً أين نصيبنا من هذا الإنتاج؟ أين مراكزنا التاريخية؟ أين مؤرخونا وما أكثرهم عدداً وأقلهم فعلاً وفعالية- ووسط هذا الصخب الإعلامي الهادر في فرنسا حول ما جرى من تعذيب في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954-1962) وما صدر حول هذا الموضوع من كتب ودراسات وشهادات.

فأردت من جانبي الإدلاء بهذا الكتاب كشاهد وشهادة حول مرحلة
قاسية في تاريخنا المعاصر - إنه جهدٌ متواضع من كاتب لا يدعي صفة
المؤرخ ولا أدوات الكاتب الأكاديمي والله الموفق - الجزائر - باريس 2001 م

• جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس

إن جرائم فرنسا في الجزائر لم تبدأ مع ثورة نوفمبر 1954 ولا مع ما يطلق عليه في أدبيات المؤرخين الفرنسيين " معركة الجزائر " *"BATAILLE D'ALGER"* التي قادها الجنرال بول أوساريس تحت قيادة الجنرال ماسوسنة 1957 والتي أدت إلى إلقاء القبض على الشهيد العربي بن مهيدي والمناضل ياسف سعدي وما أسفر عنها من مقتل الشهيد علي لابوانت والشهيد علي بومنجل وغيرهم كثيرون.

بل هي سلسلة متواصلة في جرائم الإستعمار الفرنسي ضد الإنسانية في الجزائر خلال قرن وربع، وما تلاها من جرائم ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في مستعمرات ما وراء البحار في "غوادلوب" و "المارتينيك" و "كاليدونيا الجديدة" وفي "مدغشقر" وفي "سوريا أيضا"!!

إن كلمة "الاستعمار" في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية ويتجنى جاك شيراك على الحقيقة عندما يقول : إن فرنسا لم تعمل سوى الأعمال الجيدة في الجزائر "!!

وعندما سئل الكاتب والمناضل الفرنسي فرانسيس جانسون *F. JEANSON* الذي شكّل شبكة في فرنسا خلال حرب التحرير لدعم المناضلين الجزائريين ومؤلف كتاب " الجزائر الخارجة على القانون " على تعليق على ما ورد في اعترافات الجنرال بول أوساريس في كتابه : " أجهزة خاصة "

SERVICES SPÉCIAUX- ALGERIE 1955-1957.

أجاب فرانسيس جانسون قائلا : " إن مسألة التعذيب مرتبطة بالمسألة الاستعمارية."

LA Question de la torture est indissociable de la question coloniale.

وقبل أن نُبدي سُخطنا حول الجرائم التي ارتكبت في الجزائر يجب أن نسأل لماذا أعلننا الحرب ضد الشعب الجزائري ولماذا تركنا أعمالاً من هذا النوع تتم، وكان المفروض ألا تحصل - وأقول مرة أخرى إن التعذيب والاستعمار هما وجهان لعملة واحدة. "وأعتقد أنه على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معاً الذهاب إلى الأمام في تصريحاتهم التي سمعناها حتى الآن حول مأساة شعب، ويعني بذلك الشعب الجزائري الذي استعمر من طرف فرنسا وعلى المسؤولين اليوم طلب السماح من أولئك الذين عانوا خلال حرب التحرير وأقصد بالضبط طلب الاعتذار والسماح من الشعب الجزائري فيما لحقه من جرائم من طرف الاستعمار الفرنسي ومن هنا فالحديث عن جرائم فرنسا في الجزائر لم تبدأ مع أوساريس، وبيجار، وسالات، وماسو، وجوهو، فالقائمة طويلة وهنا نتوقف مع جرائم فرنسا في 8 مايو 1945 والتي قتل فيها الاستعمار الفرنسي 45 ألف شهيد وكانت هذه بمثابة الشرارة التي اندلعت منها ثورة نوفمبر 1954.

إن جرائم فرنسا والقتل الجماعي في ثورة نوفمبر 1954 - 1962، هي امتداد لجرائمها أثناء الإحتلال 1830، وفي ثورة المقراني 1871، والثورات المتتالية التي لم تتوقف منذ أن وطئت أقدام المستعمرين الفرنسيين أرض الجزائر وهل ينسى الجزائريون أحداث 8 مايو 1945، والتي وقعت فيها جرائم ارتكبتها الجيش الفرنسي في حق السكان في سطيف، وخراطة، وقالمة، وهل ينسى الشعب الجزائري جرائم فرنسا في 20 أوت 1955 في سكيكدة وكان بطل هذه الجرائم الجنرال أوساريس الذي دشّن عهده في هذه المدينة بارتكاب جريمة كان حصادها حسب المصادر الوطنية حوالي 12 ألف شهيد، وحرق عشرات القرى والمداشير، وإن ننس لا ننس جرائم 17 أكتوبر

1961 التي ارتكبها موريس بابون في حق جاليتنا في باريس في ظل جمهورية الجنرال دوغول ووزيريه : ميشال دوبري رئيس الحكومة وروجي فري وزير الداخلية، وقام بتنفيذ الجريمة موريس بابون M. PAPON وقد استشهد 300 مواطن جزائري ثم رمي جلهم في نهر السين، وقتلهم داخل مراكز الشرطة ورمى العشرات منهم في البحر بواسطة الطائرات، يقول محمد بن رابح في مقال له بجريدة "لوفيفارو" " LEFIGARO " 2001/5/4 ، إن فرنسا خاضت حرباً شرسة ضد الشعب الجزائري منذ الاحتلال 1830 وكان الجنرال بوجو " BUGEOD " قد دشّن يومئذ حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري البالغ عدد سكانه يومئذ 3 ملايين نسمة، وفي سنة 1845 تناقص عدد سكان الجزائر إلى المليونين وذلك خلال 15 سنة، وها هو سفاح آخر طبعة منقحة عن الجنرال بوجو وهو العقيد بيليسي COLONEL PILLISIER ، الذي أصدر أوامره لجنوده بإشعال النار في مغارة قد التجأ إليها أفراد من الشعب هروباً من جحيم الاستعمار وفي ظروف مأساوية قلّ نظيرها تم اختناق هؤلاء في هذه المغارة وماتوا جميعاً وكان الجنرال بوجو الذي وصل إلى الجزائر سنة 1841 تبنى منذ البداية " سياسة الحرب الشاملة " ضد الشعب الجزائري لا تبقى ولا تذر أحداً من المسلمين الجزائريين الذين يعيشون في هذه الأرض، وكان يرى في استراتيجيته أن حرب الإبادة هي وحدها الكفيلة بالقضاء على مقاومة الشعب الجزائري وإضعاف قدرته القتالية والنضالية.

يقول " صلاح العقاد " في كتابه " المغرب العربي الجزائر - المغرب الأقصى - تونس " الذي صدر عن " المكتبة الأنجلو المصرية، سنة 1962 " اكتست الحرب التي شنها الجنرال بيجو ضد الشعب الجزائري بالطابع الإجرامي والعنف إلى حد أن سكان الجزائر تناقص حسب تقرير أحد

الضباط الفرنسيين من 4 ملايين إلى 3 ملايين نسمة في مدى 7 سنوات بل إن حمدان خوجة صاحب كتاب : "المرأة" يقول في تقريره " إن السكّان الجزائريين تناقصوا من عشرة ملايين إلى ثلاثة ملايين نسمة " ولم يكن الجنرال بوجو شاذًا في سياسته الإستتصالية ضدّ الشعب الجزائري فها هو أحد معاونيه وهو الجنرال سانتِ أرنو يقول في مذكراته : " لقد كانت حملتنا في الجزائر حملة تدميرية أكثر منها عملاً عسكرياً، ونحن اليوم وسط جبال مليانة لا نطلق إلا قليلا من الرصاص، وإنما نمضى وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ وأنّ العدوّ يفرّ أمامنا سائقا أمامه قطعان غنمه!!

إنّ بلاد بن ماصر بديعة حقًا ولقد أحرقناها كلها-أه- أيتها الحرب كم من نساء وأطفالٍ اعتصموا بحبل الأطلس المغطاة بالثلوج فماتوا هناك من الجوع والبرد، وليس في جيشنا سوى خمسة قتلى وأربعين جريحًا. وقد ظلت قضية قبيلة أولاد ربّاح التي ذهب ضحيتها ألف شهيد كانوا قد التجئوا إلى مغارة هروبا من الغزو فانقض عليهم الكولونيل بيليسي وجنوده وأوقدوا النيران في أفواه المغارة فمات هؤلاء جميعًا اختناقًا، وقد ارتفعت بعض أصوات في البرلمان الفرنسي تستنكر هذه الواقعة، ولكن آذان جنرالات فرنسا ما كانت أبدًا لتسمع أصوات الاحتجاج منذ أن بدأت فرنسا في تدشين السياسة الاستعمارية، فجرائمها في "غوادلوب" و"المارتنيك" و"كاليدونيا الجديدة" التي لا تزال تزرع تحت نير الاستعمار الفرنسي أكثر من أن تحصى.

وفي الفيتنام لا تزال قصة قصف ميناء " هايفونغ " التي قام بها الأميرال دارنجيلو سنة 1946، وقتل في هذا القصف ما بين 300 إلى 3000 شخص ذهبوا ضحية همجية الاستعمار الفرنسي ويقول سانتِ أرنو في 14 فيفري 1845 في إحدى تصريحاته : " إننا من أجل أن يعترف لنا البؤساء من الأهالي استعملنا وسائل لننتزع منهم الاعتراف بالقوة!!

فكل جنرالات فرنسا الذين تعاقبوا على الجزائر منذ الاحتلال إلى الاستقلال يشتركون في مبدأ واحد وهو القضاء على روح المقاومة لدى الشعب الجزائري وتجريده من كل مقومات الحياة، فلا فرق في ذلك بين كلوزال CLAUZEL، و "دوق روفيجو" " DUC ROVIGO " و "وبورمون" BOURMONT و"الماريشال سولت" "SOULT" و"دوفال" "GÉNÉRAL DUVAL" صاحب جرائم 8 مايو 1945 في سطيف، وخراطة، وقالمة، الذي سحق مظاهرات الشعب الجزائري وقتل جيشه وطيران، وأساطيل فرنسا، 45 ألف شهيد جزائري، وكان الجنرال دوغول شاهداً ومسؤولاً على هذه الجرائم.

فالجنرال بول أوساريس من خلال اعترافاته في كتاب : " أجهزة خاصة " قد فتح النقاش على مصراعيه في ماضي فرنسا الاستعماري، وقد أكدت الباحثة والطالبة الجامعية رفائيل برانش *RAPHAËL BRANCHE* أن التعذيب في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي لم يكن ظاهرة تخص مجموعة من العسكريين بل هي ظهرت كانت سائدة خلال حرب الجزائر، وكانت فرنسا كما تؤكد رفائيل برانش في رسالتها الجامعية (1211 صفحة) كانت تبرر أي عمل مهما كان نوعه من أجل الأبقاء على الجزائر فرنسية! وتضيف الباحثة المذكورة : " إن الجيش الفرنسي الذي حارب الشيوعيين في الفيتنام، وتلقى هزيمة شنعاء في ديان بيا نفو "التجأ في الجزائر إلى القتل والتعذيب انتقاماً من الهزيمة والإهانة الذي لحقته على يد قوات الجنرال جياب وبالنسبة للجيش الفرنسي فإن " جبهة التحرير" عبارة عن منظمة تخريبية وتمرد على غرار ما جرى في الفيتنام ضد فرنسا، وقد تكونت لدى الجيش الفرنسي شبه عنصرية ليس

1- صدرت هذه الرسالة في كتاب كامل ضمن منشورات (GALLIMARD سنة 2001)

إزاء جبهة التحرير، وجيش التحرير بل إزاء كل الوطنيين الجزائريين فهم في رأي الجيش الفرنسي جميعًا ضدّ فرنسا، وتجب معاملتهم على هذا الأساس!!

وقد أصدر بيير فيدال ناكي "PIERRE VIDALNAQUET" عدة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر، كما قدم عدة جنود وضباط فرنسيين ممن لا يزالون أحياء شهاداتهم على جرائم فرنسا في الجزائر، ضدّ المهاجرين الجزائريين في عهد محافظ شرطة باريس موريس بابون MAURICE PAPON وفي ظل جمهورية دوغول الخامسة، وأبرز ما كتب في هذا الموضوع هو كتاب بولات بيجو PAULETTE PÉJU بعنوان :

RATONNADES á PARIS PRECEDE DE :

**LES HARKIS, á PARIS- PRFACE PIERRE VIDAL-
NAQUET POST FACE DE FRANCOIS MASPÉRO.**

صدر هذا الكتاب سنة 1961 وصور وأعيد طبعه سنة 2000 عن دار " LA DÉCOUVERTE "

ولم يكن العسكريون الفرنسيون وحدهم هم الذين كانوا وراء التحريض على إبادة السكان الأصليين من الجزائريين لتمكين فرنسا من احتلال الجزائر أرضًا وشعبًا وإحلال الأوربيين محلهم، وكان الجزائر كما يقول أحد المنظرين الصهاينة فيما يتعلق بأرض فلسطين "إنها أرض بلا شعب يجب أن تعطى هذه الأرض لشعب بلا أرض وهم اليهود!!"

هكذا كان الحق يقدر دما ضدّ الشعب الجزائري من طرف الفرنسيين عسكريين ومتقنين، من أمثال الكاتب والسياسي أليكسي دوتوكفيل المشهور بكتابه : " في الديمقراطية الأمريكية " الذي كما قال الكاتب التونسي المهاجر حسونة في جريدة "الشرق الأوسط " 23 جويلية 2001 "إن هذا الكاتب في

كتابه هذا ساندَ النظم العادلة ضد النظم الظالمة غير أن هذا الكاتب تبين لنا فيما بعد بعد زيارته المتكررة للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي التي تمت خلال سنوات (1841-1846) أن هذا الكاتب كان عنصرياً إلى أبعد الحدود معادياً للعدالة ومناصرًا للظلم والظالمين من بني قومه الفرنسيين في الجزائر، ففي زيارة أليكس دوتوكفيل الأولى للجزائر سنة 1841 كتب قائلاً : " لقد سمعت أحياناً في فرنسا أناساً أحترمهم يقولون بأن من السيء أن يتم حرق المحاصيل الزراعية، وأن يقع تفريغ مخازن القمح، وأن يلقي القبض على الرجال غير المسلمين وأيضاً على النساء والأطفال، وأنا لا أوافق هؤلاء السادة على مثل هذا الكلام، فأرى أن مثل هذه الأعمال المؤسفة ضرورية لشعب يرغب في شنّ حرب ضد العرب بهدف إجبارهم على الرضوخ له، وأن واجب الحرب يسمح لنا بأن نخرب البلد وأن نفعل ذلك إما بتدمير المحاصيل الزراعية وقت الحصاد والجني وأما بالقيام في كل الأوقات بهجومات يكون الهدف الأساسي منها إلقاء القبض على الرجال والاستيلاء على قطعان الغنم والدواب، وأثناء زيارة هذا الكاتب للجزائر عدة مرات نراه يحث جنرالات فرنسا على تبني السياسة الميكيفالية : " الغاية تبرر الوسيلة " من أجل السيطرة على الجزائر أرضاً وشعباً، وقد طالب من جنرالات فرنسا التعامل مع الأمير عبد القادر بطل المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بضراوة لقطع الطريق أمامه وعز له عن السكان وتحطيم البنية التحتية للجزائر التي يستندُ إليها الأمير عبد القادر وكان أليكسي دوتوكيفي هذا يشاطر سياسة جنرالات فرنسا الذين يرون " أن الحرب تغذي الحرب!! لهذا كما قال : " على فرنسا أن تقيم مستعمرات في كل مكان وتعمل على تهجير السكان المحليين بعد الاستيلاء على أراضيهم!! وما أنفك هذا الكاتب يمعن في سياسته الرامية إلى تبرير السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر من

خلال مقالاته العديدة التي كتبها بعد عودته من الجزائر وما هو في رحلته الأخيرة للجزائر يواصل العزف على أطروحته الاستعمارية ومبدئياً إعجابه بما قامت به فرنسا في الجزائر فكتبت يقول : " التجربة لم تعلمنا فقط أين هو الصرح الطبيعي للمعركة وإنما هي علمتنا أيضا كيف نفعلها، وجعلتنا نكتشف قوة أعدائنا وضعفهم ونفهم الوسائل التي تمكننا من الانتصار عليهم لكي نظل أسياداً لموقف، واليوم بإمكاننا أن نقول إن الحرب التي خضناها في إفريقيا باتت علماً يعرف الجميع قوانينه، وأن بإمكان كل واحد أن يطبق ذلك بحذافيره، إن فضل الجنرالات علينا نحن الفرنسيين هو أنهم جعلوا من هذه الحرب علماً متاحاً للجميع، وقد تأكد لدي فيما بعد بعد التدقيق والتحقيق، أن الأستاذ حسونة المصباحي والصحافي التونسي الذي يقيم في ميونيخ بألمانيا، قد ترجم أراد أليكسي دوتوكفيل عن جريدة " لوموند ديبلوماتيك " " LE MONDE DIPLOMATIQUE " عدد جوان 2000، التي نشرت فيه مقالاً قيماً لأستاذ أوليفي لوكور غراند ميزون OLIVIER LECOUR GRAND MAISON الأستاذ في " جامعة إيفري EVRY " بولاية إيسون 91 م وكان عنوان هذا المقال بعنوان : " عندما كان أليكسي دوتوكفيل يبرز المجازر بالجزائر!! يقول أوليفي لوكور غراند ميزون في 29 ديسمبر 1830 تم تعيين الجنرال توماس بيجو " LE GÉNÉRAL THOMAS BUGEOD " حاكماً عسكرياً في الجزائر، كان الاحتلال قد تم عن طريق المجازر والنفي الجماعي للسكان، ثم يتعرض إلى ما كتبه أليكس دوتوكفيل ليبرهن بأن جرائم فرنسا لم تبدأ مع الجنرال أوساريس أو بيجار، وماسو، وسالان، وجوهو، بل رافقت جميع مراحل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد اختلفت إحصائيات المؤرخين الفرنسيين عن عدد الجزائريين الذين أبادهم الاستعمار الفرنسي خلال

الاحتلال بعض المصادر تتحدث عن مليون وبعض الآخر يتحدث عن 500 ألف ولا شك أن العدد كما يقول الكاتب يقع بين الرقمين، والرقم على كل حال قد يكون صحيحاً إذا كان يتحدث عن بداية الاحتلال، أما إذا كان يتحدث عن كافة مراحل الاحتلال من 1830 إلى 1962، فالرقم هنا يزيد عن المليونين ونصف.

وهاهو الشاعر والأديب فيكتور هوجو " V. HUGO " يسقط في مهاوي الضلال والتضليل، ويهمل لجرائم جنرالات فرنسا من الجزائر وهو الذي يسميه البعض بـ : شاعر الحرية!! ففي عام 1841 كتب الشاعر فيكتور هوجو يصف ما جرى في الجزائر بواسطة الاحتلال الفرنسي يقول : " إنَّ الغزو الجديد الذي قمنا به في الجزائر ذو شأن كبير ومفرح، إنها الحضارة التي تكتسح البربرية، إنه الشعب المستتير الذي يذهب باتجاه شعب غارق في الظلام ويقصد الجزائريين نحن إغريق العالم وعلينا أن نضيئه "

وهذا كلام عن فيكتور هوجو في حوار مع المجرم الجنرال توماس بوجو المقدم أمّا المجرم دومونتانيك، فقد ذهب إلى أبعد ما ذهب إليه فيكتور هوجو، والمجرم الجنرال بيجو إذ أعلن في تصريح له قائلاً : " هكذا تتم عملية الحرب مع العرب، فيجب أولاً وقبل كل شيء قتل كل رجالهم من سن 15 فما فوق والاستيلاء على الأطفال والنساء ثم إرسالهم إلى جزر الماركيز أو إلى جهة أخرى، وبكلمة مختصرة إفناء كل ما من شأنه يَزْحَفُ تحت أقدامنا كالكلاب "

إن الاستعمار الفرنسي وهو يظاً أرض الجزائر تبني سياسة الحرب الشاملة، واستئصال العنصر الوطني الجزائري، فقد أحرق مداشير بأكملها وبأهلها وحيواناتها، وصلب الرجال، وقطع الرؤوس، ومثل بالجثث، وبقر بطون الأمهات الحوامل، وأبيدت أعراش بأكملها، كما شردت عائلات، ونفيت

وهجرت قسرا إلى مختلف باقي المعمورة في كايان و كاليدونيا الجديدة ومستعمرات فرنسا في الباسيفيك وهذه بعض شهادات الفرنسيين أنفسهم وشهد شاهد من أهلها، تكشف جانبا من وحشيتهم ومما هو مسموح بنشرة آنذاك.

فقد أرسلت إلى الجزائر لجنة برلمانية في سنة 1844 بطلب من وفد كان قد ترأسه الوطني الجزائري حمدان خوجة (صاحب كاتب المرأة) لإعداد تقرير عن الوضعية في الجزائر بعد احتلالها ومما جاء في هذا التقرير ما يلي :

" لقد أضفنا إلى الأملاك العامة المنشآت الدينية وحجزنا أملاك فئات من السكان سبق أن وعدناهم بالاحترام وشرعنا في ممارسة قوتنا في أخذ سلفة إجبارية تقدر بـ 100 ألف فرنك فرنسي، واستولينا على الأملاك الخاصة بدون تعويض وأحيانا ذهبنا إلى أبعد من ذلك فأجبرنا المصابين على دفع ثمن تخريب ديارهم وشمل هذا حتى المساجد، إننا لم نحترم المنشآت الدينية ولا المقابر، لقد قمعنا أناسًا يحملون رخص المرور، وذبحنا لمجرد تهمة جماهير بأكملها ظهر في الأخير أنها بريئة. !!

وصرح وزير الحرب الفرنسي السيد جيرار : " لا بد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي في تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا.!!

أمّا الجنرال بوجو، فقد صرح أمام البرلمان الفرنسي عام 1830 بما يلي : " أينما وجدت المياه الصالحة والأرض الخصبة يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأراضي هذه ؟؟

أمّا المجرم الآخر من مجرمي الحرب من جنرالات فرنسا وهو الجنرال سانت أرنو فقد صرح سنة 1842 بما يلي :

"إننا لا نطلق النار إلا قليلا، لأننا نحرق الدواوير وجميع القرى، وجميع الملاجئ لقد خفت في طريقي حريقاً مآهولاً جميع القرى لحوالي 200 قرية قد أحرقت بكاملها، وجميع البساتين خربت وأشجار الزيتون قطعت " وكذلك يفعلون وكذلك فعلوا في جميع الثورات التي أشعلها الوطنيون ضد وجودهم، منذ الاحتلال 1830 إلى الاستقلال، والغريب أن مؤرخيهم وكتابهم وقادتهم لا يجروون إلا فيما ندر لذكر حقائق جرائمهم كاملة كما وقعت فهم لا يعترفون برقم جرائمهم في 8 مايو 1945 فالرقم المتداول في المصادر الجزائرية "45 ألف شهيد" تعتبره المصادر الفرنسية من صنع إذاعة القاهرة والوطنيين الجزائريين فأقصى رقم يقدمه الفرنسيون لا يزيد عن 1500 قتيل من الجزائريين والأوربيين أما رقم مليون ونصف شهيد خلال حرب التحرير فيعتبرونه رقما خياليا ويوردون بعض الأرقام لوطنيين جزائريين يقدرون عدد شهداء ثورة نوفمبر 1954- 1962 م ب 300 ألف شهيد !!.

غير أن مؤرخا فرنسيًا واحدًا شدَّ عن قاعدة المؤرخين الفرنسيين وهو المؤرخ والمناضل السابق في الحزب الشيوعي الفرنسي وهو جاك جوركي " JACQUES JURQUET " الذي أكد أن الفرنسيين قتلوا من الجزائريين منذ الاحتلال مرورا بالثورات والانتفاضات التي قام بها الوطنيون الجزائريون إلى غاية الاستقلال 10 ملايين شهيد !! ترى كم قتل الاستعمار الفرنسي من الجزائريين خلال ثورة المقراني 1871 والثورات والانتفاضة التي تلت ذلك، فتركة الاستعمار الفرنسي ثقيلة في الجزائر.

جرائم فرنسا في الجزائر خلال 8 مايو 1945 بين مصادر الفرنسيين ومصادر الجزائريين.

إن ورثة سياسة الجنرال بيجو في الجزائر المعروف بسياسته "Politique de ravageur" ظلوا يتناسلون ويتوارثون سياسته أبًا عن جد، فجنرالات فرنسا الذين تعاقبوا على حكم الجزائر باسم فرنسا كانوا دومًا الطبعة الثانية لسياسة الجنرال بوجو ففي كتاب فرانسوا رونودو "FRANCOIS RENAUDOT"

L'HISTOIRE DES FRANÇAIS EN ALGÉRIE-1830-1962
PREFACE DE jULES ROY-ED: ROBERTLAFONT
PARIS 1979.

وهكذا يكتب أليكسي دو توكفيل غداة مغادرة الجنرال بوجو الجزائر في تقريره للجنة البرلمانية قائلًا: "إننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسًا، أكثر فوضوية، وأكثر جهلًا مما كان عليه قبل أن يعرفنا" في حين الجنرال بول أزان في كتابه: LES grands Soldats de L'ALGÉRIE

الذي صدر عن "اللجنة الوطنية في الميتوربول" للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر: "إن فرنسا وحدها من بين الأمم التي استطاعت إدخال عواطف إنسانية وأن تجعل قضية السلام أمرًا قائمًا وسائدًا في الجزائر وتونس، والمغرب، وذلك بعد أن تغنى بحضارة فرنسا وإنجازاتها الحضارية في الجزائر بدءًا من مدّ السكك الحديدية وتنظيم إدارة السكان والقضاء على القرصنة ليقوموا محلها العدالة وإدخال الوسائل الصحية، والعلاج الطبي الحديث.

وهذا قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الجنرال دوبورمون (1773-1846) يتحدث إلى جنوده مظهرًا الجانب الإنساني لهذه الحملة قائلًا "إن هذه القضية هي قضية فرنسا والإنسانية معًا!! فكونوا في عملكم

هذا عادلين وإنسانيين بعد الانتصار!! وبينوا للناس مدى دوركم هذا الذي تضطلعون به في مهمتكم هذه، واجعلوا الحرب أقل استمرار وأقل دموية!! من الجنرال دوبرمون إلى الجنرال دوفال جرائم فرنسا لم تتوقف. لا شيء يخرج الفرنسيين أكثر من الحديث عن ما ضى بلادهم الاستعماري وجرائم قاداته العسكريين بدءاً بالفيتنام مرورا بالجزائر، ومدغشقر، ذلك أن الفرنسيين يحاولون دوما الاختفاء تحت مظلة "فرنسا بلد حقوق الإنسان" وفرنسا عصر التنوير الذي قاده مفكرون وفلاسفة فرنسيون من أمثال فولتير، ودالامير، وديدرو، وجان جاك روسو، ومونتيسكيو، حقاً إن هذا الجانب من تاريخ فرنسا المضيء لا يلغي جانب فرنسا المستعمر لعدة شعوب في آسيا وإفريقيا، والباسفيك، ولا تزال تسيطر على "المارتنيك" وكاليدونيا الجديدة"، وهذا سوف يبقى جانباً مظلماً من تاريخ فرنسا وكان ميشال روكار الاشتراكي ورئيس وزراء فرنسا سابقاً الذي صرّح ذلك اليوم: "إنني أخجل من ماضي فرنسا الاستعماري"، وإن فلاسفة التنوير الذي يتغنى بهم الفرنسيون لا يلغي قائمة لأسماء جنرالات فرنسا أجزموا في حق الشعوب وفي مقدمة هذه الشعوب شعب الجزائر من مَنَّا يَنسَى الجنرال دوفال GÉNÉRAL DUVAL، مجرم مجزرة 8 مايو 1945 في كل من سطيف، وقالمة، وخراطة، الذي كان وراء مقتل 45 ألف شهيد جزائري في المدن المذكورة بالإضافة إلى قرى، ومدائر تعرضت لقصف من الطيران والبحرية الفرنسية؟ وهاهي فرانسين ديسانى FRANCINE DESSAIGNE من الأقدام السوداء تؤلف كتاباً حول هذه المجزرة واتخذت من مقولة الجنرال دوفال: "السَّلامُ لعشر سنوات"!! "la paix pour dix ans" عنواناً لكتابها، الذي قدم له جاك سوستل JACQUES SOUSTELLE وتحاول من خلال هذا الكتاب تفنيد أطروحات الوطنيين الجزائريين الذين قدروا

ضحايا جرائم فرنسا في الجزائر في 8 مايو 1945 بـ 45 ألف شهيد، فجاك سوستيل الذي كان مقيما عاما في الجزائر وهو الذي كان شاهداً ومشاركاً بل ظل يتحدث عن 100 ألف من الحركة الذين قتلتهم جبهة التحرير ومليون ونصف من ضحايا هذه الحرب من أصل الأقدام السوداء الذين صودرت منهم ممتلكاتهم وأرغموا على الخروج من هذا البلد الجزائر إلى فرنسا.

وقال إن الإطار التاريخي للانتفاضة مايو 1945 يبدو وكأنه تكرر عام للتفسير الأول لمجازر عين عبيد والعاليا في 20 أوت 1955 هناك مؤامرة ومخطط شيطاني لتوجيه الفلاحين في عمل عنصري ضد الأوربيين وإن فشل هؤلاء المتمردين يعود إلى الطاقة وشجاعة الجنرال دوفال DUVAL ورئيس الدائرة أشياري ACHIARY والوالي ليستراد كاربونال -LESTRADE CARBONNEL " فالى هؤلاء يعود الفضل وبصفة خاصة الجنرال دوفال GÉNÉRAL DUVAL

في قمع الانتفاضة (راجع مقدمة جاك سوستيل)
إن كتاب فرانسيس ديسانى على أهميته وكثرة الوثائق فيه وتوثيقه جيدا جاء أساسا ليرد على أطروحة الوطنيين فهي ترفض أساسا مقولة مقتل 45 ألف شهيد من طرف الجيش الفرنسي بكل قواته البرية والبحرية والطيران يدعمهم جيش اللفييف الأجنبي القادم من سيدي بلعباس والمعروف بشراسة وجرائمه، مع فرقة من السينغاليين.

إن رقم 45 ألف شهيد حصاد جرائم فرنسا ضد الجزائريين في حوادث 8 مايو 1945 التي شملت سطيف، وخراطة، وعدة قرى ومدشير مجاورة كانت لها هدفا للطيران والبحرية بالإضافة إلى قالمة، وتقول الكاتبة فرانسيس ديسانى FRANCINE DESSAIGNE في كتابها الوارد الذكر أن رقم 45 ألف قتل جزائري في حوادث 8 مايو 1945 كان من اختلاق القاهرة وإذاعتها

والجامعة العربية، أما جيرمان تيون GERMAINTILLON وهي مختصة في.....الأوراس وعاشت سنوات في الجزائر وألفت عدة كتب وكتبت عدة دراسات عن الجزائر فأكدت بأن الرقم الحقيقي لعدد القتولين من الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي يجب أن يكون أقل من 45 ألف قتيل، ولكنه يتجاوز 15 ألف قتيل (ص 113 من المصدر المذكور) !!

أما جريدة "البصائر" اللسان المركزي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كما تقول المؤلفة لم تتورع في إيراد رقم (80) ألف قتيل بل ذهب بالصوف خلال اجتماع تم في ديسمبر 1946 إلى أبعد من ذلك عندما أعلن أمام ممثلي اللجنة المالية وهو عضو فيها : " إن المسلمين فقدوا خلال مجازر 8 مايو 1945 90 ألف شهيد !! إنها مزيادات بلا أدلة، تقول المؤلفة وهذا Y-MDANAN يؤكد بأن هناك 30 ألف من الأنديجان indigènes "الأهالي من الرجال والنساء والأطفال قد تمت إبادتهم بلا شفقة ولا رحمة بواسطة الطائرات والبحرية ومصلحة المحافظة على النظام في الليف الأجنبي الذي كان هائجا، إن المؤلفة وغيرها من بعض الكتاب الفرنسيين يصابون بالاكْتئاب عندما تصدر بعض الحقائق عن جرائم فرنسا في الجزائر وهي كثيرة وكثيرة جدا بل هي أكثر مما ذكر ونحن نشاطر الكاتب الفرنسي فرانسيس جانسون FRAANCIS JEANSON الذي قال في تعليق على ملف جرائم فرنسا في الجزائر " إن الاستعمار في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه جريمة ضد الإنسانية " وعندما سئل من طرف الصحفي أنطوان سبير ANTOINE SPIRE من صحيفة "لوموند" LE MONDE حول رأيه في جرائم فرنسا في الجزائر بصفته كان مسؤولا عن شبكة "RÉSEAU" دعم لجبهة التحرير بفرنسا أثناء ثورة نوفمبر 1954 أجاب : "لا أعرف عمّا إذا كان هذا يخول لي الحق في قول الحقيقة ولكن ما لم أفهمه

اليوم هو هذا التساؤل عن جرائم فرنسا في الجزائر اليوم بدون السؤال عن الاستعمار في حد ذاته، والسؤال المفروض طرحه هو : لماذا قمنا بالحرب ضد الشعب الجزائري وباسم أية مصلحة ؟ إننا طبقنا سياسة استعمارية ضد الشعب الجزائري وهي سياسة كانت لا تطاق وذلك مثل مايو 1945، إن مجازر سطيف لا تزال عالقة في الأذهان.

إن التعذيب لم يولد مع ثورة نوفمبر 1954 فهناك شهادات قدمت خلال سنوات 1945 و 1954 تؤكد وجود التعذيب والقتل الجماعي من طرف الجيش الفرنسي (راجع جريدة LE MONDE 29 MAI 2000) ولعل هذا الكلام لكاتب وفيلسوف فرنسي رفيق الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بول سارتر يُفند ما دأب عليه بعض الكتاب الفرنسيين الذين لا يجرؤون على قول الحقيقة، بل إن البعض ظل يعزف على سياسة التحضر والتمدين الفرنسي في الجزائر خلال ليل الاستعمار الطويل، ويتحاشى الحديث عن مثالب الاستعمار الفرنسي في الجزائر، طيلة قرن و 32 سنة كانت كلها جرائم، وتجهيل، وتفجير، وتشريد، وتهجير، وتدمير.

إن مؤلفة كتاب : " السلام لعشر سنوات " ¹

وإن هي لا تريد أن تصدق مقولة الوطنيين الجزائريين والقائلة بأن الفرنسيين قتلوا في 8 مايو 1945، 45 ألف شهيد جزائري إلا أنها مع ذلك تورد هذا الرقم في كتابها عدة مرات كما أنها أوردت أرقام المصادر الفرنسية الرسمية، فتقرير لجنة التحقيق برئاسة الجنرال توبير GÉNÉRAL TUBERT

1- كلمة السلام لعشر سنوات هي مقولة للجنرال دوفال GÉNÉRAL DUVAL الذي قاد الحملة الإجرامية ضد الوطنيين في سطيف، وخرطة، وقالمة وقرى عديدة مجاورة سطيف، فعندما أجهز على 45 ألف شهيد جزائري أكد للحكومة الفرنسية بأنه وفر لهم أمناً لمدة عشر سنوات القادمة. وصدقت تنبؤاته وظل السلم قائماً إلى سنة 1954 تاريخ اندلاع الثورة التحريرية.

تورد رقم 15000 قتيل من الجزائريين وهو أعلى رقم اعترفت به المصادر الفرنسية الحكومية الرسمية التي لا تتحدث في واقع الأمر عن الجزائريين بل تتحدث عن المسلمين وتتصرف هذه الكلمة إلى الجزائريين مباشرة وتقول مؤلفة الكتاب الوارد الذكر إن السفير الأمريكي في القاهرة السيد بانكني توك "PINKNEY TUCK" يكون قد أخبر رئيس الجامعة العربية يومئذ عزّام باشا بأن هناك 45 ألف جزائري قتلهم الفرنسيون في مظاهرة 8 مايو 1945، وكان الجنرال دوغول قد أبدى غضبه من تصريحات السفر الأمريكي في القاهرة وتدخل الأمريكيين في القضية الجزائرية التي تعتبرها قضيتها ولا أحد له الحق في الخوض فيها، لأن الجزائر جزء من فرنسا وفرنسا لا تقبل المسّ بسيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية من أية جهة كانت وقد ردّ دوغول على الأمريكيين بإغلاق قواعدهم في الجزائر، وديكار في السينغال انتقاماً من تدخل الأمريكيين في القضية الجزائرية وهي قضية فرنسية بحثة.

" أسطورة 45 ألف قتيل جزائري مسلم في حوادث 8 مايو 1945 "

إن المؤلفة فرانسيس ديسانبي ما فتئت ترفض مقولة مقتل 45 ألف جزائري في حوادث 8 مايو 1945 بل نجدها تعتبر هذا الحديث بمثابة أسطورة وخرافة لا صلة لها بالواقع ولهذا نجدها تكتب في (ص 117) من كتابها بخط عريض وفي مطلع الصفحة " أسطورة 45 ألف قتيل كما نقلت إلينا مقتطفات من أقوال الجنرال هنري مارتان G. H. MARTIN الذي يدافع فيها عن المجرم الجنرال دوفال الذي عمل على حد قول الجنرال هنري مارتان على إنقاذ المسلمين من الهجوم الوحشي الذي قام به المتمردون من الجزائر بين المسلمين في 8 مايو 1945.

ويقول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي نقلاً عن مذكرات الشيخ محمد خير الدين " الجزء الثاني " إن معركة الثامن مايو 1945 ستكون الحد الفاصل بين

المطالبة بالحقوق السياسية، وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق المهضومة طال الزمن أم قصر ويقول الشيخ البشير الابراهيمي (1889-1965) في مكان آخر " لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كُتب في آخر فصل من هذه الفصول المخزية بعنوان : " مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله وهاهو كتاب لباحث جزائري يدعى بوسيف مخالد BOUCIF MEKHLED عن مجازر سطيف وقالمة، وخراطة بعنوان CHRONIQUES D' UN MASSACRE 8 MAI 1945 SETIF, GUELMA, KHERRATA.

وقد صدر عن جمعية أسسها الجيل الثاني من أبناء الجزائر في المهجر "فرنسا" وتحمل " اسم الذاكرة " AU NOM DE LA MÉMOIRE " يقول الأستاذ جان شارل جوفري PR. JEAN CHARLES JAUFFRET من جامعة بول فاليري UNIVERSITE PAUL VALERY وهو يقدم كتاب بوسيف مخالد، " إن مايو 1945 كان بمثابة ميلاد للوطن الجزائري وبداية النهاية للجزائر الفرنسية. " وقد اجتهد بوسيف مخالد كثيرا وهو يعد هذا الكتاب الذي صدر في فرنسا سنة 1995 في منشورات SYROS فقد نخب في أرشيفات "باريس" و" إيكس آن بروفانس" كما راجع أرشيف ولاية قسنطينة وبصفة خاصة الملفات المتعلقة بأحداث 8 مايو 1945 وقد وجد في سنة 1979 وقد نجا بأعجوبة من أيدي الفرنسيين الذين ما كانوا يذخرون جهدا في نقله إلى فرنسا لينظم إلى أطنان من الوثائق سرقتها الفرنسيون وحوّلوها إلى فرنسا ويعتبرونها اليوم بمثابة ذاكرة وطنية فرنسية!!

إن الصّدام مع الاستعمار الفرنسي لم يبدأ في 8 مايو 1945، بل بدأ في أول مايو من نفس الشهر وقد حمل المتظاهرون لافتات كتب عليها : تحيا

الجزائر الحرة المستقلة "الحرية للجميع" وكان حامل العلم الجزائري محمد بلحاف، فقد اطلقت الشرطة بكل برودة النار على المتظاهرين

-3 جنرالات في قفص الاتهام بالجرائم ضد الإنسانية ورابعهم وجه آخر يتحدى قاداته وينظم إلى معسكر السلام في الجزائر¹ :

لم يكن الجنرالات ماسو، وسالان، وأوساريس وحدهم الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في الجزائر، فهم عشرات ومن هؤلاء بيجار الذي رفض الاعتراف بممارسة حتى التعذيب في الجزائر، وشال الذي اشتهر بخطفه المكهرب الذي أقامه الجيش الفرنسي قصد تجفيف منابع تموين الثورة الجزائرية في الداخل من خلال مناطق الحدود ككل من تونس والمغرب، وبارلانج الذي مارس التعذيب ضد الوطنيين في الجزائر، وجوهو الذي وحده من جنرالات فرنسا الذي وُلِدَ في الجزائر وقد ولد في الغرب الجزائري "بوصفير" وقد تمرد جنرال واحد عن سرب هؤلاء المهاجرين فتحدى قاداته من ماسو، وسالان، وبيجار، إنه الجنرال دولا بورديير الذي شق عصا الطاعة في وجه زبانية قادة الحرب القذرة والإستتصالية للحفاظ على "جزائر فرنسية" ولو من غير سكانها الأصليين العرب المسلمين تحقيقا لمقولة ظلت متداولة بين أصحاب "الأقدام السوداء" PIED NOIRS "الجزائر جميلة ولكن بدون الجزائريين"

L'ALGÈRIE EST BELLE SANS LES ALGÉRIENS

1- إن تحديد عدد 3 جنرالات من جنرالات فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير لا يعني أن الجنرالات الثلاثة هو وحدهم من مجرمي الحرب في الجزائر، وما عداهم مسالمون، فقائمة مجرمي الحرب من ضباط وجنرالات فرنسا من الصعب إحصاؤهم، ويحتاج هؤلاء إلى كتاب كامل ومستقل.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الجنرال بول أوساريس قصة مجرم حرب يتفاخر بجرائمه!!

يقول المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي PIERRE VIDAL NAQUEI في صحيفة لوموند "LE MONDE" الفرنسية (3 مايو 2001) تعليقا عن مذكرات الجنرال بول أوساريس "إنها مذكرات مجرم حرب!!"

إن الجنرال بول أوساريس رجل عسكري محترف لعب دورا قذرا في حرب الجزائر بدءاً من جرائمه في سكيكدة، ثم معركة الجزائر LA BATAILLE D'ALGER وقد اعترف لصحيفة "لوموند" في 23 نوفمبر 2000 بأنه شخصيا قام بقتل 24 شخصا من سجناء الحرب كما أعطى أوامر لقتل المئات من المشبوهين بدون محاكمة!! ويعترف أنه أشرف على تعذيب مشبوه جزائري رفض الاعتراف ومارس عليه التعذيب إلى أن مات متأثرا بالتعذيب وما كنت متأثرا بوفاته بل كنت قد تأسفت على أنه مات دون أن يدلي باعترافات فلم أخجل لذلك ولم أشعر بالذنب إزاء ذلك أيضا!!

وقد اعترف بول أوساريس أنه أشرف شخصيا على قتل الشهيد علي بومنجل الذي تم رميه من عمارة في شارع كليمانصو بالأبيار في حين كانت المصادر الفرنسية الرسمية قد أعلنت أن المحامي علي بومنجل قد أنتحر في 23 مارس 1957 بعد أن تعرض لتحقيق دام 43 يوما من طرف الفرقة الثانية للمظليين التابعة للفرقة الاستعمارية التي يرمز لها بالحروف اللاتينية R.P.C Regiment de Parachutistes Coloniaux .

ويؤكد المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي أن المتداول في الأوساط السياسية الفرنسية قد قتل بأوامر من "ماكس لوجان" كاتب الدولة للحرب في حكومة غي موللي "الاشتراكي" وقد كشف الجنرال بول أوساريس أن الشهيد العربي بن مهدي غير مستعد للتعاون معنا ومن الأفضل ألا يحاكم لأن محاكمته سوف تكون لها انعكاسات دولية ومن الأفضل التخلص منه. هكذا قال

الجنرال أوساريس للجنرال ماسو، وجاء ردّ الجنرال ماسو : " إذن تصرف أنت شخصيا مع بن مهدي بطريقة تراها أنت أفضل وأن من جانبي سأتولى التغطية عنكم، وبطريقة تجعل الاعتقاد بأنه قد انتحر فعلا. وعندما توليت قتله، وتيقنت من وفاته اتصلت هاتفيا بالجنرال ماسو MASSU قائلا له : "إن بن مهدي قد انتحر !! وجثته في المستشفى وسوف أقدم لك تقريرا في الموضوع غدًا في الصباح.!!"

ولم تكن عملية قتل الشهيد العربي بن مهدي وعلي بومنجل من طرف الجنرال أوساريس سوى واحدة من جرائمه التي يفوق حصرها والتي قام بها في الجزائر منذ حلوله بمدينة سكيكدة، فقد اعترف لمجلة "مارين" " MARIANE " عدد 27 نوفمبر 2000، أنه قتل 500 شخصا مشبوها فيهم بمدينة سكيكدة وحدها!! وميشال دوبري، وماكس لوجين، وجورج بيدو، وروبير لاکوست المقيم العام في الجزائر، وفرانسوا ميتران الذي كان وزيرا للعدل وحاملا للأختام هؤلاء جميعا وغيرهم من هؤلاء القادة شهودا على هذه الجرائم وشركاء بطريقة أو بأخرى سواء بالسكوت أو المشاركة.!!

وفي حديث مطول للجنرال أوساريس لصحيفة "لوباريزيان" " LePARISIEN 18 Mai 2001 " لم يخجل من أن يقول عندما قيل له أن الحكومة الفرنسية ستجردك من وسام الشرف الذي نلته في عهد الجنرال دوغول أجاب إن تصرفا من هذا النوع من طرف الحكومة الفرنسية اعتبره تصرفا غير عادل تماما ذلك أنني لم ارتكب جريمة حتى أجرد من هذا الوسام فسلوكي العسكري يومئذ لم يكن أبداً مثار شكوك من طرف المسؤولين الكبار الذين كنت تحت قيادتهم وإذا كنت قد قمت بعمليات تعذيب، فإن هذه الأعمال قد طواها العفو الشامل الذي صدر عن الحكومة الفرنسية، ولهذا فلا أطلب السماح، ولم يؤنبني ضميري فيما قمت به

خلال : " حرب الجزائر " فأنا كنت خلال : " معركة الجزائر " **LA BATAILLE D'ALGER** السقي كل يوم بالمسؤولين صباح مساء وخاصة الجنرال ماسو، وكنت أدون هذه اللقاءات في أربع ورقات : ورقة للجنرال ماسو، والثانية لروبير لاكوست المقيم العام في الجزائر، والثالثة للجنرال سالان والرابعة احتفظ بها لنفسي وهذا يعني بالضبط أن المسؤولين الثلاثة، كلهم على علم بما قمت به وأقوم به، ولكن مع الأسف الشديد لم أحتفظ بهذه الدفاتر التي دونت فعندما غادرت الجزائر سلمت دفترتي هذا إلى الشخص الذي خلفني في مناصبي ويؤكد الجنرال أوساريس في كتابه :

أنا لست كغيري من زملائي الذين قاتلوا في صفوف "حرب الجزائر" الذين نشروا مذكرات ومقالات وأدلوا باعترافات فقد كنت قررت عدم النسيان، ولكن علي بالصمت، وقد اشتغلت في الأجهزة السرية، وكان يمكن بالنسبة لي الاختفاء وراء هذه الحماية التي كنت أتمتع بها، ولكن بعد مرور 40 سنة على ما جرى في الجزائر قررت أنا الآخر أن أقدم شهاداتي حول أعمال خطيرة وحول وسائل خطيرة استعملت في هذه الحرب من أجل مكافحة "الارهاب" وبصفة خاصة التعذيب والقتل الجماعي(ص 9 من الكتاب .)

وإن العمل الذي قمت به شخصيا في الجزائر كان من أجل خدمة مصالح بلدي معتقدا في ذلك بأن ما قمت به كان عملا جيدا "ولو أنني لا أحب فعل وممارسة ذلك " وعندما اندلعت ثورة نوفمبر 1954 والتي يسميها الفرنسيون " LA TOUSSIAINT DE 1954 " كنت في باريس وتلقيت أمر التعيين في فرقة المظليين الرابعة عشر في سكيكدة وكان الجو السائد يومئذ في أذهان القادة السياسيين الفرنسيين أنه لا مناص من مواجهة "تمرد الجزائريين، ولا مجال أصلا للتفاوض مع هؤلاء وقد عبر عن ذلك فرانسوا ميتران وزير الداخلية يومئذ في تصريح له معروف بقوله : " لا أنتظر

التفاوض مع أعداء الوطن والتفاوض الوحيد مع هؤلاء هو الحرب!! وكان الجنرال أوساريس مثله مثل باقي جنرالات فرنسا الذين حاربوا في الجزائر يريدون أن يثأروا بما لحق بهم في معركتهم التي خسروها في الفيتنام في معركة ديان بيا نفو " LA BATAILLE D'ÏEN BIENPHÛ " التي كانت القشة التي قسمت ظهر بعير فرنسا في أدغال آسيا وخرجت من هذه المنطقة الحساسة وهي تجر أذيال الخيبة والمرارة والفشل، بعد أن خلفت وراءها آلاف القتلى من الجيش الفرنسي الذي هزمه بطل "ديان بيانفو" الجنرال جياب، وقد عقد جنرالات فرنسا العزم على المحافظة على الجزائر التي تعتبرها فرنسا جوهرة في تاج الامبراطورية الفرنسية كما كانت بريطانيا تعتبر الهند درة في الامبراطورية البريطانية التي كانت لا تغيب عنها الشمس ويؤكد الجنرال بول أوساريس أنه بعد سقوط حكومة مونديس فرانس خلفتها حكومة إدغارفور وكان في استراتيجية هذه الحكومة تسوية كامل ملفات المغرب العربي وذلك لأسباب سياسية ولا اعتبارات دولية ذلك أن العالم أجمع أصبح يهتم بما يجري في هذه المنطقة وكانت قضية تصفية "جبهة التحرير الجزائرية" تتطلب الإرادة السياسية ومزيذا من الإمكانيات لتحقيق ذلك.

والقارئ لكتاب بول أوساريس يجد فيه كثيرا من الآراء المتناقضة وجعل بالثقافة السياسية فهو عندما يتحدث عن جمال عبد الناصر يتحدث عنه كجنرال مع العلم أن جمال عبد الناصر ظل يحمل رتبة العقيد أو البكباشي من الألقاب العسكرية المصرية المتأثرة بالألقاب العسكرية التركية !!

ومن الملاحظات التي يجدها القارئ في "مذكرات أوساريس" تناقض أقواله فنجد تارة يعترف بأنه مارس التعذيب والقتل الجماعي هو شخصيا وتارة أخرى ينفي عن نفسه القيام بالتعذيب كما يذكر ذلك في مذكراته حيث يذكر

أنه عندما وصل إلى سكيكدة قام باستنطاق العديد من المسجونين : " ولكنني لم أقم أبدا بالتعذيب لأنني أفكر دوما في هذا الموضوع وأقول : " إنني إذا مارسست التعذيب اليوم ضد الآخرين فسوف أصبح شخصا عرضة للتعذيب في يوم ما. " في حين نجده في نفس الصفحة يبرر التعذيب ويتساءل قائلا : " ماذا نقول للناس عندما يفقدون أبناءهم في حوادث الحرب بسبب الإرهاب وماذا نعمل إزاء أناس لا يريدون أن يعترفوا بارتكابهم جرائم وهل نترك هؤلاء يواصلون مواصلة ارتكاب الحوادث إن مهمتنا نحن رجال المخابرات تفرض علينا تحقيق نتائج !! وتحقيق النتائج هذه لا تحقق في معظم الأحيان إلا عبر التعذيب والقتل الجماعي ويذهب في مكان آخر إلى القول بأن الذين ماتوا تحت التعذيب كان سبب وفاتهم أننا نريد الحصول منهم على معلومات تمكننا من تجنب أعمال الإرهاب والقتل التي كان يقوم بها هؤلاء الإرهابيون نعم أعتزف أن التعذيب كان موجودا ولكن بالنسبة لي ليس قاعدة في عملي أثناء القيام بالتحقيق وعندما يُسأل عما إذا كانت السلطات السياسية على علم بما يقومون به من تعذيب وقتل جماعي للجزائريين أجاب : " عندما أعطى المسؤولون السياسيون الفرنسيون السلطات الكاملة للجنرال ماسو " massu " كانوا يدركون تمام الإدراك أن ذلك يفضي لا محالة إلى أمر صعب وبالتالي فهم يعرفون تمام المعرفة أننا كنا نمارس التعذيب فهم وأن لم يعطوا لنا الأوامر مباشرة في الموضوع فهم على كل حال على علم بما يجري في الجزائر وذلك بناء على المعلومات التي كنا نزودهم بها باستمرار طيلة وجودي في الجزائر !! وفي حديث لصحيفة "لوموند" " LE MONDE-23-11-2000 " اعترف أوساريس صراحة بتصفية العديد من سجناء الحرب وخاصة منهم سجناء محتشد بول كازال " PAUL CAZELLES " وغيرها من المحتشدات الأخرى الموجودة قرب الجزائر

العاصمة والتي أثرت في بول تيغان " PAUL TEITGEN " الكاتب العام لمحافظة شرطة الجزائر العاصمة ودفعته ألى أن يقدم استقالته من منصبه احتجاجا على الجرائم التي كانت ترتكب ضد المناضلين الجزائريين وشبهها بالجرائم والتعذيب الذي مارسه عليه النازيون خلال احتلالهم لباريس وكان هو شخصيا في حركة فرنسا الحرة المناهضة للنازية واحتلالها لفرنسا وفي مقال ظهر في صحيفة " لوموند " " LE MONDE " المصدر السابق بعنوان "الحرب القذرة للجنرال أوساريس "

LA SALE GUERRE DU GÉNÉRAL PAUL AUSSARESSES.

سأله الصحفي عن قضية 24000 سجين جزائري وضعوا تحت الإقامة الجبرية والتي وقعها الجنرال أوساريس شخصا والتي يؤكد فيها بول تيغان أن هناك من بين هؤلاء 3024 شخصا اختفوا من هذه القائمة وهذا معناه أنه تم التخلص منهم من طرف الجنرال أوساريس وكتائبه " كتائب الموت " !! أجاب أوساريس بدون حياء ولا خجل "إن كلام بول تيغان قريب من الواقع وكنت باستمرار أضع الجنرال ماسو في الصورة وكنت أعد تقريرى هذا مع أحد الأعوان لي وهو الضابط ترينكي " TRINQUIER " واعترف أيضا بأن بول تيغان استقال من منصبه في 12 سبتمبر من عام 1957 لأنه لم يكن راضيا على ما يجري من تعذيب وقتل جماعي للجزائريين وكان ماكس لوجين كاتب الدولة للحرب عندما استشيريه كان جوابه : " تصرفوا كما ترون فكنا نحن في الحكومة عندما اعترضنا طائرة الزعماء الخمسة لجبهة التحرير في 22 أكتوبر 1956 فكرنا في إسقاطها ولكن وجود طاقم الطائرة من الفرنسيين حال دون القيام بإسقاط هذه الطائرة!! وفي شهادة أدلى بها نذير بومنجل ابن الشهيد علي بومنجل وهو حاليا طبيب يعمل في جنيف أن والده مات وكان عمر نذير بومنجل يومئذ 7 سنوات وعمره الآن 51 سنة، وكان

والده يذكر الطبيب نذير بومنجل يزن 100 كيلوغرام، ولكن عندما مات وشوهدت جثته (في مستشفى مايو) لا يتعدى وزنه 30 كيلو والسبب بقاؤه في زنزانة السجن مدة 43 يوما يضاف إلى ذلك أنه كان قد تعرض للتعذيب بدون شك ووصف نذير بومنجل الجنرال أوساريس بأنه قاتل في خدمة الدولة الفرنسي!! ويذكر نذير بومنجل أن أستاذ والده في كلية الحقوق ويدعي روني كابيتان " RENÉ CAPITANT " أوقف دروسه في الحقوق بجامعة السوربون بباريس احتجاجا على انتحار والده ذلك أن الأطروحة الفرنسية المتداولة يومئذ أن الشهيد علي بومنجل قد "انتحر" ولم تتأكد حقيقة وفاته رسميا إلا بعد اعترافات الجنرال بول أوساريس الذي أكد فيها أنه شخصا أشرف على قتل الشهيد علي بومنجل ولو أن كافة الأوساط السياسية في فرنسا والجزائر وخصوصا عائلته كانت قد ارتابتها الشكوك حول قضية انتحار الشهيد علي بومنجل وعندما سئل الجنرال أوساريس من طرف الصحفيين هل ينوي القيام بطلب السماح مما بدر له من جرائم إزاء الشعب الجزائري أجاب : أنا لا أطلب السماح والاعتذار عما بدر مني خلال أداء مهمتي في الجزائر اللهم إلا إذا اعترفت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من طرفها بما ارتكبتها هي الأخرى من جرائم ضد السكان خلال هذه الفترة وحتى لو فعلت ذلك وعن صدى اعترافاته وسط الشخصيات العسكرية التي مازالت على قيد الحياة إعترف الجنرال بول أوساريس أنهم في معظمهم لم يكونوا مرتاحين لهذه الاعترافات وخاصة الجنرال بيجار الذي رفض الإعتراف بجرائمه مشيرا إلى أن الاعترافات الآن لا تقدم ولا تؤخر فالمطلوب إقامة جسور قوية مع الشعب الجزائري في الاتجاه نحو المستقبل ونسيان الماضي أما بنت الجنرال أوساريس " هيلان HELENE " فقد رفضت مشاهدة والدها بعد صدور اعترافاته في الصحف وفي كتاب "أجهزة

خاصة " SERVICES SPÉCIAUX " وقد طرح عدة شخصيات فرنسية من رجالات القانون إشكالية وجود عدة عراقيل قانونية تحول دون متابعة مرتكبي الجرائم من طرف جنرالات فرنسا في الجزائر وقد لاحظ ذلك سيسيل برييور " CÉCILEPRIEUR " في مقال له بصحيفة "لوموند" LE MONDE الفرنسية في مقال له نشر بهذه الجريدة في 4 مايو 2001 بعنوان : " عراقيل قانونية إزاء تتبع بول أوساريس والسبب كما يقول الكاتب هو قانون 31 جويلية 1968 الذي يتضمن العفو العام ضد كل الأعمال التي ارتكبت خلال ثورة نوفمبر 1954-1962 والتي لها صلة بهذه الحرب وقد جاء هذا القانون تنمة للقانون الذي صدر بعد وقف إطلاق النار في الجزائر في مارس 1962 وقد استند بول أوساريس على هذا القانون مما جعله يدلي باعترافاته الفظيعة دون خوف ولا وجل من المتابعة القانونية عما ارتكبه من جرائم يندى لها جبين الإنسان والإنسانية أما إدراج جرائم حرب الجزائر ضمن الجرائم ضد الإنسانية فهذا لحد الآن لا ينطبق إلا على مجرمي الحرب العالمية الثانية التي ارتكبتها النازية ضد اليهود وحاكمت مجرمي هذه الحرب في محكمة نورمبورغ والتي حكم بموجبها كلا من كلاوس باربي " CLAUS BARBIE " و " PAUL TOUVIER " وهما من الذين صدرت في حقهما أحكاما تتعلق بجرائمهما ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية كما حوكم أيضا في هذا المجال موريس بابون MAURICE PAPON والذي لا يزال نزيل السجن بموجب هذه المحاكمة دون الإشارة إلى جرائمه التي ارتكبتها ضد الجزائريين في الجزائر عندما كان واليا على قسنطينة وعن جرائمه التي ارتكبتها ضد المتظاهرين الجزائريين في المظاهرة السلمية التي قام بها الجزائريون المهاجرون في 17 أكتوبر 1961 والتي أسفرت عن مقتل حوالي 300 جزائري جلهم تم رميهم

في نهر السين أو قتلوا في مراكز الشرطة تحت التعذيب في ظل الجمهورية الخامسة برئاسة الجنرال دوغول وفي حكومة ميشال دوبري ووزير داخلية روجر فري ROGER FREY والغريب أن المحاكم الفرنسية حاكمت الجنرال بول أوساريس على افتخاره بارتكابه جرائم خلال وجوده في كل من سكيكدة والجزائر العاصمة خلال سنوات 1955-1957 كما حاكمت معه ناشر كتابه المسؤول عن النشر في منشورات بيران "ÉD- PERRIN" ولكنها لم تحاكمه على جرائمه متذرة بأن النصوص القانونية الفرنسية كلها تحصر هذا النوع من الجرائم فيما ارتكبه النازيون ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى هذا فقد استندت المحكمة الفرنسية إلى قانون العفو الفرنسي الصادر في نهاية جويلية 1968 فعلى هذا الأساس حكم الجنرال بول أوساريس ولم تجد المحكمة الفرنسية في مبرراتها التي لا تبرر سوى محاكمة أوساريس وناشر كتابه سوى قانون قديم للصحافة الذي يعاقب بالسجن مدة خمس سنوات أو بغرامة مالية تصل إلى 300 ألف فرنك جديد (30 مليون سنتيم) وقد ردد أوساريس في المحكمة أن ما قام به في الجزائر من جرائم كان تنفيذ أوامر السلطة العسكرية في الجزائر وتحديداً الجنرال ماسو وكانت السلطة السياسية في باريس على علم بأن هناك تعذيب وجرائم ترتكب في الجزائر وفي مقدمة هؤلاء وزير العدل يومئذ فرانسوا ميتران .

اعترافات الجنرال بول أوساريس GÉNÉRAL PAUL AUSSARESSES
وموقف المنظمات وهيأت لجان حقوق الإنسان وردود فعلها.

ما أن أدلى الجنرال بول أوساريس باعترافاته الفظيعة إزاء الجرائم التي ارتكبها في الجزائر ضد الجزائريين والتي أكدها في كتابه "أجهزة خاصة" حتى تصدت عدة هيأت وشخصيات ومنظمات تابعة لحقوق الإنسان إلى مواجهة هذه الاعترافات بتقديم عدة شكاوي قانونية ضد الجنرال أوساريس

أمام المحاكم الفرنسية قصد محاكمته على هذه الجرائم التي تعتبرها عدة منظمات تابعة لهيأت حقوق الإنسان بأنها جرائم ضد الإنسانية وليست فقط جرائم حرب ففي 4 مايو 2001 تقدمت لجنة حقوق الإنسان " Ligue des droits de l'homme L.D.H"

بشكوى قانونية ضد تفاخر الجنرال بول أوساريس بجرائم الحرب التي ارتكبها في الجزائر العاصمة وسكيكدة خلال وجوده في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1955-1957 تاريخ بداية " معركة الجزائر " LA BATAILLE D'ALGER التي تم فيها إلقاء القبض على الشهيد العربي بن مهيدي، وياسف سعدي، والشهيد علي بومنجل والتي لعب فيها أوساريس دورا قذرا والتخلص منه ومن الشهيد العربي بن مهيدي بواسطة بول أوساريس شخصيا - وقد عرضت الشكوى القانونية على محكمة باريس للنظر في جرائم الجنرال بول أوساريس.

- وفي 7 مايو من نفس الشهر تقدمت

" الفيدرالية العالمية لحقوق الإنسان "

La fédération international des droits de l'Homme (F.I.D.H)

بشكوى مماثلة ضد الجنرال بول أوساريس على جرائمه المرتكبة في

حق الإنسانية.

La fédération international des droits de l'Homme (F.I.D.H)

- وفي مايو سارعت :

(الحركة المناهضة للعنصرية ومن أجل الصداقة مع الشعوب)

Le mouvement Contre La Racisme et pour L'Amitié les peuples «M.R.A.P »

بتقديم شكوى على الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها الجنرال بول أوساريس في حق الشعب الجزائري خلال معركة التحرير (1955 - 1957) والتي كلن فيها أوساريس قد شكل "كتائب الموت" لتعذيب وقتل الجزائريين بمباركة وصمت القيادة السياسية في باريس ومباركة القادة العسكريين في الجزائر.

وتنتظر حركة "مراب" «M.R.A.P» من محكمة باريس تكوين

ملف لمتابعة القضية

— وفي 13 مايو تقدمت زوجة موريس أودان MAURICE

AUDIN السيدة جوزيت أودان Jusette AUDIN بشكوى هي الأخرى في إطار الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الجنرال بول أوساريس — وموريس بيجار — وماسو — و سالان في حق الشعب الجزائري وفي حق زوجها أودان الذي قتله المظليون تحت التعذيب — وادعوا أنه "فر" من "جيب" عسكري وهو في الطريق إلى التحقيق، ولم يعثر على جثته أصلا ولا تعرف زوجته كيف تم التخلص من و أين جثته مع العلم أن بول أوساريس أنكر معرفة قضية وفاة موريس أودان، وكان زوجها قد اختفى في الجزائر العاصمة في 21 جوان 1957، بدون أثر . وقد كان أستاذا مساعدا في كلية العلوم بجامعة الجزائر — وعضوا في الحزب الشيوعي الجزائري «P.C.A» .

— وفي 8 جوان من نفس العام (2001) تقدم المحاميان جيزيل حليمي

التي كانت محامية للجزائريين خلال حرب التحرير والمحامي الزاوي بطلب إلى وزير العدل لإخطار لجنة مراجعة محاكمة مجزرة " هاليا" التي حدثت في 20 أوت 1955، بمدينة سكيكدة.

— وفي 19 جوان — صرح جماعة من " الحركة المسميتين من أجل

إلغاء التعذيب بأنها تنوي تقديم شكوى إلى المحكمة تتعلق بالتفاخر بجرائم

الحرب من طرف الجنرال بول أوساريس والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري خلال حرب التحريرية 1954 - 1962 -

- وفي جوان - من نفس الشهر تقدمت حركة « M.R.A.P » مع لوزيات إيغيل أحريز التي كانت عرضت للتعذيب من طرف جنرالات فرنسا بشكوى تطالب فيها بتشكيل ملف يندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأخطرت قاضي التحقيق لمحكمة باريس حول الموضوع .

- وفي 26 جوان - تقدمت لجنة " الفيدرالية الوطنية لحقوق الإنسان " « F.I.D.H » ونفيسة بن مهدي وفاطمة الزهراء بن مهدي بشكوى مع تكوين الطرف المدني قصد النظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومقتل الشهيد العربي بن مهدي شقيق نفيسة وفاطمة الزهراء .

وإذا كانت الأوساط الفرنسية قد عملت على تحريك ملف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر - فكان من باب أولى وأحوى أن تتحرك جهات جزائرية على هذا الصعيد لتحريك القضية من قبل أن يسدل عنه ستار النسيان - وأن تعمل على تعقب هؤلاء المجرمين وتطالب بمحاكمتهم ومحاكمة فرنسا الرسمية على هذه الجرائم.

الجنرال راعول سالان - RAOUL SALAN مسيرة مجرم كان

وراء قنبلة ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 وتعذيب مئات

الجزائريين:

من هو هذا المجرم - الذي في عهده تمت قنبلة ساقية سيدي يوسف التونسية انتقاما من تونس التي كانت تدعم ثورة التحرير الجزائرية - ومارس الجنرال سالان التعذيب هو وجيشه وضباطه ضد الشعب الجزائري خلال ثورة 1954 - 1962 .

— ولد راعول سالان في مدينة روك كورب «Roque COURBE» ولاية IRANE في 10 جوان 1898 وهو خريج الكلية الحربية المشهورة "سان سير" «ST SYR» شارك في كل الحروب الاستعمارية التي خاضتها فرنسا في الهند الصينية (1924 — 1937) وفي السينغال ، وعمل مسؤولا في المكتب الثاني في الجزائر سنة 1943 .

نشر جزأين من مذكراته عن حرب الجزائر " الجزء الأول" الجزائر— الفرنسية — نوفمبر 1954 — جوان 1958 " وبالفرنسية :

Fin D'un Empire

Algérie Française 1^e Novembre 1954 – 6 Juin 1958

ED – PRESSE DE LA CITÉ PARIS –1972-

والجزء الثاني " نهاية امبراطورية " Fin D'un Empire"

« L "ALGÉRIE , DE GAULLE ET MOI" »

7 Juin – 1958-10 Juin 1960- EP : PRESSE DE LA CITÉ PARIS 1974

وقد أكد في جزأين من مذكراته " بأن حرب الجزائر ليست كالحروب الأخرى إنها على حد قوله " حرب تخريبية " وقد درست هذا النوع من الحروب " فلم تفاجئني "

— التحق بالجزائر في 15 نوفمبر 1954 أي بعد مرور نصف شهر على اندلاع ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954 وقد عينه في هذا المنصب ماكس لوجان MAX LE JEUNE كاتب الدولة للقوات المسلحة الفرنسية " الإستراكي" وقد حمل الجنرال دوغول ضياع هذه القطعة من الأرض الفرنسية عن طريق " إتفاقية إيفيان التي أبرمها مع ثوار الجزائر وقد سبق للجنرال دوغول حسب رأيه أن تخلى عن " المجموعة الإفريقية" إنه الطلاق المطلق مع مستعمرات فرنسا قام به دوغول — و القارئ لمذكرات الجنرال سالان يلاحظ بعمق مدى تغلغل الفكرة الاستعمارية عند الجنرال سالان —

وبقية جنرالات فرنسا الآخرين المسكونين بحب السيطرة على شعوب أخرى لإنشاء إمبراطورية فرنسية التي تهاوت في أدغال الفيتنام - وفي قمم الأوراسس وشلية - وجرجرة - وقد اعتبر الجنرال سالان أن ثورة نوفمبر 1954 هو "عدوان قامت به جبهة التحرير ضد فرنسا" وهذا ما دعاه أن يقول في مقدمة كتابه هذا واصفا اندلاع ثورة نوفمبر 1954 بـ "عدوان جبهة التحرير":

L'AGRESSION F.L.N وقال بهذا الصدد : " إذا كان الجنرال دوفال Général DUVAL استطاع وضع كل ثقله في الإجهاز على حوادث 8 مايو 1945 والمتمردين الجزائريين فعلينا اليوم أن نعمل مثله لسحق "المتمردين" إذا أردنا فعلا تجنب فرنسا حرب طويلة الشبيهة بتلك الحرب التي خضناها في الفيتنام - وذلك عملا بقول فرانسوا ميتران وزير الداخلية في حكومة مونديس فرانس الذي أعلن في البرلمان الفرنسي " إن الجمهورية الفرنسية تضم الميتروبول" وولايات الجزائر الثلاث TROIS DEPARTEMENS ومناطق ما وراء البحار " إن الجزائر هي فرنسا " ! ونراه يعترف في ص 20 " من أن فرنسا فهمت الجزائر متأخرة!!" والواقع أن فرنسا لم تفهم الجزائر وماذا يريد الجزائريون إلا بعد حرب دامية استمرت سبع سنوات ونصف - والقارئ لمجلدين من مذكرات الجنرال سالان لا يجد فيها سوى الأكاذيب وتجاهل الحقائق متحاشيا الحديث عن جرائم فرنسا في الجزائر والتي شارك فيها شخصيا بقسط وافر خلال وجوده على رأس قوات عسكرية في الجزائر - في حين نراه يوزع أكاذيب وافتراءاته حول الثوار الجزائريين حيث قال عنهم " كانوا يقتلون الأطباء ويتعرضون لسيارات الإسعاف - وأن الثوار لا يحترمون شيئا " ونقل إلينا مقتطفات من منشور وزرعه الثوار على حد قوله يحرضون على القتل واختطاف النساء وهو أمر اشتهرت به القوات الفرنسية، يراجع في هذا الموضوع لوموند / عدد أكتوبر 2001.

واختطاف النساء وهو أمر اشتهرت به القوات الفرنسية، يراجع في هذا الموضوع لوموند / عدد أكتوبر 2001.

تحدث الجنرال راعول سالان لأول مرة عن الشهيد العربي بن مهيدي رحمه الله هل كان على علم بحقيقة وفاته وقتله من طرف الجنرال بول أوساريس فادعى أنه لا يعرف شيئاً عن استشهاده شيئاً فغاية ما هنالك كما قال:

" إتصلت بالجنرال بيجار وهو "سفاح مثله" وحدثني عن نتائج التحقيق التي تمت مع بن مهيدي " الحكيم " LE HAKIM وهي كلمة أطلقها الجنرال سالان على الشهيد بن مهيدي فأطلعني على كافة نتائج التحقيق كما أطلعني على خريطة قيادة العربي بن مهيدي في الجزائر العاصمة " وكانت مهمة لما تضمنته من معلومات يمكن أن نستخدمها ونستفيد منها في كافة عملياتنا في الجزائر— وخلال مرور 40 يوماً من اعتقال بن مهيدي حصلنا على نتائج باهرة ميدانيا حيث سمحت لنا هذه المعلومات باعتقال المسؤولين واستتولينا على أسلحة وقال إن شخصية العربي بن مهيدي كانت هامة".!

وفي 3 مارس صباحاً غادر بن مهيدي " الفيلا التي كان معتقلاً فيها

وفي نفس اليوم أخبرني مساء العقيد شاكين « COLONEL SCHAKEN » وأنا في مكنتي بأن مهيدي قد " انتحر" في الغرفة التي نقل إليها بواسطة قميصه — واستمر الجنرال سالان في الأكاذيب والترهات عندما حاول أن يوهم الناس بأن بن مهيدي شعر وأنه تحدث طويلاً في اعترافاته وخشي في الأخير أن يتعرض لتصفية من طرف زملائه وأن يحاكم بواسطة محاكمنا، ولهذا أثر وضع حد لحياته " [راجع ص 156 من مذكرات الجنرال سالان] وهو كلام كما نرى موغل في التضليل والكنب.

ولو أنه اعترف بأن " الحكيم" بن مهدي مات وهو خصم محترم ومسؤول حقيقي في المعركة التي قادتها جبهة التحرير ضدنا!!

أما ياسف سعدي الذي خلف بن مهدي في قيادة جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة فقد تناوله الجنرال سالان بالنقد والتجريح - وقال عنه أقوالا لا يصح ذكر هذا هنا وذكر الجنرال سالان أنه وبحضور العقيد غودار تحدث غودار مع زهرة ظريف التي تم أسرها مع ياسف سعدي وسألها غودار كيف كانت معاملتها بعد أسرها فقال: "إننا وجدناها في أحسن الأحوال كما أن ياسف سعدي اعترف هو شخصيا هو الآخر بأنه لم يعامل معاملة سيئة".

فالقارئ للجزئين من مذكرات راول سالان لا يعثر لأي أثر عن جرائم فرنسا في الجزائر والذي كان واحدا من المجرمين في هذه الحرب ولا يتحدث أبدا عن هذه الجرائم بينما نجده يصف جيش التحرير بالإرهابيين والقتلة وقطاع الطرق، وكما أوردت ذلك في سالف كلامي عن هذا السفاح المفتري على نفسه وعلى الآخرين وعلى التاريخ بصفة خاصة وكان من غلاة العاملين على إبقاء الجزائريين تحت هيمنة فرنسا بعد فقدانها للفيتام وأجزاء من مستعمراتها في إفريقيا - وكان هو وبقية جنرالات فرنسا كلهم يعملون على الإبقاء على الجزائر فرنسية " فعندما تمرد مع بقية الجنرالات شال - وماسو - وجوهو أو ما تسمى في التاريخ العسكري الفرنسي في الجزائر « PUTSH D ALGER » في أبريل 1961 وكان برنامج هؤلاء هو الدفاع بكل قوة على المحافظة على الجزائر الفرنسية " وقد سمع سكان العاصمة صباح هذا اليوم عبر إذاعة الجزائر التي تحولت إلى إذاعة فرنسا" والتي لم تتوقف وهي تذيع بيانات متتالية عن ترديد " الجيش استلم السلطة "

L'ARMEE A PRIS LE POUVOIR

"والجيش يسيطر على الجزائر والصحراء"

L'ARMEE A PRIS LE CONTROLE DE L'ALGERIE ET LE SAHARA

"ولن تكون أبدا هناك جزائر مستقلة ولن تكون "

il N'ya pas et il n'yaura jamais L'ALGERIE independante

"الجزائر الفرنسية لم تمت"

L'ALGERIE FRANÇAISE n'est pas morte

"تحيا الجزائر فرنسية "

VIVE L'ALGERIE FRANÇAISE

إنه الجنرال راعول سالان وهو يشترك في الانقلاب للإتيان بالجنرال دوغول إلى الحكم كان واثقا كل الثقة مثل باقي زملائه من الجنرالات الآخرين، بيجار- وشال - وماسو في الجنرال دوغول - ولم يكن الشك يتطرق إلى أنفسهم بأن الجنرال دوغول سوف يجد نفسه مضطرا للإعتراف بالجزائر جزائرية ثم " بالجزائر مستقلة " وهذا ما لم يكن يدور في خلد أي جنرال من جينرالات فرنسا الذين عهدت إليهم مهمة الدفاع عن الجزائر الفرنسية - وراعول سالان في المقدمة كما يؤكد في مذكراته - فقد وجدناه في مذكراته الجزء الرابع الذي تحدث فيه عن " الجزائر ودوغول - وهو "

L'ALGERIE , DEGAULLE ET MOI 7JUN 1958 – 10 JUN 1960

يهدى هذا الكتاب إلى أولئك الرجال الذين يلتزمون بشرف الكلمة!!

والذين آمنوا بأقوال دوغول القائل " إننا لا نتخلى عن الجزائر!!

ON NE DOIT PAS LACHER L'ALGERIE

وكثير من هؤلاء كما يقول سالان في إهدائه كافحوا بجانيبي وكثير منهم ماتوا احتراما للأقوال التي سمعوها من "دوغول هنا في الجزائر العاصمة وفي أماكن أخرى ويعيش الجنرال سالان وهو يشاهد تبخر الامبراطورية الفرنسية تحت بنادق الثوار في أدغال الفيتنام - وفي جبال الأوراس - وجرجرة - وهنا لم يكن على خطأ عندما عنون مذكراته " نهاية امبراطورية "

FIN D'un EMPIRE

L'ALGERIE , DEGAULLE ET MOI 7JUN 1958 – 10 JUN 1960

وهذا الجزء الثاني من مذكراته عن الجزائر - أما الجزء الأول فقد خصه لمرحلة 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 6 جوان 1958 - وتحدث فيه عن عودة دوغول إلى السلطة ورحلته المثيرة إلى الجزائر من 4 إلى 6 جوان والتي كرر فيها الجنرال دوغول مرات عديدة كلمة " الجزائر الفرنسية " وقد كرس الجنرال كل جهوده من أجل الإبقاء على " الجزائر فرنسية " وما تأييده لمجيء دوغول إلى الحكم مرة أخرى إلا دليل على ثقته في الجنرال دوغول وهو وحده لا السياسيين قادر على الحفاظ على الجزائر " فرنسية! " وأن العمل على الإبقاء على الجزائر فرنسية " يجب أن يندرج ضمن سياستنا الرامية للدفاع على التراث الفرنسي ألم يكتب ألبير كامو ذات يوم قائلا:

" إن الأرض ملك لمن يرعاها أفضل! "

« LA TERRE APPARTIENT à qui l'A FAITE MEILLEURE »

وكان الجنرال في غاية من الإطمئنان وهو يتابع رحلة الجنرال دوغول في الجزائر وهو يردّ في كل خطبة " الجزائر فرنسية " وتحيا الجزائر الفرنسية" كما ردد ذلك أول مرة في مستغانم في 6 جوان وأكد ذلك في كل من الجزائر العاصمة ووهران - واطمأن الجنرال سالان

بأن مستقبل الجزائر لن يكون سوى فرنسي "والغريب في الجنرال سالان هذا أنه كان قد اتخذ لنفسه خاتما رسميا مكتوبا باللغة العربية مذل بالآية القرآنية " إن ينصركم الله فلا غالب لكم !! "

وفي وسط الختم نقرأ " المتوكل على العلي المنان عبده "

الجنرال سالان مندوب الحكومة الفرنسية بالجزائر وقائد القوات المسلحة 1958/ " طالع سعيد / وعهد جديد" وقد ترجم إلى اللغة الفرنسية ونشره في الصفحة 23 من مذكراته " الجزائر - دوغول - وأنا " .

وكان الجنرال بوجو الذي بلغ مرتبة الماريشالية قد اتخذ لنفسه هو الآخر خاتما رسميا مذل بالآية القرآنية " إن الأرض يورثها من يشاء من عباده " " والي مملكة الجزائر "

الماريشال بوجو 1843هـ1259م

والمتمأل في فكر كل من بوجو وسالان يدرك إلى أي حد كانوا يعتقدان أن العناية الإلهية في صالحهم، ولهذا نصرهم الله ولا أحد ينتصر عليهم !! كما أن الله أورثهم أرض الجزائر لأنهم من عباده الصالحين وهم الجديرون بهذه الأرض لا غيرهم من السكان الجزائريين الأصليين - ولكن التاريخ فنذ أقوالهم وأفكارهم - وقصر على اعتقادهم - فأرض الجزائر رجعت لأهل الجزائر أصحابها الحقيقيين وأصبحت الآية الكريمة " إن ينصركم الله فلا غالب لكم" تنطبق تماما على الشعب الجزائري الذي نصره على ظلم المستعمرين.

رغم قوتهم وعدتهم فباءوا بالخسران المبين فخرجوا من أرض الجزائر مذمومين مدحورين - ومهزومين لا يلوون على شيء وقد اعترف الجنرال راءعول سالان بأن فرنسا كانت تستعمل 65 ألف مسلم يكافحون جنبا

مع القوات العسكرية الفرنسية ضد الثوار الوطنيين وفيهم " الحركة " والعملاء — والذين باعوا ضمائرهم للعدو "

إن الجنرال سالان R. SALAN أصبح يشعر بارتياح كبير مادام الجنرال دوغول راضيا عنه ومشيدا به في كل المناسبات فقد قال ذات يوم أمام لجنة الإنقاذ " في القصر الصيفي " " قصر الشعب " حاليا وهو يستقبلهم .

" إن الجزائر في باريس هي أنا " « L'ALGERIE à PARIS C'est MOI »

وممثلي في الجزائر هو الجنرال سالان " ويذكر سالان بأن الجنرال دوغول قال له وهم جنبا خلال وجود دوغول في الجزائر " إنك يا سالان الرجل القوي في هذا البلد " الجزائر " وقد قيل لي هذا الكلام مرات عديدة خلال هذه الرحلة " وإنني لذلك سوف أمنح لكم وسائل فخمة لأنك تتمتع عندي بثقة كبيرة، ولكن عليكم أن تعتمدوا على دعمي الشخصي " ص 48 من مذكرات الجنرال سالان.

ويذكر الجنرال سالان أنه في إحدى رحلاته إلى الغرب الجزائري

لاحظ لافتة كتب عليها : " يحيا الجنرال سالان نمر الجزائر "

VIVE SALAN TIGRE DE L'ALGERIE

إن الجنرال سالان الذي ابتهج بعودة دوغول إلى الحكم والذي يرى فيه الشخصية الفرنسية السياسية الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية" داخل الامبراطورية الفرنسية وكان هذا حلم الجنرال سالان ، وهو يحارب في الجزائر غير أن لهجة دوغول الذي قال ذات يوم " إن الحديث عن استقلال الجزائر يعتبر نكتة " . ها هو يطلق شعارات جديدة لم يرتح لها الجنرال سالان — إذ أصبح الجنرال دوغول الذي يتحدث عن " الجزائر الفرنسية " وتحيا الجزائر الفرنسية " أصبح يردد شعار آخر أفضل مضاجع

الجنرال سالان ففي خطب الجنرال دوغول في باتنة، وتيارت أصبح الجنرال دوغول يتحدث ويطلق شعارا جديدا، " تحيا الجزائر مع فرنسا "

VIVE L'ALGERIE AVEC LA FRANCE

"وتحيا الجزائر مع فرنسا "

VIVE LA FRANCE AVEC L'ALGERIE

ولم يعد دوغول كما كمان في خطبه السابقة يقول " تحيا الجزائر الفرنسية" إن هذا التحول عند دوغول أحدث قلقا في نفسية الجنرال راعول سالان، الذي أصبح يرى أن الجنرال دوغول يغرد خارج السرب ويطلق شعارات مثيرة للقلق والتساؤل عند الجنرال سالان الذي كشف عن مكنون سره عندما صرح بأنه لم يكن في يوم ما ديغوليا ولا منتما للجينرال بيتان – ولكن أنا استعماري « colonial » وقبل كل شيء جندي للأمبراطورية الفرنسية " (ص 137 من مذكراته " ويرى الجنرال راعول سالان في الأخير بأن حل قضية الجزائر يكمن في هزيمة جبهة التحرير " !! (المصدر السابق) إن الجينرال راعول سالان في الأخير خسر الرهان – ولم تعد الجزائر فرنسية كما كان يعتقد ومن أجل ذلك استمات في الدفاع عن رأيه للإبقاء على الجزائر جزء من فرنسا – وهو يدرك جيدا أن فرنسا بلا جزائر تغدو فرنسا أخرى وهذا ما أكده في إحدى خطبه بعد أن عاد إلى باريس بخفي حنين – وبقي يبكي مجد فرنسا الذي ضاع في الفيتنام – وفي إفريقيا السوداء وأخيرا في الجزائر وعندما طلب منه إلقاء كلمة في إحدى الحفلات الباريسية قال : " كان يجب علينا ألا نخسر حرب الجزائر – وأن الجيش لا يسمح لنا بأضاعاة ولايات فرنسا " !! لأن فرنسا لم تبق فرنسا بعد أن تكون قد جردت من مصادرها الطاقوية التي تحتضنها الصحراء " – راجع مذكرات الجنرال راعول سالان – إن الجنرال راعول سالان الذي كان يشكل أحد أفراد العصاية للجنرالات ماسو – بيجار – جو هو – الذين أتوا بديغول إلى الحكم

بعد حركة 13 مايو 1958 أصبح واحدا من الجنرالات المذكورين الذين سادهم الاعتقاد فيما بعد بأن الجنرال دوغول خانهم وخان برنامج 13 مايو 1958 بعد أن أصبح يدلي بتصريحات يشتم منها رائحة التخلي عن "الجزائر الفرنسية" لحساب "الجزائر الجزائرية" وبدأ يمهد للتسليم بحق الجزائريين في حق تقرير مصيرهم وذلك بعد أن فشلت كل مخططاته وأدرك في الأخير أن شعار " من دانكيرك إلى تامنراست وطن واحد هي فرنسا قد تبخر - ولا مجال لمصارعة التاريخ والجغرافيا معا وفي آن واحد وللوقوف في مشاريع دوغول الرامية إلى التخلص من تركة فرنسا الثقيلة في الجزائر كون غلاة المستعمرين من جنرالات ومدنيين الذين يجمعهم حلم : "الجزائر الفرنسية" جبهة تدعى " الجبهة الوطنية الفرنسية "

FRONT NATIONAL FRANÇAIS (F.N.F)

ويقود هذه الجبهة المعارضة لديغول كل من الجنرال ماسو - عن الجيش MASSU وجوزيف أورتيث المعروف بمواقفه في نصرة مبدأ " الجزائر الفرنسية" وتضم هذه الجبهة 15 عضو تضمهم جميعا فكرة جان جاك سوزين الذي يرأس " جمعية الطلبة الفرنسيين في الجزائر " ويتعجب الجنرال سالان كيف غدر به دوغول وهو الذي قال له ذات يوم وهو يعينه في الجزائر إنك هنا أيها الجنرال سالان تمثل فرنسا في الجزائر !! وما كان الجنرال سالان يدري أن الجنرال دوغول الذي تعلق به العسكريون ورأوا فيه سفينة إنقاذ الجزائر الفرنسية من الغرق استطاع أن يتخلص من تركة الجزائر الثقيلة فقد تخلص من جنرالاته قبل أن يتخلص من قضية الجزائر وحق للجنرال ماسو أن ينهي مذكراته بقوله " وداعا للسلاح " وكان حقا عليه أن يقول أيضا " وداعا للجزائر الفرنسية !! "

وإذا كانت الجزائر قد استقلت وجزرالات فرنسا هزموا بعضهم مات
وبعضهم لا يزال حيا يتجرع مرارة الهزيمة في الجزائر ومن قبل في الفيتنام
فإن بقايا " الجزائر الفرنسية" مازالو يعيشون في فرنسا ويعيشون على أمجاد
الماضي الاستعماري لفرنسا - وها هي مدينة طولون TOULON الفرنسية
التي انطلقت منها كتائب غزو الجزائر سنة 1830 - تريد أن تخلد إسم
الجنرال سالان لتطلق على إحدى ساحات المدينة تمجيدا لماضيه الإستعماري
وقد قال هذه الجملة جماعة من اليمين المتطرف في المجلس البلدي لمدينة
طولون - وقد تصدى لهؤلاء أحد الشخصيات الشيوعية ويدعى دانيال
دومارش وعارض هذه الفكرة بشدة بل طالب بإطلاق اسم الجنرال دولا
بورديير الذي استقال من منصبه خلال ثورة نوفمبر 1954 عندما بلغ بنى
قومه في تعذيب الوطنيين الجزائريين فقد احتج ثم استقال احتجاجا على
جرائم جزرالات فرنسا في الجزائر وفي مقدمتهم سالان - وماسو -
وبيجار - وقد تناسى مجلس بلدية طولون جرائم راعول سالان في الجزائر
وهل يستحق التخليد من عاش مجرم حرب طيلة حياته - وهو سؤال موجه
إلى بلدية طولون " الموقرة " التي أرادت أن تشارك بلدية باريس في رفض
اليمين الفرنسي الديغولي تخليد شهداء 17 أكتوبر الجزائريين الذين استشهدوا
على يد الشرطة الفرنسية في ظل حكم ديغول ومحافظ شرطته موريس
بابون. وفشل الديغوليون في معارضة بلدية باريس وعلى رأسها بيرتراند
دولانوى اليساري من حزب P.S الذي انتصرت فكرته في تخليد شهداء 17
أكتوبر 1961 من المتظاهرين الجزائريين وإقامة لوحة تذكارية في ساحة
سان ميشال تخليدا لهؤلاء رغم معارضة الديغوليين لأن جرائم 1961 وقعت
في عهد دوغول.

الجنرال ماسو يعترف بأن التعذيب خلال " حرب الجزائر " كان أمرا مشاعا!!

كانت شهادة كل من لويشات أيغيل أحرز LOUISETTE IGHIL وخيرة KHEIRA التي اغتصبها الجيش الفرنسي هي والدة محمد قارن MOHAMED GARNE الذي ظل سنين يبحث عن والدته ولم يعثر عنها إلا في سنة 1988 بعد بحث مضمّن ويبدو وفي المدة الأخيرة أن العدالة الفرنسية اعترفت له بجزء من حقوقه — وقد ظل لفترة طويلة مادة إعلامية في الصحافة الفرنسية — وكانت شهادات لويشات أيغيل أحرز وخيرة والدة محمد قارن التي اغتصبها الجيش الفرنسي وعمرها لا يتجاوز 15 سنة وكلن محمد قارن ثمرة هذا الإغتصاب وليس الذنب ذنبه ولا ذنب والدته — فاتحة لاعتراقات عدة جنرالات فرنسية بممارسة التعذيب والتصفيات الجسدية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي — وفي مقدمة هؤلاء الجنرال ماسو — ثم الجنرال بول أوساريس في حين أنكر الجنرال بيجار وجود تعذيب أصلا وسط الجيش الفرنسي ضد الوطنيين الجزائريين ولعل أخطر اعتراف هو ذلك الذي يصدر عن الجنرال بول أوسارس من خلال كتابه "أجهزة خاصة — الجزائر 1954 — 1957 " SERVICE SPECIAUX — ALGER 1955-1957 وتقول صحيفة " لوموند" الفرنسية — في عدد 23 نوفمبر 2000 — أن الجنرال ماسو المنتصر في معركة الجزائر LE VAINCOEUR DE LA BATAILLE D'ALGER 1957 يعترف في هذا التصريح بأن الجيش الفرنسي مارس التعذيب وهو شخصيا يتأسف كثيرا أنه أسندت له مهمة كان يراها مهمة مؤسفة بالنسبة له — فقد وجد نفسه يقوم بمهمة بوليس وصلاحياته في ولاية الجزائر وهو دوما كما يذكر في هذا التصريح يتأسف كثيرا للقيام بهذه المهمة التي كان من الواجب القيام بها أمام عدم وجود العدد الكافي من الشرطة — " إن اسمي مرتبط بالتعذيب وأرى أن هذا كان بالنسبة لي أمرا

صعبا، فأنا كنت دوما خلال وجودي أسعى لعمل الخير والعمل الإنساني في هذا البلد ولم يكن الأمر يحتاج إلى ممارسة التعذيب في جميع الظروف وكنت شخصا أعلنت أن التعذيب كان يمارس على نطاق واسع واعترف أن ذلك كان أمرا مشاعا وخاصة بعد تأسيس مركز التنسيق بين القوات المسلحة.

CENTRE DE COORDINATION INTERARMEE

ويرمز له بالحروف اللاتينية : C.C.I. وأعترف بأن التعذيب كان أخطر من كل شيء آخر وعندما سئل عن رأيه حول النداء الذي تقدم به مجموعة من الكتاب والسياسيين الفرنسيين ونشر في صحيفة " لومانيتي " وطالبوا فيه من الحكومة الفرنسية أن تعترف فرنسا بوجود التعذيب ضد الجزائريين من طرف الجيش وضباط الجيش خلال ثورة 1954 – 1962 وأن تشجب ذلك !!

قال : إنها فكرة طيبة أخلاقيا ، فالتعذيب شيء غير حسن وأرى أن فكرة هذا النداء شيء جيد وقد ظلت أسماء هؤلاء الجنرالات في طي النسيان تقريبا فلم بعد أحدهم يتحدث عن جرائمهم – فاستقلال سنة 1962 وقانون العفو الذي صدر سنة 1968 في رأي هؤلاء قد ألغى ما جرى "وعفا الله عما سلف وما فات مات !!".

قد تصلح هذه الشعارات لإعادة ترميم العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الميادين الاقتصادية والثقافية، ولكنها لا تلغي صفحات من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر وما لحق شعبنا من هذا الإستعمار ولازال يعاني من مخلفاته لحد الآن ولزمن طويل وهل يمكن أن ننسى مراكز الإستتطاق والتعذيب التي أسسها الجنرال ماسو – ومنها " فيلا سوزيني" التي عذب فيها آلاف الجزائريين وبعض الفرنسيين الأحرار ومنهم الشاب موريس أودان الذي عذب وقتل شنقا كما قيل في حين ينكر كل من ماسو وراؤول سالان علمهم بقضيته ولا تزال زوجته تطالب من هؤلاء الجنرالات على

الأقل الإعتراف بقتله " وأين يوجد مكان جثته، وفي هذه الفيلا عذب هنري
علاق مدير جريدة " الجزائر الجمهورية " والذي لا يزال حيا وقد أصدر بعد
تعذيبه كتابا بعنوان « LA QUESTION » وقد صودر الكتاب في حينه من
طرف الرقابة الفرنسية، وقد حول الكتاب فيما بعد إلى سيناريو ثم إلى فيلم !!
وقد فضح في هذا الكتاب أساليب التعذيب التي كانت تمارس من طرف
الجيش الفرنسي وضباطه ولم يكن الجنرال ماسو إلا واحدا منهم بل وفي
مقدمتهم - وقد اعترف بول تيتغان « PAUL TITGEIN » الكاتب العام
لمحافظة الشرطة في الجزائر - والذي شجب ساسة التعذيب شخصيا، بأن
هناك 3024 شخصا قد اختفوا من بين 24000 شخص كانوا تحت الإقامة
الجبرية وهذا في ظل ما يسمى بـ " معركة الجزائر " LA BATAILLE D'ALGER
التي خصص لها الجنرال ماسو « GENERAL MASSU » كتابا كاملا سماه
" حقيقة معركة الجزائر " « VRAI BATAILLE D'ALGER »

وقد زعم الجنرال ماسو أن هذا الكتاب كتبه ردا على كتاب أصدره ياسف
سعدي بعنوان " ذكريات من معركة الجزائر " « SOUVENIR DE LA
BATAILLE D'ALGER » والذي أصدره عند منشورات جوليارد 1962

ED . JULLIARD - PARIS 1962

كما أن ياسف سعدي تعاون مع المخرج الإيطالي بونتيكورفو PONTE
CORVO وقدم فيلما عن " معركة الجزائر " وكان ذلك سنة 1970 وقد ظل هذا
الفيلم ممنوعا عرضه في فرنسا لسنوات عديدة ولم يسمح بعرضه في بعض
القاعات السينمائية إلا في السنوات الأخيرة، وفي قاعات محدودة وصغيرة،
وكان ميشال روكار في سنة 1972 نائبا عن منطقة " ليزيفلين " في ضواحي
باريس وكاتبا عاما للحزب الاشتراكي الموحد " P.S.U " قد صرح للصحافة
يومئذ تعليقا على صدور كتاب الجنرال ماسو " حقيقة معركة الجزائر " بأنه

من الضروري الوقوف في وجه مثل هذه الآراء التي وردت في كتاب الجنرال ماسو.

وطلب من وزير العدل في 22 مارس 1972 بإعطاء أوامر لمتابعة الجنرال ماسو على ما ورد في كتابه **LA VRAI BATAILLE D'ALGER** بسبب تباهي وتفاخر الجنرال ماسو بجرائمه في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 وقد ارتفعت مؤخرا في باريس أصوات من داخل الكنيسة نفسها وعلى لسان **LE PERE ALAIN MAILLARD** وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي تطالب الكنيسة أن تكفر عن سيئاتها وتعبّر عن ندمها وأسفها عن جرائم التعذيب التي ارتكبتها فرنسا في الهند الصينية والجزائر أسوة بما فعلته الكنيسة فيما يتعلق بما لحق اليهود من جرائم وتعذيب ارتكبت ضدهم خلال الحرب العالمية الثانية في ظل حكومة فيشي **VICHY** العميلة النازية، ولكن هذه الكنيسة أمسكت عن الكلام فيما يتعلق بما لحق بالشعب الجزائري طيلة فترة قرن و32 سنة!! وخاصة ما لحق بالشعب الجزائري طيلة معركة التحرير [1954-1962] أما ليونال جوسبان "الإشترافي" ورئيس الحكومة في جمهورية جاك شيراك فقد شكر جاك شيراك الذي اعترف بمسؤولية فرنسا الرسمية بما لحق باليهود خلال الحرب العالمية الثانية في ظل حكومة فيشي العميلة للنازية المعادية لليهود ولكن جوسبان هذا المعروف بمولاته لليهود والذي وصف مقاومة حزب الله في لبنان "بالإرهاب" ساكتا عن جرائم شارون في حق الشعب الفلسطيني ف "جوسبان" على ما يبدو راهن على مستقبله السياسي في فرنسا عبر "اللوبي اليهودي" في هذا البلد - ويمقت الجنرال بيجار الحديث عن التعذيب وجرائم فرنسا في الجزائر فقد اعتبر إثارة هذا الموضوع عبر الصحافة والإعلام الفرنسي عبارة عن "مؤامرة ضد فرنسا قصد تحطيمها"!! بينما يرى جان ماري لوبان رئيس

الجبهة الوطنية "F.N" اليمينية الفاشية " إن الشيوعيين هم وراء فتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر وذلك قصد كسب أصوات العائدين من الجزائر بعد استقلال الجزائر - ويرفض إطلاق كلمة " التعذيب" والجرائم من طرف فرنسا على ما جرى في الجزائر خلال " حرب الجزائر " [1954 – 1962]

ويحاول الجنرال ماسو في كتابه " معركة الجزائر الحقيقية" أن يبرر سلوك الجيش الفرنسي في الجزائر في تعامله مع ما يجري في هذا البلد إلى كل من غي موللي رئيس الحكومة التي لم يستطع مواجهة ما يجري في الجزائر وكذلك الأمر بالنسبة لروبير لاكوست المقيم العام في الجزائر " وكلاهما إشتراكيان " فلم يعد أمام هؤلاء في مواجهة عنف جبهة التحرير المتزايد إلا الإلتجاء إلى الجيش بعد عجز قوات الشرطة على مواجهة ما يجري من أحداث وحوادث في الجزائر، وقد بدا واضحا أن قوات البوليس غير قادرة على مواجهة تهديدات الإضراب العام الذي أعلنه قادة جبهة التحرير والذي تم تحديد مواعده في 27 جانفي 1957 حيث تقرر فتح دورة الأمم المتحدة في نيويورك وتعمل جبهة التحرير كل ما في وسعها لتدويل قضية الجزائر وإخراجها من الصراع بين فرنسا والجزائر فقط لإشراك المجتمع الدولي هذه القضية التي تحاول فرنسا دوما الإدعاء بأنها قضية داخلية فرنسية، ولا مجال لتدخل جهات أجنبية في قضايا فرنسا الداخلية!!

وعندما يمضي القارئ في كتاب الجنرال ماسو LA VRAI BATAILLE D'ALGER يجده لا يتحدث إلا عن "إرهاب"جبهة التحرير"التي تقتل الأبرياء في ميلك بار" " وكافيتيريا" " وكوك هاردي" في غياب أي حديث عن جرائم أكثر فظاعة وبشاعة ارتكبها هو والكتيبة " العاشرة للمظليين " المتموقعة في الجزائر العاصمة وذات السمعة السيئة لما عرف عنها من جرائم ضد الجزائريين وهاهو الجنرال ماسو يتحدث عن حوادث 20 أوت 1955 في

سكيدة وكأنها حوادث قام بها جماعة من جبهة التحرير فقتلوا النساء والأطفال "الحديث عن جرائم الجيس الفرنسي في هذه الحوادث والتي ذهب ضحيتها حوالي 12 ألف شهيد من الجزائريين وكان أحد أقطاب هذه الجريمة الجنرال بول أوساريس الذي لم يكن يومئذ يحمل لقب "الجنرال" وهو يستحق لقب المجرم والسفاح " وتحدث ماسو عن مخططات جبهة التحرير والحزب الشيوعي الجزائري ووصف مخططات هؤلاء بالمخططات "الإرهابية" ونقل إلينا أقوال بعض عائلات المعمرين الذين فقدوا أموالهم وممتلكاتهم أثناء حوادث 20 أوت 1955 وماذا عن العائلات الجزائرية التي أبيدت عن آخرها هل هؤلاء ليسوا من جنس بني آدم، فالمعمرون الذين نقل آراءهم عن حيواناتهم وكلابهم التي فقدوها هل تجرأ عن الحديث عن العائلات الجزائرية، التي كانت يومئذ تدرج ضمن ما عرف بالمسلمين الفرنسيين ويواصل أكاذيبه وقفه فوق الحقيقة والواقع والتاريخ — فنراه يتحدث في ص 56 من الكتاب "الوارد ذكره عن حوادث 8 مايو التي أطلق عليها اسم LA REBELLION DU CONSTANTINOIS التي تسببت في مقتل مئات من الضحايا الأوروبيين "دون أدنى إشارة إلى المصادر الفرنسية التي تحدثت عن مقتل حوالي 15000 شهيد جزائري في حين تؤكد مصادر أمريكية ومصادر الوطنيين الجزائريين عن [45 ألف شهيد جزائري بل إن هناك بعض المصادر الوطنية الجزائرية تحدثت عن 60 ألف شهيد جزائري] ونرى الجنرال ماسو يستعمل كلمة الإستعمار الفرنسي LE COLONIALISME FRANÇAIS بين قوسين وهل يريد منا الجنرال ماسو أن نقدر كلمة "الإستعمار" وهي كلمة استعملت تجاوزا — فلم يكن الاحتلال استعمارا من العمران — وحاشا أن يكون هدف المحتلين العمران — بل هو الاستعمار وهي الكلمة التي كان المرحوم مولود قاسم يفضل استعمالها وهي فعلا الكلمة المناسبة للمحتلين — وإذا كانت هناك بعضا من مظاهر العمران في عهد المحتلين ، فإنما كان عمرانا لهم وفي

خدمتهم – فكانت أحياء الأوربيين مظاهر للعمران الحديث ولكن أحياء المسلمين مظاهر للبؤس الحديث "!! – البيوت القصديرية وأكواخ من الطين وقد نقل إلينا جاك ماسو « JACQUE MASSU » في كتاب la vraie bataille d'ALGER في صفحة 66 من هذا الكتاب بعض الأرقام عن أوربيي الجزائر الذين يندرجون ضمن كلمة COLONS فقال إن من بين 12000.00 أوربي من أوروبيتي الجزائر مهم 1180000 لم يكونوا COLONS وهي الكلمة التي ترجمها ب " المعمرون "!! فهناك من بين 21000 – COLONS 7000 منهم يملكون أقل من 10 هكتارات مقابل 13880 يملكون ما بين 11 إلى 200 هكتار 87 يملكون أكثر من 200 هكتار و 33 يملكون أكثر من 2000 هكتار ومالم يقله في هذه الأرقام هو أين توجد هذه الأراضي من يملك نتيجة وسهولها ؟ لم يتحدث عن بورجو هذا الوافد السويسري الذي كان دولة داخل الدولة في الجزائر، وأين تملك الجزائريون؟ وبأي حق يملك بعض الأوربيين أكثر من 2000 هكتار في أجود أرض أخصبها، في حين تحول الجزائريون أصحاب الأرض إلى عبيد عند الكولون !! إن الجنرال ماسو "المنتصر في معركة الجزائر العاصمة" كما قال عنه " لوموند" LE MONDE في 23 نوفمبر 2000 ضمن ملفها الخاص بالتعذيب في الجزائر تمنى في حديثه هذا أن تشجب فرنسا ما جرى تطبيقه من تعذيب في الجزائر

souhaite que le france condamne ces pratiques degradante.

« LE MONDE 23 NOVEMBRE 2000 »

غير أننا عندما نقرأ كتابه " LA VRAI BATAILLE D'ALGER " نجده يقفز فوق الحقائق التاريخية – ولا يقر بوجود التعذيب من طرف ضباط وجنود الجيش الفرنسي والذين عاشوا هذه المرحلة وفيهم كثيرون من الجزائريين لا يزالون أحياء وخاصة الذين كانوا يعيشون في العاصمة يذكرون جيدا ما قام به الجنود المظليون وضباطهم في الجزائر العاصمة، وكان

هؤلاء تابعين للفرقة العاشرة التي كان مسؤولا عنها - وماسو شخصيا مارس التعذيب وإن حاول اليوم أن يبدو بمظهر أحن وقد قاد شخصيا ما سمي بـ "معركة الجزائر" فانتصر فيها كما قال "لموند" وذلك بإلقاء القبض على ياسف سعدي والشهيد العربي بن مهيدي الذي تمّ التخلص منه بعد الإدعاء أنه "انتحر" كما نسبوا عملية الانتحار إلى الشهيد علي بونجل، والواقع أنهم قتلوه، كما قتلوا بن مهيدي، وقد اعترف بذلك الجنرال بول أوساريس في كتابه "

SERVICE SPECAUX – ALGER 1955-1957

فالجنرال ماسو إذن لم يكن منصفا ولم يقل شيئا من الحقيقة فكتابه كله أذليل وأباطيل مكثفيا بالحديث عن انتصاره وانتصار جنوده في "معركة الجزائر" وذلك عندا اقتحم القصة بحملة عسكرية شاركت فيها قوات من المظليين والمخابرات المخبرين وكان سكان القبة 74 ألف نسمة منهم 62 ألف مسلم تعرضوا لغزو عسكري شامل استهدف كافة السكان، ويقول أننا القينا القبض على 300 مشبوه و 5 من قتلة "جبهة التحرير" كانت الشرطة تبحث عنهم وصادرنا عدة بنادق ورشاشات وكان الهدف حسب تعليمات الحكومة الفرنسية التي أعطت إلى الجنرال ماسو هذا العمل على إفشال الإضرار "التخريبي" الذي كانت تعد له جبهة التحرير والمقرر شنه في 28 جانفي 1957 وذلك خلال مداوات الأمم المتحدة في نيويورك وكانت فرنسا قد أوفدت وزير خارجيتها كريستان بينو للدفاع عن أطروحة فرنسا القائلة "أنه لا حق للأمم المتحدة أن تتدخل في شؤون فرنسا الداخلية، فالجزائر قضية فرنسية داخلية لا يحق لأحد الحديث عنها" وقد سئل الجنرال ماسو حول ما إذا كان التعذيب مسموح به في الجيش la torture à telle etait autorisée يقر في جوابه أن التعذيب كان موجودا ولكن لم يكن مضرا كثيرا بالجسد، إن المظليين خلال التحقيق ومن أجل انتزاع

الاعتراف من هؤلاء المتهمين كانوا يلتجئون أحيانا إلى التعذيب والعنف!!—
معترفا بأن هناك " تجاوزات " صدرت وهو على علم بذلك ومن أجل ذلك
أصدر تعليمات إلى الجنود المظليين حول هذا الموضوع وبدت أكاذيب
الجنرال ماسو تكبر تدريجيا لتصل إلى أكاذيب قذتها الوقائع وشهادات الأحياء
فمثلا حديثه في ص (169 من الكتاب) عن موريس أودان كيف هرب من
"الجيب" العسكري بعد التحقيق معه في مركز التحقيق بالأبيار في حين تفند
زوجته جوزيت أودان — AUDIN هذه " الرواية " التي لا تستند على حقيقة
ولا تستقيم مع ما جرى!! فموريس أودان تخلص منه المظليون ولا يعرف
لحد الآن أين قتل وأين توجد جثته والغريب بعدما سرد روايته المفضوحة
والخالية من الحقيقة يعلن تأسفه الشديد لموريس أودان هذا الشاب الذي كان
معيدا في كلية العلوم بجامعة الجزائر ومن الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A
ويعتقد زميل موريس أودان هنري علاق أن موريس أودان قتله المظليون
شنقا في حين يتجاهل ماسو مادري وكأنه لا علم له ما جرى وهو يعلم تمام
العلم بالحقيقة — ولعل أكبر الأكاذيب تلك التي نشرها Jacques Massu في
كتابه la vraie bataille d'Alger قصة " الشهيد العربي بن مهيدي " عبر 4
صفحات كاملة مع " حوار " جرى بين الجنرال بيجار والعربي بن مهيدي "
والتقدير" الذي لقيه بن مهيدي عند الجنرال بيجار الذي أمر الجنود بأداء
التحية للعربي بن مهيدي وهو يخرج من مكتب بيجار!! وكيف نقل بن
مهيدي إلى " مستشفى مايو" وهو في النزع الأخير ولفظ أنفاسه!! — وإنها
لإحدى الكبر لأكاذيب الجنرال ماسو — والتي فضها زميله الجنرال
أوساريس الذي شارك في قتل كل من الشهيد العربي بن مهيدي وعلي
بومنجل — وشهد شاهد من أهله — وفضح أكاذيبه واحد من زبانيته!! وتذكر
مجلة LE MONDE عدد ديسمبر 2000 رقم 1 أن الجنرال ماسو سأل ذات يوم
ماكس لوجين حول العمل إزاء الذين يلقي عليهم القبض من الجزائريين فكان

جواب ماكس لوجين وهو مسؤول عن الجيش "إن الحكومة الفرنسية عندما حولت طائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1959 قررت إسقاط هذه الطائرة لكنها تداركت الأمر بعد أن فكرت بمصير الطاقم وهو فرنسي فعدلت عن الفكرة وهذا يعني لا تفكر أبدا في مصير الجزائريين.

GENERAL DE LABOURDIERE

الجنرال دولابورديير

الجنرال الذي قال لا للتعذيب واستقال le GENERAL QUI A DIT NON

— الجنرال دولابورديير مات 1986

تخرج من الأكاديمية العسكرية "سان سير" "ST SYR" عمل في فرقة الليف الأجنبي في المغرب — كما عمل في الهند الصينية رقي إلى رتبة الجنرال سنة 1956 وكان عمره يومئذ 48 سنة وقد حصل على وسام الشرف وعدة أوسمة عسكرية أخرى أثناء عمله في الجيش وسوف يظل اسم الجنرال جاك باريس دولابورديير محفورا في ذاكرة الذين عاشوا ثورة الجزائر 1954 وقد اهتز ضمير هذا الجنرال لما رأى من جرائم ترتكب باسم فرنسا في حق الشعب الجزائري الذي يخوض معركة التحرير فرفض هذا الواقع وصرخ في وجه ضباطه الساميين قائلا لا — للجرائم ضد الشعب الجزائري ولم يكن مرتاحا أبدا للعمل تحت قيادة الجنرال ماسو صاحب الجرائم البشعة ضد الشعب الجزائري وصاحب نظرية " الحرب الشاملة "

— أرسل الجنرال دولابورديير إلى الجزائر سنة 1956 في إطار قمع الثورة التحريرية وكان في بادئ الأمر يتصور أن العملية لا تتعدى التهدئة وإعادة السلم إلى نصابه في الجزائر بالتعاون مع السكان ولكن رأى مالا يسره وشهد

مالا يرضاه - فاهتز ضميره لما يشاهده من جرائم فظيعة ترتكب باسم فرنسا ضد الشعب الجزائري وفي أوج ما عرف بـ " معركة الجزائر " **LA BATAILLE D'ALGER 1957** وبالضبط في 27 مارس 1957 بعث الجنرال دولابورديير برسالة إلى الجنرال سالان رئيس القوات المشتركة في الفرقة العسكرية العاشرة - يطلب فيها إعفاءه من منصبه، وكان الجنرال جاك بارييس دولابورديير مسؤولا عن القطاع الشرقي لمدينة البليدة - وكان يعتقد بإمكانية سياسة التهدئة **LA PACIFICATION** ولكنه رافض لسياسة الجنرال ماسو القائمة على التعذيب والقتل وما أن وصلت رسالته إلى الجنرال سالان حتى دعى مباشرة من طرف الجنرال ماسو - وفورا طلب إعفاءه من منصبه، وكان الجنرال دولابورديير وهو يبعث برسالته طالبا إعفاءه من منصبه احتجاجا على التعذيب والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بأوامر من ضباطه ضد الشعب الجزائري واعيا بهذا القرار الصعب وانعكاساته على مستقبله العسكري وقد انتشر قراره هذا وسط كافة الضباط من زملائه واعتبروه بمثابة قنبلة فجرها دولابورديير في وجه القيادة العسكرية وقد سميت يومئذ بقنبلة دولابورديير **BOMBE DE LABLLO** كما كان يلقبه زملاءه!! وقد عوقب الجنرال دولابورديير بـ 60 يوما بما يسمى في النظام العسكري **SOIXANTE JOUR DE FORTERESSE** وسرعان ما عرفت قضية الجنرال دولابورديير في الصحافة الفرنسية بـ **L'AFFAIRE BOLLARDIERE** وفي سنة 1960 غادر الجيش الفرنسي نهائيا وقد تأكد لدى الجنرال دولابورديير كما قال وهو في ساحة القتال بالجزائر " إن مشكلة الجزائر ليست مشكلة عسكرية بسيطة ولكنها مشكلة إنساني وقد عايشنا وضعاً مماثلاً في الهند الصينية، وكنت أرى وأنا في الجزائر أن حل مشكلة الجزائر تتطلب التفاوض والحوار لا الحل العسكري "

غير أن الحكومة الفرنسية لم تكن لتصغى لأصوات الجنرال ولا للأب سكوتو « LE PERE SCOTTO » وأندري مندوز وفرنسيون آخرون أحرار كلنوا يرون في هذه الحرب بأنها حرب قدره لا جدوى من وراثها وكان الجنرال دولابورديير تناقش طويلا مع الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين حول الوسائل المستعملة لقمع السكان، ولكن الجنرال ماسو أضحى الأمر والنهائي في الجزائر وقد تبنى استراتيجية "تطهير" الجزائر العاصمة من الإرهابيين " أي فدائيي جبهة التحرير ولما عجز الجنرال دولابورديير اقناع ماسو بفكرته وبأرائه وجد أنه لا مفر من الاستقالة وغسل يديه من جرائم هذا الجنرال وزبانيته من جنرالات فرنسا الآخرين مثل : سالان - بيجار - وجوهو - وغودار - أما ماسو بعد أن عجز عن إقناع دولابورديير لإقلاعه عن مواقفه وعدم التغريد خارج سرب الجيش الفرنسي فلم يجد أمامه سوى إحالة الجنرال دولابورديير على باريس ووضعته تحت تصرف ماكس لوجان MAX LE JEUNE الذي كان كاتباً للدولة للحرب، بالإضافة إلى وزير الدفاع وهدداه معا لطرده من الجيش بسبب كتابة رسالة يعلن فيها أنه يشجب كل الجرائم التي ترتكب في الجزائر باسم فرنسا ودعا إلى ضرورة احترام الإنسان في حضارتنا" وكان جزاؤه وضعه تحت الإقامة الجبرية في منطقة لاكورناف" شمال باريس ولاية 93 من فرنسا وظل رهين الإقامة FORTERESSE مدة شهرين كاملين ولم يكن مسموحاً لأحد بزيارته سوى عائلته وأقاربه !! جريمته الوحيدة أنه رفض تعذيب الوطنيين الجزائريين خلال حرب التحرير 54 - 62 وقد خلف لنا الجنرال دولابورديير DE BOULLARDIERE وراه كتاباً قيماً بعنوان :

"معركة الجزائر معركة إنسان !!"

LA BATAILLE D'ALGER -BATAILLE DE L'HOMME ED
DES CLEE BROWER 1971

وقد شرح في كتابه هذا موقفه من الحرب الجزائرية وهو تحت قيادة الجنرال ماسو - معربا عن تأنيب ضميره وهو في الجندية مما رآه من أعمال التعذيب والقتل الجماعي وآلمه الوضع وهو في الجزائر كيف وأن الجنرال سالان يتبنى استراتيجية تصفية جبهة التحرير في الجزائر العاصمة مطلقا العنان لجنوده المظليين ممارسة كل الأعمال الإجرامية من تعذيب وقتل جماعي، مبررا في ذلك كل مبرر لا يبرر! والجنرال ماسو هذا الذي نراه ضمن الجزائر التي قادوا التمرد في سنة 1961 وهو الذي أسس " لجنة إنقاذ وطنية " وطالب من الحكومة الفرنسية في باريس تشكيل حكومة وطنية انقاذية وهي وحدها القادرة على الحفاظ على الجزائر كجزء لا يتجزأ من الميتروبول راجع كتاب حرب الجزائر 3 LA GUERRE D'ALGERIE VOLUME تحت إشراف هنري علاق HENRI ALLEG باريس 1981 وقد تحدث الجنرال أوساريس GENERAL AUSARESSE في كتابه عن الجنرال دولابورديير الذي كان معه فيما يسمى بـ "معركة الجزائر" « BATAILLE D"ALGER » سنة 1957 وقال: " في ص 107 من الكتاب الوارد الذكر لم يسبق لي أبدا أن كنت قد رأيت الجنرال دولابورديير في هذه الاجتماعات التي كان يعقدها الجنرال ماسو GENERAL MASSU لدراسة مواجهة أعمال جبهة التحرير في الجزائر العاصمة، لأن الجنرال دولابورديير كان قد قرر أن يتخذ موقفا مناهضا ومتباعدا من مواقف والطرق المستعملة من طرف الفرقة العاشرة (D. P. I) في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو ضد الوطنيين الجزائريين ولم أكن أنا شخصا متيقنا بالفعل عما إذا كان هذا هو المشكل وجوهر الخلاف بين الجنرالين "دولابورديير وماسو" أم أن هناك مشاكل أخرى غير معلنة! فأنا شخصا أعرف جيدا الجنرال دولابورديير « BOLO » كما كان يلقب في الهند الصينية 1951 وكنت على علم أن هناك خصاما بين ماسو ودولابورديير ويعود هذا الخصام إلى قضية الاستيلاء على مدينة هانوي الفيتنامية سنة

1946 وعلى هامش صفحات هذا الكتاب تحدث الجنرال أوساريس أيضا عن الجنرال دولابوردير الذي طلب في مارس 1957 إعفاءه من منصبه وكان الجنرال ماسو على حد قول الجنرال أوساريس لم يكن مرتاحا للنتائج غير المشجعة التي حققها الجنرال دولابورديير في كفاحه ضد جبهة التحرير F.L. N في المنطقة التي كان يشرف على قيادتها - ولا شك أن الجنرال بول أوساريس لا يصلح شاهدا في قضايا من هذا النوع وهو الذي تلطخت يدها بدماء شهداء الثورة الجزائرية.

الإغتصاب والتعذيب الوجه الآخر لجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1954 - 1962 في حق المناضلات الجزائرية:

لم يكن الرجال من المناضلين وجنود جيش التحرير هم وحدهم الضحايا لجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 - بل شمل كافة أفراد المجتمع الجزائري من الرجال والنساء أيضا - فكانت عملية إغتصاب النساء الجزائريات من طرف الجيش الفرنسي هو الخبز اليومي لهذا الجيش طيلة مرحلة حرب التحرير ولم تهتم الصحافة والإعلام الفرنسي بهذا الموضوع إلا في الفترة الأخيرة .

وقصة خيرة KHEIRA التي اغتصبت من طرف الجيش الفرنسي وأسفر هذا الاغتصاب عن ميلاد طفل من جراء هذا الإغتصاب، فمحمد قارن هو ثمرة هذا الإغتصاب لوالدته خيرة من طرف الجيش الفرنسي وأصبح محمد قارن بحكم هذا الميلاد اللا شرعي فرنسيا بحكم الجريمة، فقد تعرضت والدته خيرة لعملية إغتصاب متكررة في أوت 1959 وفي 19 أبريل 1960 وتمت العملية في محتشد الإعتقال في ثنية الأحد وكان هذا المحتشد يقع ضمن الإدارة العسكرية ويبعد عن الجنوب الغربي من الجزائر العاصمة 170 كيلومتر - وكانت أم محمد قارن قد أقتيدت إلى المحتشد من الجبال من طرف الجنود الفرنسيين في أوت 1959 وعمرها يومئذ 15 سنة ونصف أخذها هؤلاء الجنود معهم إلى الثكنة فسلطوا عليها أولا العذاب الأليم بواسطة الكهرباء والماء ثم قاموا باغتصابها وقد جردت هذه العملية ضمن ما يسمى "بعمليات شال" نسبة إلى الجنرال CHALLE والتي شارك فيها الجنرال بيجار وكان كل من شال و" بيجار" تلقيا تعليمات من طرف الجنرال دوغول بقنبلة مصيف " جبال الونشريس" إننا لا نعرف كم عدد النساء الجزائريات

الثلاثي كن عرضة للاغتصاب والتعذيب فخيره لم تغتصب من جندي واحد بل تداول عليها العديديون ولمرات عديدة وقد ظلت مدة لم تعرف ماذا جرى لها بالضبط وقد آثرت الصمت خجلا وما أن سئلت عن هذا الموضوع حتى بادرت بالبكاء وعظم مصابها عندما أدركت أنها حاملة، وقد ظلت طيلة فترة الحمل وهي سجينه عند الجنود وتعامل كعبيد، بالإضافة إلى استمرار الإغتصاب عليها، وهنا بدأت تشعر بفقدان العقل، من جراء ما سلط عليها من عذاب واغتصاب ويقول ابنها محمد قارن إن والدته نتيجة ما عرفت من أهوال التعذيب والإغتصاب لم تستعد عقلها كاملا - وقد حولت هي وابنها إلى ملجأ الأيتام وظل محمد قارن يعيش في قلقه ولا يعرف له أبا حقيقيا أما الوالدة فقد ظلت تستتر على الأب الحقيقي ولم تبج بالسر إلا في سنة 1994 حيث اعترفت أمام القاضي بأنها كانت عرضة للإغتصاب، وبالتدريج عرف محمد قارن الحقيقة وأدرك أنه ولد من جراء عملية الإغتصاب تعرضت لها والدته من طرف الجيش الفرنسي وما هو إلا ثمرة من هذا الإغتصاب.

وعاش محمد قارن MOHAMED GARNE الذي ولد سنة 1960 وكان عمر والدته خيرة يومئذ 16 سنة كئيبا كاسف البال وكانت الصدمة كبيرة في سنة 1977 عندما تشاجر مع أب له بالتبني ملحا على ضرورة معرفة حقيقة والده ومن هو؟ - ولمن ينتسب؟ - فكانت الطامة الكبرى عندما صرح والده بالتبني في وجهه قائلا: " إنك طفلي بالتبني وإنك ابن زانية وما إن سمع محمد قارن هذا الكلام حتى فكر في الإنتحار برمي نفسه من الطابق العاشر وهرب من المنزل، وتحولت حياته إلى جحيم وسجن أكثر من مرة بسبب سرقة والدته بالتبني وفي سنة 1988 تزوج محمد قارن وحصل على عمل كممرض، إلا أن حياته ليست عادية - واعتزته أمراض نفسية عديدة، ويعيش في كابوس يومي وعندما فتح ملف التعذيب والقتل الجماعي من

طرف الجيش الفرنسي وضباطه في الجزائر خلال حرب التحرير 1954 – 1962 سارع إلى تحريك قضيته عبر الإعلام والمحامين على أمل الحصول على حقه " كفرنسي" ولد من أب فرنسي بالإكراه والإغتصاب وأخيرا اعترفت له المحكمة بمنحة ولو أنها غير كاملة 30% من المعاش ولمدة 3 سنوات وتساعل الذين تناولوا مثل هذه القضايا التي تعد بالآلاف في الجزائر فمتى تبحث الدولة الفرنسية مثل هذه القضايا وتكافئ الذين كانوا مثل محمد قارن ضحية جرائم فرنسا في الجزائر – والحديث عن اغتصاب النساء الجزائريات خلال حرب التحرير في الجزائر من طرف الجيش الفرنسي وضباطه لم يكن وليد اليوم إذ كانت المحامية الفرنسية "اليهودية الأصل" جيزيل حلومي في مقدمة الشخصيات والمحامين الفرنسيين الذين شجبوا مثل هذه الأعمال البربرية – وفي كتاب شاركت فيه الكاتبة الفرنسية سيمون دوبوفوار صديقة الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بول سارتر أكدت فيه أن من بين 10 نساء جزائريات من اللاتي تعرضن للاعتقال والتعذيب ومنهن تعرضن للاغتصاب والإقتضاض فإن المجاهدة لويزات ايغيل احريز التي ورد الحديث عنها في هذا الكتاب تعرضت هي الأخرى كما صرحت بذلك لجريدة لوموند « LE MONDE » ولا أحد منا يعرف بالضبط كم عدد النساء الجزائريات تعرضن للإغتصاب من طرف الجيش الفرنسي 54 – 62 وقد قدرت المصادر الفرنسية مثل هذه الحالات بنحو 3 إلى 4 آلاف حالة اغتصاب كان من ثمار هذه الحالات أطفال غير شرعيين وسوف أقدم لقارئ هذا الكتاب قصة مناضلتين جزائريتين كانتا عرضة للتعذيب والإغتصاب – إحداهن لويزات ايغيل احريز ومليكة قريش، إن لويزات إيغيل احريز مناضلة من عائلة وهبت نفسها في خدمة الجزائر وقضيتها – وكانت لويزات إيغيل احريز أول الجزائريين الذين فجروا قضية التعذيب في الجزائر عبر الإعلام الفرنسي وخاصة لوموند « LE MONDE » و"لوماتيني" الشيوعية وذهبت إلى

أبعد من التصريحات للإعلام الفرنسي إذ أصدرت كتابا كاملا بعنوان
"لوزيات إيغيل أحرز الجزائرية" LOUISE IGHIL AHRIZ L'ALGERINNE

وقد صاغ مادة هذا الكتاب كاتبة فرنسية تدعى آن نيفا ANNE NIVAT وصدر
الكتاب ضمن منشورات فايارد FAYARD وكالمان ليفي CALMAN LEVY في
باريس عام 2001 والكتاب هو شهادة حياة من مناضلة جزائرية مازالت حياة
وظلت تعمل كمناضلة داخل جبهة التحرير التي مثلتها في الخارج وفي عدة
مناسبات - وغريب قصة لوزيات أن والدها كان ضابطا في الدرك الوطني
الفرنسي، ومع ذلك لم تمنعه وظيفته هذه ليغدو واحدا من المناضلين الذي
جعل من مخبزه التي كان يمول بها 12 فردا من أسرته، وكانت هذه المخبزة
مصدر رزقه ومورد عيشه، وقاعدة لإيواء المناضلين والمجاهدين ومستودعا
لسلاحهم، وقد أرادت لوزيات إيغيل أحرز من خلال شهادتها هذه كما ورد
في كتابها وفي الصفحة الأخيرة " أن ما جرى في الجزائر خلال سنوات
حرب التحرير 1954 - 1962 وما لقيه الشعب الجزائري من عناء وعذاب لم
يكن مجرد عملية للمحافظة على النظام، كما يروج العسكريون والساسنة
الفرنسيون ولا مجرد تهدئة PACIFICATION بل إن ما جرى في الجزائر
خلال هذه الفترة كان حربا ضروسا بالغة الفساد ، ولم تكن مسألة الحصول
على استقلالنا وحررتنا إلا ثمنا باهظا، دفعناه من دماء شهدائنا البالغ عددهم
مليون شهيد، وتضحيات جسام لمواجهة عملية التحطيم لشخصية الإنسان
الجزائري وأتمنى من خلال شهادتي هذه أن أساهم في إثارة نقاش بين
الضفتين وأردت من خلال هذا الكتاب " أقول الحقيقة كما يتطلب مني
الواجب ذلك" ، وقد أهدت هذا الكتاب إلى الذين علموها مواجهة ضراوة
النظام الاستعماري الشرس، وإلى الدكتور ريشو الذي أشرف على علاجها
من آثار التعذيب الذي تعرضت له على يد زبانية ماسو - وبيجار - وسلان

— وقد ظل اسم الدكتور ريشو الذي أنقذها من الموت المحقق في ذاكرتها وقد زارت قبره في فرنسا بعد صعوبة التعرف عليه، ويؤلمها جدا صمت المسؤولين الجزائريين على ما جرى في الجزائر من جرائم ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال حرب التحرير (1954 — 1962) من هي هذه المناضلة التي هزت الاعلام الفرنسي وتجاهلها النظام الجزائري؟ في حين صدر حولها كتاب كامل في فرنسا يتضمن شهادتها وشاعات الأقدار للسيدة لويشات ايغيل أحريرز أن تولد خارج الوطن حيث رأت النور في 22 أوت 1936 في مدينة وجدة المغربية الواقعة على الحدود الجزائرية حيث كلن والدها ضابطا في الدرك الوطني الفرنسي يؤدي خدمته في هذا البلد كموظف في الحكومة الفرنسية التي كانت تستعمر وطنه الجزائر وقد أنجب والدها 10 أبناء 7 بنات ، و3 ذكور، وقد بقيت العائلة في المغرب إلى غاية نوفمبر 1948، بعد سنوات في وجدة والدار البيضاء، وبني ملال في المغرب، وعندما عادت الأسرة إلى الوطن الأم الجزائر كان عمر لويشات ايغيل احريرز 11سنة!! وليس غرضي هنا كتابة سيرة هذه المناضلة فما ورد في الكتاب : "الجزائرية" ALGERIENNE للسيدة لويشات كافيا للتعرف على سيرة ومسيرة هذه المناضلة وكيف ذابت في الثورة التحريرية هي وكافة أسرتها وفي مقدمتهم الأب الذي سجن وتعرض للتعذيب رغم الأوسمة والنياشين التي حصل عليها وهو يؤدي خدمته في سبيل فرنسا فتكررت لذلك — وتصرفت معه كمجرم حرب !!

وقد توفى والدها رحمه الله في 13 ديسمبر 1989 وفي نفسه غصة على ما آلت إليه الجزائر المستقلة التي فداها بماله ونفسه وأسرته، وتذكر ابنته لويشات أن الوالد كان كثيرا ما يحدث أبناءه على ماضي الاستعمار الفرنسي في الجزائر وكيف كان جيشه يقوم باستعراضات في الجزائر احتفالا

بانتصاراته على الجزائر المستعمرة من طرفهم وما درى هذا الاستعمار أنه سيرحل يوما عن الجزائر !!

" الشقراء اللاهبة " !! LA BLONDE INCENDIAIRE هكذا كانت " لويزات " تلقب بين زميلاتها وزملائها فلم تكن امرأة عادية بل كانت تغشى مقاهي وملاهي الأوروبيين في شارع ميشلي MICHLEY "ديدوش مرضا حاليًا" تتجسس على الأوروبيين وتسترق السمع لما كانوا يتحدثون عن الثوار الوطنيين — بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فقد كانت كثيرا ما تعطي مواعيد غرامية لبعض هؤلاء الأوروبيين وبعضهم يعمل في أجهزة الميليشيات التي كونها الاستعمار الفرنسي لمحاربة جبهة التحرير " وتوهم هؤلاء بأنها ستلتقيهم في مواعيد غرامية لم تتم!!، إلا في مخيلة هؤلاء الذين ما كانوا يعرفون نوايا هذه المناضلة التي كان الغرام الوحيد الذي ملك قلبها هو الجزائر والتضحية في سبيلها، وكان والدها قد اعتقل وغذب في " فيلا الزهور " السيئة الذكر بمنطقة بوزريعة وقد كانت هذه الفيلا " مركز المخابرات الفرنسية تمارس فيها التحقيقات والتعذيب ضد الوطنيين الجزائريين " وقد وظفت لويزا إيغيل احريز كل ذكائها من أجل خدمة الثورة ومساعدة الفدائيين في الجزائر العاصمة حيث استطاعت في يوم من الأيام اقناع ضابط من أصل جزائري كان يود الزواج بها لاستعماله لغطاء لنقل المناضلين و السلاح جهة هذا الضابط حتى تبعد عن نفسها التهمة وقد حاولت اقناعه بالتعاون معها في خدمة الثورة إلا أنه لم يكن على استعداد للمغامرة بحياته " وفي النهاية فاتحته بوجهة نظرها بالزواج به شريطة أن يقوم من جانبه بخدمة الثورة الجزائرية، وإن لم يستجب لذلك فعليه نسيانها تماما!! وظلت هي في خدمة الثورة والثوار وتقول لويزات إيغيل احريز " كان همي الوحيد الذي يحتل الصدارة في فكري هو الجزائر المستقلة ذات السيادة ولا شيء غير ذلك ولا أكثر من ذلك".

المجاهدة لويزات ايغيل احريز في رحاب ثورة نوفمبر 1954:

تذكر لويزات ايغيل احريز في شهادتها الواردة في هذا الكتاب أن والدها رحمه الله جمعهم وكافة أولاده غداة اندلاع ثورة نوفمبر 1954، وقال لهم " يا أبنائي عليكم أن تدرکوا جيدا بأنها " نهاية الحقرة " و " كفى من الحقرة " إن الوقت خطير وينبغي على كل واحد منا أن يؤدي واجبه وقد أعددتكم لهذا الغرض" وقد أدرك الوالد بفضل حسه الوطني أن الطريق طويل وصعب وقد بدأت المتاعب فعلا لهذه الأسرة — فغداة إندلاع ثورة نوفمبر 1954 فاجأتهم شرطة D.S.T إذ زارتهم فجأة إلى المنزل لمعرفة ما إذا كان الوالد في المنزل أم لا؟ ثم قاموا بتفتيش المنزل تفتيشا كاملا، فكانت لويزات تعرف أن والدها ينشط في جهاز سياسي يعمل لفائدة ثورة نوفمبر 1954 لكنها لا تعرف التفاصيل إذ أن والدها لم يكن يسمح لأولاده بالحضور عندما يزوره جماعة من التنظيم السياسي فكان كثيرا ما يغلق الباب خلال وجود زواره من الوطنيين الجزائريين العاملين في خدمة ثورة التحرير ورغم كل الحذر الذي كان يتخذه تجنبا لمعرفة نشاطه الثوري وخوفها من تسرب الأسرار إلى العدو فإن المصالح السرية الفرنسية كان ترصد كل تحركاته فسرعان ما ألقت القبض عليه في ليلة 6 جانفي 1955 داخل مخبرته التي كانت مركز للثوار وناشطي الحركة الوطنية — وحصل أن قامت الوالدة بجمع أوسمة زوجها التي حصل عليها وهو يؤدي واجبه في خدمة فرنسا كضابط للدرك ورممت بهذه الأوسمة في وجه معتقله فقالت لهم: "هذه بضاعتكم ردت إليكم" فلم تشفع له هذه الأوسمة من طرف المصالح السرية الفرنسية — وكان الأب، عضوا في الخلية السياسية في "حزب الشعب الجزائري" (P.P.A) الذي أسسه مصالي الحاج رحمه الله في المهجر سنة 1937 في NANTERRE أما لويزات ايغيل احريز فقد احتفلت بعيد

ميلادها العشرين في أوت 1957 في غمار اندلاع ثورة نوفمبر 1954 التي وجدت لويزات ايغيل احريز نفسها وسط هذه الثورة بكل جوارحها ودشنت نشاطها في الثورة في نقل الأسلحة والمجاهدين أما والدها فقد ظل نزيل "سجن بربروس" السيء الذكر إلى غاية أبريل 1962 وقد استضاف هذا السجن أيضا لويزات ايغيل احريز التي عرفت مختلف السجون الفرنسية وقد شمل التعذيب أيضا أختها مليكة التي ألقى عليها القبض ولم يطلق سراحها إلا بعد الاستقلال، إذا كانت مليكة هي الأخرى ضمن الشبكة من الفدائيين العاملين على مستوى مدينة الجزائر العاصمة مع جمع من المناضلين والمناضلات .

— لويزات ايغيل احريز ضيفا على سجون فرنسا المختلفة:

كانت البداية سجن " بومات" «BAUMETTE» في مرسيليا ثم "سجن فران" «FRESNE» وقد نزل ضيفا على هذا السجن عدة شخصيات سياسية جزائرية من بينها الدكتور أحمد طالب الابراهيمي — والمناضل الراحل محمد البجاوي و عدة شخصيات فرنسية متعاطفة مع الثورة الجزائرية من بينهم فرانسيس جانسون — وهنري كوريال — دون أن ننسى الزعماء الخمسة بن بلة وآيت احمد والآخرين — كما تم تحويلها إلى سجن آخر في "تولوز" — وفي سجن " بو" «PAU» وجدت نفسها وجميلة بوباشا التي وضعت القنبلة في " ميلك بار" ومليكة قريش التي عذبت من طرف الجنرال شميث وقد تم تجميع هذه المناضلات في هذا السجن ولم تكن لويزات ايغيل احريز منذ سجن العاصمة LA PRISON D'ALGER قد توقفت عن الملاحقة والمتابعة من طرف أجهزة الأمن الفرنسية . وعندما خرجت من سجن «PAU» الذي بقيت فيه شهرين وكان مسؤولو " اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" «FEDERATION DE FRANCE» في استقبالها أثناء خروجها من السجن وفي مقدمة مستقبلها سليمان عميرات صحبة أختها مليكة وتوجهوا معا إلى

باريس ولكن الفرحة لم تطل بالنسبة للسيدة لويزات ايغيل أحرير التي اعتادت السجن الفرنسية فقد أعيد القاء القبض عليها وأودعت السجن في "كورسيكا" وظلت تحت الإقامة الجبرية بجزيرة كورسيكا، أو " جزيرة الجمال" كما يلقبها الفرنسيون ومكثت تحت الإقامة الجبرية في هذه الجزيرة طيلة سنتي 1961 — 1962 وكانت " حركة الجيش السري " « O.A.S » قد قررت تصفيتيها جسديا، ولم يمكنها الله منها".

كانت منظمة الجيش السري « O.A.S » تملك قائمة طويلة من المناضلين والمناضلات الجزائريات المقرر تصفيتيها، شأن هذه المنظمة شأن " اليد الحمراء " " LA MAIN ROUGE » التي اغتالت عشرات من المناضلين الجزائريين في الجزائر وفي أوروبا وقد حاولت اغتيال بن بلة في ليبيا، وامتد نشاط اليد الحمراء إلى البلدان الأوروبية المجاورة كألمانيا — التي كانت توجد فيها مراكز لاتحادية جبهة التحرير وبعضها من قيادتها — وفي مدينة « KÖLN » كانت اتحادية جبهة التحرير قد قررت القيام بتنظيم مظاهرة سلمية في شوارع باريس في 17 أكتوبر 1961 احتجاجا على فرض حظر التجول عليهم من طرف شرطة " مورييس بابون " « M. PAPON » وفي ظل جمهورية دوغول الخامسة — ودوغول شخصيا هو الذي اختار "بابون" كمحافظ لشرطة باريس، وإذ كانت لويزات ايغيل أحرير قد استبعدت التفاصيل عن قصة تعذيبها من طرف الجيش الفرنسي في كتابها . فإنها قد أوردت قصة تعذيبها بالتفصيل في صحيفة [" لوموند " « LE MONDE » 15 جوان 2001] بعنوان " قصة امرأة قبائلية حركت جدلا حول التعذيب في الجزائر !!

Le calvaire d'une KABYLE relance le débat sur la torture , en Algérie

إن لويزات وهي تكافح لم تكن تفكر كقبائلية بل كجزائرية في سبيل الجزائر الديمقراطية إلا أن الفرنسيين في نفوسهم مرض من عاداتهم العزوف على سمفونية عرب وقبائل في الجزائر، والواقع فإن الفضل الكبير في فتح ملف التعذيب في الجزائر خلال حرب التحرير من طرف الجيش الفرنسي يعود السبب في ذلك إلى اللويزات ايغيل احريز والتي جعلت عدة جنرالات فرنسيين يدلون بشهاداتهم واعترافاتهم!! إن لويزات ايغيل احريز تعرضت للتعذيب في مقر فرقة المظليين العاشرة خلال معركة الجزائر سنة 1957 بأوامر من الجنرال " ماسو " و " بيجار " وهاهي لويزات ايغيل احريز تقدم صورة عن الجرائم الوحشة التي قد تعرضت لها من طرف الجيش الفرنسي وعمرها لا يزيد عن 20 سنة . وكانت طريقة التعذيب تتم كما تذكر لويزات ايغيل احريز على الطريقة التالية : " كانت تطرح أرضا وهي عارية وعارية تماما من الثياب وتتم عملية التعذيب مرتين أو ثلاثة كل يوم، وكان أصعب شيء هو أن يتحمل المرء التعذيب في الأيام الأولى، ثم يتعود الإنسان على التعذيب فيما بعد وتساءلت الصحفية قائلة : " هل كان لرواية لويزات ايغيل احريز تأثير على الجنرال ماسو الذي أبدى فيما بعد تأسفه عن ممارسة التعذيب وقد عبر على ذلك مباشرة بعد يومين من شهادة لويزات ايغيل احريز، وقد أعقب شهادة لويزات ايغيل احريز واعترافات جاك ماسو بعدم جدوى التعذيب — باشرت 12 شخصية فرنسية سياسية وفكرية وثقافية بتقديم نداء في 31 أكتوبر 2000 نشرته جريدة " لومانيتي " « HUMANITE » « L » اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي « P.C.F » وقد طلبت هذه الشخصيات من السلطات الفرنسية العليا الاعتراف رسميا بوجود هذه الجرائم وشجبها وهو ما لم تقم به السلطات الفرنسية العليا منذ الاستقلال حتى الآن وفي 23 نوفمبر 2000 جاءت اعترافات الجنرال بول أوساريس لتكمل الصورة وتتضح أشياء كانت قد طواها النسيان، وخاصة أن ذاكرة الجزائريين على ما

بدا لي كانت ضعيفة وسرعان ما تنسى وقد نسيت فعلا بعد هذه الجرائم جرائم موريس بابون نزيل سجن لاسانتي ولم يشفع له مرضه ولا سنة المتقدم - فقد عاقبه اليهود على جرائم لم يكن فيها سوى مطبق لأوامر السلطة النازية في حكومة " فيشي"، فرغم أن وزير العدل السابق في حكومة ميتيران روبر بادانتير وهو يهودي الأصل قد طالب بإطلاق سراح بابون نظرا لتقدم سنه 91 سنة ومرضه غير أن محامي الأسر اليهودية كلارسفيلد رفض إطلاق سراحه معللا ذلك بأن موريس بابون كان يبعث اليهود إلى المعتقلات ومعسكرات الموت النازية دون الأخذ بعين الاعتبار حالة اليهود فلم يكن يستثني الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى بل كان يأخذ اليهود من أسرته في المستشفيات ويبعث بهم إلى معسكرات الموت النازية، ومن سوء حظ بابون أن موضوعه قد أثير في أثناء المعركة الانتخابية للرئاسيات في باريس وهي الآن حامية الوطيس، ومن هنا فقد رفض جاك شيراك العفو عن بابون مفضلا أصوات اليهود على بابون الديغولي والذي خدم دوغول والجمهورية الخامسة التي أقامها وشيراك يدعي أنه خليفة ديغول والديغولية، ولو أن كثيرا من السياسيين الفرنسيين قد أكدوا مرارا أنه لا ديغولية بعد رحيل ديغول حتى أن أصدقاءه المقربين منه مثل آلان ببير فيت صاحب كتاب « C etait DEGAULLE » يدركون جيدا أن الديغولية دفنت مع دوغول شخصيا فشيراك الديغولي لم يبق ديغوليا فهو يميل حيث مصالحه ومستقبله السياسي.

المجاهدة مليكة قريش تروي قصة تعذيبها من طرف الجنرال

شميت GENERAL SCHMITT

مليكة قريش مجاهدة جزائرية عمرها حاليا 72 سنة اعتلتها الجيش الفرنسي 7 أوت 1957 بواسطة جنود مظليين عرفوا بالقساوة والإجرام، وقد تم اعتقالها في أوج ما يسمى يومئذ " معركة الجزائر " « BATAILLE » « D ALGER » وتم اقتيادها إلى مدرسة " ساروي " « SAROUY » القريبة من حي القصبة الذي كان معقلا للفدائيين والفدائيات الجزائريات، واعترفت المجاهدة مليكة قريش أن هناك ضابطين " أحدهما يدعى شميت وكان يومئذ برتبة ملازم" وحضر معه ضابط برتبة نقيب وأخذ الثلاثة في استجواب المناضلة م. قريش وكانوا في البداية قد أبدوا معها سلوكا حسنا لكن سرعان ما تحولوا إلى وحوش كاسرة عندما رفضت الاعتراف بالتهم الموجهة إليها، وشرعوا في تعذيبها بعد أن نزعوا لها ثيابها وتعرضت لشتى أنواع التعذيب منها تسليط الكهرباء على ثديها، وعندما طلبت شرب الماء عمد أحد هؤلاء المجرمين بالتبول في فمها وكان عمرها يومئذ 27 سنة - التحقت بجهة التحرير سنة 1956 وقد استمر هؤلاء المجرمون في تعذيبها مدة 17 يوما كاملا في مدرسة ساروي « ECOLE SAROUY » وبعد التحقيق والتعذيب نقلت إلى السجن حيث قضت 5 سنوات سجنا في سجون الجزائر وطولون - وتولوز - و "بو" وذلك بعد أن فقدت إحدى عينيها - وتحمل آثار الجروح من جراء هذا التعذيب حتى الآن، وبعد الاستقلال اشتغلت في " الخطوط الجوية الجزائرية" ومستشارة فيما بعد في بلدية الجزائر خلال سنوات 1984 - 1991 تحت مظلة جبهة التحرير - وأكدت أنها سوف تظل وفيه لجهة التحرير ما ظلت حية وإلى الممات، وقد تولت عدت صحف فرنسية منها "

لوموند" « LE MONDE » و "لوفيغارو" « LE FIGARO » اعترافات مليكة قريش التي قالت: "إن الجنرال شमित هو الذي أعطى أوامر لتعذيبي!!"
والغريب أن الجنرال شमित الذي كانت رئيس هيئة أركان الحرب الجيش الفرنسي خلال سنوات 1987 – 1991، وفي ظل الرئيس فرانسوا ميتران [1916 – 1996] يحاول في تصريح له نشرت جريدة "لوفيغارو" مؤخرًا قائلاً: "لم أقم بتعذيب مليكة قريش، وعندما سئل عن التهم التي وجهتها له المناضلة مليكة قريش في جبهة التحرير أجاب: "أنا بالنسبة لي لم تكن مليكة قريش مناضلة، بل هي إرهابية" فأنا أفرق بين المناضلين الذين حملوا السلاح في الجبل والذين يقتلون الناس في المدن، وعلى هذا الأساس فمليكة قريش "مجرمة" ويخطئ الذين يقارنون بين المقاومة الفرنسية خلال الاحتلال النازي وهؤلاء المجرمون، فالمقاومة الفرنسية لم تقتل المواطنين الفرنسيين في شوارع باريس أو مارسيليا".

وقد برر موقفه الذي لا يبرر وهو الذي قاد حرباً إجرامية مع المجرم الجنرال – بيجار – بأن هؤلاء المجرمين "ويقصد الفدائيين والفدائيات الجزائريات الذين كانوا يخبئون ما بين 80 إلى 100 قنبلة في مخابئ تمهيداً لاستعمالها ضد المدنيين في الجزائر العاصمة التي كان يشرف عليها كل من الشهيد العربي بن مهيدي ويأسف سعدي، وقال الجنرال شमित من أجل هذا كنا نعمل على وقاية الناس من هذه القنابل وتجنبنا للخسائر البشرية التي كانت ستلحقها هذه القنابل لو استعملت، إننا كنا في موقف الدفاع عن النفس، ومن حسن حظنا أننا القينا القبض على مولاي علي الذي اعترف وبدون أدنى ضغط، ومن خلال اعترافاته ألقينا القبض على العديد من المتورطين في تفجير هذه القنابل ومن بين هؤلاء حسن قريش وكان ذلك بدايةً لنهاية معركة الجزائر « LA BATAILLE D ALGER » بعد إلقاء القبض على ياسف سعدي

وكانت مليكة قريش حسب الجنرال شميت من بين الفريق الذي كان يوضع القنابل في عدة أماكن لترويع السكان، وأن هنا والكلام للجنرال شميت أقول إن ما تدعيه مليكة قريش بأنها تعرضت للتعذيب هو مجرد مسرحية ، وفعلا تم إلقاء القبض عليها وسلمت للعدالة من طرف رجال الدرك!! إن مليكة قريش تقدمت بشكوى ضد الجنرال شميت – وقد روت قصتها مع التعذيب في برنامج: «PIECE A CONVICTION» الذي أذيع في 27 جوان الماضي في (القناة 3) وقد انضم إلى اتهام الجنرال شميت المناضل والفدائي علي مولاي الذي تعرض هو الآخر للتعذيب من طرف (ج.شميت) والشخص الثالث الذي كان هو الآخر عرضة للتعذيب وهو رشيد فراخي " أنه عندما بدأت معركة الجزائر كان عمري 15 سنة، وقال كنت أشعر وأنا في المدرسة بالذي الاستعماري وعلي مولاي 76 سنة الذي يعيش في الجزائر العاصمة وهو الذي كان مسؤولا على جهاز وضع القنابل في الجزائر العاصمة، وهو الشاهد الذي لا يزال يتذكر جيدا الجنرال شميت الذي كان قائد أوركسترا التعذيب، وقد أورد علي مولاي تفاصيل كل أنواع التعذيب التي كان يسلطها الجيش الفرنسي في مدرسة "ساروي" «SAROUY» وعندما تم القبض على مولاي علي مر بعدة سجون قبل أن يحول إلى مدرسة " ساروي" وقد وجد نفسه وجها لوجه أمام شميت الذي كان يومئذ مجرد ضابط صغير " ملازم". وعندما التقى شميت بـمولاي علي في هذه المدرسة عمل على إقناعه بأنه إذا تحدث تلقائيا سوف يجنب نفسه المشنقة بصفته يعرف المخابئ التي كانت تخبئ فيها القنابل والتي يقدر عددها 100 قنبلة، ويتراوح ميزان كل قنبلة من كيلو إلى 5 كيلوغرام، وقد قال شميت: "إنه تم التخلص من هذه القنابل وإنقاذ حياة أناس كانوا سوف يذهبون ضحية هذه القنابل وكان ذلك في 6 أوت 1957 وقال الجنرال شميت: " إن هذا الإنسان إرهابي كباقي الإرهابيين عكس ما يدعيه هو من البطولة!!".

وها هو الجنرال شميت يرد في مقال بجريدة " لوفيجارو "

« LE FIGARO 27/6/2001 » بعنوان : " معركة الجزائر من هم الشهداء؟ "

« LA BATAILLE DALGER QUI SONT LES MARTYRE » يحاول في مقاله هذا حسب رأيه " أن يصحح" بعض ما ورد في اتهامات مليكة قريش، إننا بمجرد وصولنا إلى الجزائر عشنا منذ البداية وقوع عدة انفجارات للقنابل وقد اعترفت مليكة قريش أنها شاركت في تفجير هذه القنابل منها قنبلتان على الشاطئ الذي كان يتردد عليه الناس بقوة وبمعجزة فإن هذه القنابل لم تخلف ضحايا ويظل مرتكبوا هذه الأعمال " مجرمون" وقد سبق هذا الحادث حادث آخر مؤلم ذهب ضحيته 7 قتلى منهم 3 أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات و 96 جريحا من المسلمين والأوروبيين "إن هؤلاء الموتى والجرحى هو " الشهداء الحقيقيون" لمعركة الجزائر وفي هذا المقال تحدث الجنرال شميت عن ياسف سعدي، وباقل سعيد وزروق ودورهم في معركة الجزائر « LA BATAILLE DALGER » وينهي مقاله ملقيا التبعية على الحكومة الفرنسية في هذا المجال قائلا: أمضيت 3 سنوات في الجزائر قاتلت في جبال الجزائر وفي الحدود التونسية المغربية وفي صحراء تيميمون مثل زملائي من فرقة المظليين وكنت أفضل ألا أخوض في معركة الجزائر « LA BATAILLE DALGER » ولكننا مأمورين من طرف الحكومة — كما أنه أيضا يعود الأمر إلى الإرهابيين الذين اختاروا ساحة القتال هذه بجرائمهم العمياء!! والملاحظ أن جنرالات فرنسا الذين اعترفوا بجرائمهم كأساريس، وماسو أو الذين أثاروا الصمت وأنكروا وقوع جرائم التعذيب ضد الجزائريين، والذين يتحدثون عن مناضلي جبهة التحرير كإرهابيين ومجرمين مثل راءول سالان — وشميدت فهؤلاء جميعا يحملون الحكومات

الفرنسية المتعاقبة التي رمت بهم في معركة خاسرة، وهي بذلك تتحمل المسؤولية الكبرى في الموضوع.

ونحن نقول من جانبنا فعلا إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة قبل الجنرال دوغول وفي عهده في جمهوريته الخامسة، ومن قبل في الجمهورية الرابعة، تتحمل القسط الأكبر مما وقع من جرائم في الجزائر وفي حق الشعب الجزائري خلال ثورة نوفمبر 1954 - 1962 - ولكن هذا لا يعفي جنرالات فرنسا من مسؤولياتهم الكبرى في هذا الموضوع، وهم قادة ميدانيون لهم كلماتهم ورأيهم في الموضوع كمسؤولين عسكريين حتى أن دوغول قال للجنرال راعول سالان " إن فرنسا في الجزائر هي الجنرال سالان وفرنسا في فرنسا هي الجنرال دوغول" !! فلم نعرف نحن موقفا ما معاديا لما جرى في الجزائر وقد صدر عن جنرالات فرنسا في الجزائر - فراعول سالان الذي تحمس كثيرا لوصول دوغول إلى الحكم ويرى في الشخصية الوطنية الفرنسية المحترمة من طرف الجميع وهو وحده القادر على المحافظة على "الجزائر الفرنسية"!! ضمن الامبراطورية الفرنسية وعندما أدرك راعول سالان أن دوغول يمهّد لـ "الجزائر جزائرية" ثار عليه، في حين لم نسمع عنه ولا من غيره من جنرالات فرنسا كلمة الاستنكار حول ما جرى ويجري في الجزائر من ممارسات لا إنسانية ضد الشعب الجزائري كانوا هم شهودا عليها بل كثيرا من الممارسات شاركوا فيها كما دلت ذلك شهادات لعدة مناضلين ومناضلات جزائريات، فكان الجنرال دولابورديير هو وحده الجنرال الذي رفض التعذيب والقتل الجماعي في الجزائر، وكان جزاؤه طرده من الجيش الفرنسي بسبب مواقفه المعادية للتعذيب والقتل الجماعي في الجزائر، وقد ظل موقف الجنرال دولابورديير كمنشاز في الجهاز العسكري الفرنسي في الجزائر، منذ استقالته.

موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر:

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي « P.C.F » من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت موقفا مشرفا إزاء الجرائم التي ارتكبتها الإستعمار الفرنسي في الجزائر ضد الشعب الجزائري خلال حرب التحرير وقد فتح صفحات جريدته " لومانيتي " « L"HUMANITE » اللسان المركزي للحزب أمام شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين الذين أزرروا كفاح الشعب الجزائري في كفاحه التحرير خلال سنوات 1954 - 1962 - وفي مقدمة هؤلاء الفرنسيين فرانسيس جانسون وزوجته كولينت جانسون وبيير فيدال ناكي المؤرخ الفرنسي وصاحب عدة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر، وهنري علاق مدير جريدة " الجزائر الجمهورية " « ALGER REPUBLICAIN » اللسان المركزي للحزب الشيوعي الجزائري « P.C.A » وكان الحزب الشيوعي الفرنسي أول حزب سياسي فرنسي طالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر، وشارك بفعالية في " لجنة 12 " للمثقفين والسياسيين، والكتاب الفرنسيين الذين طالبوا من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 - 1962 - وقد أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي روبر هو « ROBERT HUE » أنه وحزبه طالبوا بكل الوسائل بضرورة القيام بتسليط الضوء وتطبيق العدالة على ما جرى من جرائم خلال ثورة نوفمبر 1954 من طرف الحكومة الفرنسية وشجب ما ارتكب من جرائم أمام الرأي العام وقد ساندته " حزب الخضر " « LES VERTS » الذين أعلنوا بلسان نوال مامير « NOEL MAMERE » الذي صرح في 3 مايو 2001 عشية صدور كتاب الجنرال بول أوساريس قائلا: " إن فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضد

الانسانية ولا يكفي أن نستمع لآراء المؤرخين وحدهم حول هذا الموضوع لأن قضية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا وجيشها في الجزائر تخص الذاكرة الجماعية لشعبنا الفرنسي وممثليه؛ ولا يزال حزب الخضر « LES VERTS » يصر على ضرورة إعطاء جواب حقيقي على ما قام به الجنرال أوساريس من جرائم في الجزائر والتي اعترف بها شخصيا من خلال كتابه الأنف الذكر. فإذا كانت هناك بعض العوائق القانونية التي تتعلق بجرائم الحرب على أساس قانون العفو الذي صدر في فرنسا سنة 1968 حول الموضوع فتجب متابعة الجنرال أوساريس على جرائمه ضد الإنسانية التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري خلال ثورته التحريرية في سنوات 1954 - 1962 - وإن "حزب الخضر" يضم صوته إلى "جمعية حقوق الإنسان" التي تقدمت بشكوى ضد الجنرال أوساريس والتي اعتبرت جرائمه التي ارتكبها في الجزائر والتي اعترف بها بأنها جرائم ضد الإنسانية - وبدون هذا فلا يمكن القول بأن هناك عمل يجرى القيام به لرفع العبء على الذاكرة التاريخية للشعب الفرنسي ومحو مخلفات حرب سنوات (1954 - 1962)

أما الاشتراكيون الفرنسيون وهم على ما عهدناهم في مواقفهم المناصرة للصهيونية، وهم الذين شاركوا في حرب السويس ضد مصر سنة 1956 في عهد غي موللي " GUY MOLLET " الاشتراكي، ومواقف الحزب الاشتراكي منذ ليون بلوم إلى ليونال جوسبان، معروفة وتصريحاتهم ومواقفهم مدونة - ف " ليونال جوسبان اعتبر ما تقوم به المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني ارهاب" وجرائم اسرائل في قانا اللبنانية ضد قتل الأطفال هو دفاع عن النفس من طرف الجيش الاسرائيلي!! " وهم في مواقفهم كانوا دوما هكذا فلا يتغيرون.

وليونال جوسبان رئيس الحكومة الفرنسية يومئذ يرفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، فقد صرح في مؤتمر "الحزب الاشتراكي" «P.S» قائلا: "إن التعذيب في الجزائر الذي وقع خلال الصراع الاستعماري الفرنسي في الجزائر" الكولونيالي" حسب تسميته لا يفضي بنا إلى الإعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة. أما فيما يتعلق بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية تحقق في الجرائم التي وقعت في الجزائر من طرف فرنسا وجيشها في الجزائر والتي طالب بها الحزب الشيوعي الفرنسي «P.C.» فقال حول هذا الموضوع: "أنا لا أعتقد أن المؤسسات العمومية السياسية هي التي تقوم بهذا العمل وتستجيب لما سمعناه من تصريحات للجنرال بول أوساريس التي نشجبها تشجيبا معنويا!!" وقد رد مكسيم غريمز من الحزب الشيوعي الفرنسي وقيادته على تصريحات الجنرال بول أوساريس قائلا: "إن طلب الغفران والسماح من الشعب الجزائري ليس أمرا كافيا، فعلى فرنسا أن تتحمل مسؤولياتها إزاء ما قامت به في الجزائر خلال سنوات 1954 - 1962 وهذا في خدمة ذاكرة الشعب الفرنسي لأن شعبا بلا ذاكرة شعب بدون مستقبل." !! في حين مازال ليونال جوسبان وأقطاب الحزب الاشتراكي يرفضون الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر وتحميل فرنسا مسؤولياتها في الموضوع مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق وهذا رئيس البرلمان الفرنسي ريموند فورني «RAMOND FORNI» يعلن وهو من الحزب الاشتراكي أيضا أنه يرفض تشكيل لجنة تحقيق برلمانية عن الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر التي طالب بها كل من الحزب الشيوعي والخضر وقال حسب فهمي أنه ليس من الضروري تشكيل لجنة تحقيق برلمانية فيما جرى في الجزائر خلال سنوات 1954 - 1962 واعترف بأن حرب الجزائر قد تركت أثارا حية ولا تزال تتفاعل نتائجها في ضمير

الشعب الفرنسي، ولا شك أن هناك بعض الفرنسيين كانوا غير مرتاحين لما ورد في خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته لفرنسا .

أما رئيس الحزب الاشتراكي فرانسوا هولاند « FRANÇOIS HOLLAND » فقد قدم حججا واهية عندما سئل عن رأيه في تشكيل لجنة تحقيق برلمانية صرح قائلاً: " إن موضوع تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يتطلب إجراءات طويلة أمام البرلمان الفرنسي ولهذا أرى أنه يجب العمل على تسهيل مهمة المؤرخين الفرنسيين للوصول إلى الوثائق وهي نفس الأسطوانة التي كررها ليونال جوسبان الاشتراكي في العديد من تصريحاته في الصحافة الفرنسية – ونرى فرانسوا هولاند رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي يحذر الشيوعيين من مغبة مناوراتهم وقال بالخصوص على هامش " مؤتمر الحزب الاشتراكي " غرونوبل في نوفمبر 2001 قائلاً: " إنني أحذر الشيوعيين من المضي في المزايدة علينا فيما يتعلق بما جرى في الجزائر خلال الحرب في الأعوام 54 – 62 وفي نفس الفترة تقريبا صرح الأمين العام للحزب الشيوعي بأن الحزب كان دوما في مقدمة الذين شجبوا وعارضوا الحرب الاستعمارية في الجزائر ضد الشعب الجزائري وإن كنا من الذين وقعوا مع الأحزاب الأخرى منح سلطات كاملة وخاصة لرئيس الحكومة الفرنسية غيبي موللي سنة 1956 في أوج ثورة الجزائر – ولا يمكن الحديث عن الحزب الاشتراكي الفرنسي دون ذكر أقطابه البارزين و هو فرانسوا مثيران رئيس الجمهورية سابقا الذي كان وزيرا للداخلية في حكومة مونديس فرانس .

والمشهور بتصريحه القائل : " إن التفاوض الوحيد مع الجزائريين هو الحزب " !! ونجده مرة ثانية وزير العدل وحاملا للاختام في حكومة غيبي موللي « GUY MOLLET » الاشتراكي من 1 فيفري 1956 إلى 12 جوان 1957 وهي مرحلة قطعت فيها الثورة الجزائرية مرحلة صعبة وعانى فيها الشعب

الجزائري من قساوة الظلم والتعذيب والقتل الجماعي على يد مجرمي الحرب من جنرالات وعقداة والجيش الفرنسي عموما - وكيف سكت وزير العدل وحامل الأختام على ما يجري في الجزائر- وتساءل كثير من الكتاب الفرنسيين قائلين: " هل كان فرانسوا ميتيران وهو وزيرا للعدل على علم بما يجري من جرائم ترتكب في الجزائر ضد الشعب الجزائري وهي مخالفة لأبسط القوانين والأعراف الدولية، وميتيران الوزير للعدل ورجل القانون كيف سكت أم كان لا يدري، فإن كان لا يدري فتلك مصيبة وإن كان يدري وسكت فالمصيبة أعظم، والجريمة أخطر، والمسؤولية أكبر، غير أن مدير مكتبه في حينه وهو أندري روسلي « ANDRE ROUSSELET » الذي أدلى بدلوه في الموضوع وصرح قائلا: " إن المدعي العام أثار مع فرانسوا ميتيران لأول مرة في مراسلته قضية التعذيب في الجزائر في 6 أبريل 1956 ولكن ميتيران الذي عرف بالموضوع عن بيعة، ولكنه لم يستقل وما كان من فرانسوا ميتيران كما يقول ويضيف مدير مكتب فرانسوا ميتيران قائلا: "إن وزير العدل كان على علم بالتعذيب، والقتل الجماعي، بل كان شاهدا سنة 1957 عندما طلب الجنرال ماسو من الجنرال بول أوساريس، أن يشرع في وضع موضع التنفيذ تأسيس " فرق الموت" أو " كتائب الموت" وفي هذه الأثناء أعطى المقيم العام في الجزائر روبير لاکوست وهو " اشتراكي" صلاحيات البوليس إلى الجنرال ماسو الذي استتجد بدوره بالجنرال أوساريس " لتطهير " حي القصبة " في الجزائر العاصمة من الفدائيين الجزائريين وفي مقدمتهم الشهيد العربي بن مهدي وعلي لابوانت ، ويأسف سعدي، ويؤكد مدير مكتب فرانسوا ميتيران في ذلك الوقت " إن ميتيران ما كان يفكر أبدا في الاستقالة وهو على علم كامل بالجرائم والاغتيالات، والقتل الجماعي للجيش الفرنسي في الجزائر ضد الشعب الجزائري بل كان له طموح في منصب رئاسة الوزراء ولهذا تشبث بمنصبه كوزير للعدل وحامل للاختام إلى غاية

سقوطه في جوان 1957 – في حين ينقل عنه جان لاكوتور الصحافي الفرنسي المعروف وكاتب السير لعدة شخصيات سياسية فرنسية " أن فرانسوا ميتيران اعترف قائلاً: " ربما لم أرتكب على الأقل في حياتي سوى خطأ واحدا هو عدم استقالتي من مناصبي كوزير للعدل في حكومة غي موللي 1956 عندما كانت ثورة الجزائر في أوج منعطفها".

وها نحن نقرأ مرة ثانية حديثاً لرئيس وزراء فرنسا ليونال جوسبان "LIONEL JOSPIN" يشيد فيه بالدور الذي اضطلع به الجنود الفرنسيون خلال حربهم في الجزائر، وقال " ينبغي عدم الخلط بين دور الجنود الذين قاموا بواجبهم خلال هذه الحرب وإني بهذه المناسبة أحييهم وأولئك الذين مارسوا التعذيب وارتكبوا أعمالاً إجرامية ولا إنسانية فهؤلاء لا يستحقون التقدير، وإنما وبعد مرور 40 سنة على الحرب الجزائرية فإني أحيي أولئك الذين قاموا بواجبهم من هؤلاء الجنود أما دورنا نحن اليوم هو السماح على الأقل بأن يكتب تاريخ هذه الحرب المريعة بكل حرية، وشجب تلك الأعمال اللاإنسانية التي ارتكبت خلال هذه الحقبة وعلى العدالة من جانبها أن تأخذ مجراها!!".

ويعتقد بعض الكتاب الفرنسيين أن رفض ليونال جوسبان لتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها فرنسا وجيشها في الجزائر مرده أن ليونال جوسبان سوف يجد نفسه محرجاً فهو يدرك الدور السيئ الذي لعبته بعض الشخصيات السياسية الفرنسية في الجزائر وهي تنتمي إلى الحزب الاشتراكي مثل : إدمون نيجلان EDMOND « NAEGELEN الذي كان مقيماً عاماً في الجزائر والمعروف بعملية تزوي الانتخابات وقد خاض حرباً صليبية ضد الحركة الوطنية الجزائرية وشدد الخناق على مناضليها، وهو الذي اكتشف خلايا " المنظمة السرية " «O.S»

وحاكم مناضليها، كما سجن العشرات من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية: «M.T.L.D» .

الديغوليون وحزبهم " التجمع من أجل الجمهورية " « R.P.R »

لا يختلف الديغوليون فيما يتعلق بجرائم فرنسا في الجزائر وموقفهم منها من موقف الاشتراكيين فالرئيس الفرنسي جاك شيراك وهو المؤسس للحزب الديغولي « R.P.R » نراه يعلق يوم الجمعة 4 مايو 2001، على كتاب الجنرال بول أوساريس واعترافات هذا الجنرال بقول له: " إنني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت، والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر، ولا شيء يبرر هذا وقد طلب جاك شيراك من وزير الدفاع تجريد الجنرال بول أوساريس من وسام الشرف" ولا شيء غير ذلك فهو أيضا يرفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا وكان جاك شيراك أحد الجنود الفرنسيين الذين أدوا خدمتهم العسكرية في الجزائر!!

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجنرال بول أوساريس ثم منحه وسام الشرف من النظام الديغولي سنة 1965، ثم رقي إلى رتبة جنرال 1973.

وإذا كان هذا موقف جاك شيراك الديغولي فكيف كانت مواقف بقية السياسيين المحسوبين على الديغولية إزاء جرائم فرنسا في الجزائر فهو على كل مواقف متشابهة في بعضها تضاف إلى مواقف الاشتراكيين فهذا جان لوي دوبري من حزب جاك شيراك « R.P.R » وهو ابن ميشال دوبري الراحل والذي اختلف مع الجنرال دوغول فيما يتعلق باستقلال الجزائر فهو من غلاة أنصار "الجزائر الفرنسية"!! فإنه جان لوي دوبري الذي شغل منصب وزير الداخلية فقد سئل جان لوي دوبري من طرف " إذاعة أوربا رقم 1" حول موقفه من السجال الدائر حول جرائم فرنسا في الجزائر أجاب

قائلا: "علينا تجنب محاكمة هذا على حساب ذلك، وما جرى في الجزائر ليس جرائم ضد الإنسانية، إنها حرب وقعت وهذه الحرب أدت إلى ارتكاب أعمال بشعة ويجب التنديد بهذه الأعمال معنويا!! وأخلاقيا – وإنما فعلا أعمالا غير مشرفة!!".

أما المستشار السياسي للحزب الديغولي "R. P. R" السيد باتريك دوفيجيان «PATRICK DEVEDJIAN» فقد قال علينا أن نقرر أولا وقبل كل شيء ما إذا كنا سنوافق على انشاء لجنة تحقيق برلمانية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تساؤل حول إمكانية انضمامنا للشيوخين الذين كانوا وراء مساعدة الجزائريين في حوادث المتفجرات، وهم في موقف لا يسمح لهم في إعطائهم دروس لنا فعلى العموم كل الأحزاب السياسية الفرنسية تتحمل وزرها مما وقع من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقد شاركت هذه الأحزاب في حكومات قادت الحرب ضد الشعب الجزائري.

موقف الجزائر الرسمي والشعبي والأحزاب من السجال الدائر الذي دار في فرنسا حول جرائم الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير 1954 - 1962 على ضوء اعترافات الجنرال بول أوساريس:

إن موقف الحكومة الفرنسية أصبح معروفا فقد عبر عنه جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا الذي قال : " إن فرنسا في الجزائر لم تفعل خلال وجودها في هذا البلد إلا الشيء الجيد، وأن الجيش الفرنسي قد قام بدوره في الجزائر والذي يشكر عليه" ويرفض الاعتراف بما جرى من جرائم ضد الشعب الجزائري مكثفيا بتأسفه على ما ورد في تصريحات الجنرال بول أوساريس وطالب من وزير الدفاع بتجريده من وسام الشرف وهو وسام حصل عليه الجنرال أوساريس من ديغول 1965 - أما رئيس الحكومة الفرنسية ليونال جوسبان فقد اعترف بوجود التعذيب في الجزائر خلال سنوات الحرب فقال : " أنا شخصيا كنت مناهضا لهذه الحرب ومناهضا للتعذيب، أما اليوم علينا أن نسعى لتشكيل لجنة تاريخية تبحث في الموضوع، ونساعد هذه اللجان على فتح الأرشيفات معها لتعامل بحرية" ورفض فكرة تشكيل لجنة برلمانية التي اقترحتها النواب الشيوعيون كما رفض الاعتراف وطلب الاعتذار من الشعب الجزائري فيما لحقه من جرائم من طرف الجيش والقادة السياسيين الفرنسيين الذين كانوا وراء هذه الجرائم سواء بتزكيتها وتشجيعها، أو السكوت عنها مثل ما فعل فرانسوا ميثيران وهو وزير الداخلية ثم وزيرا للعدل.

هذا على صعيد فرنسا الرسمية، وكيف الحال مع الجزائر حكومة وأحزابا وقادة سياسيين بعضهم يوصفون بـ " القادة التاريخيون" مثل آيت احمد ومحمد حربي المؤرخ والمناضل القديم في " حزب الشعب" ثم في صفوف الشيوعيين التروتسكيين والذي كان مسئولوا في " اتحادية جبهة التحرير بفرنسا

خلال حرب التحرير " " « FEDERATION DE FRANCE » فالجنرال المتقاعد خالد نزار علق على اعترافات الجنرال بول أوساريس بأن ذلك يعتبر سجالاتا فرنسية فرنسية !! « DEBAT FRANCO FRANÇAIS » والجزائر لا تتدخل في هذا المجال !! وهذا كلام غريب فعلا يصدر من ضابط من ضباط جيش التحرير الوطني، وقائد عسكري للجيش الوطني الشعبي ومسؤول كبير خلال أحداث 5 أكتوبر 1988 والذي لعب دورا في وقف المسار الانتخابي في الجزائر.

ونحن نرى أن الجزائر معنية بالدرجة الأولى بهذا الموضوع وكان من حقها ألا تكتفي بالاستنكار بل كان يجب عليها أن تطالب فرنسا بالاعتراف رسميا بهذه الجرائم وتقدم تعويضا لعوائل وأرامل الشهداء من أبناء الشعب الجزائري الذين ذهبوا ضحية لهذه الجرائم التي مسّت البلاد والعباد وأسفرت عن مقتل مليون ونصف شهيد، وحرق آلاف القرى والمدائير، ولا تزال آثار هذه الحروب تتفاعل يوميا بسبب اكتشاف مقابر جماعية في مختلف ولايات القطر الجزائري تنبئ عن جرائم فرنسا البشعة ولا تزال الألغام الباقية من مخلفات حرب فرنسا في الجزائر تقتل كل يوم أبناء الجزائر هذا بالإضافة إلى ملايين من القنابل المزروعة والألغام في مختلف الولايات والتي تفتك يوميا المواطنين الجزائريين وكان من المفروض أن تطالب الحكومة الجزائرية فرنسا بمساعدة الجزائر على انتزاع هذه الألغام وتطهير أرض الجزائر من مخلفات الاستعمار الفرنسي، وما أكثر هذه المخلفات التي نعاني منها عناء شديدا، فالألمان اعترفوا لليهود بجرائم النازية ولا زالوا يدفعون التعويضات رغم مرور أكثر من 50 سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية وفي المدة الأخيرة قررت الحكومة الألمانية أن تدفع تعويضات للعمال البولونيين الذين كانت المصانع الألمانية تتولى تشغيلهم

بالقوة وبدون مقابل!! كما فعلت اليابان مع بعض الدول الآسيوية المجاورة – والجرائم الفرنسية ليست وليدة حرب 1954 بل هي سلسلة متواصلة من الجرائم منذ الجنرال دوفال الذي كان وراء جرائم 8 ماي 1945 والجنرال دوغول الذي رافق هذه الجرائم وشارك فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال جنرالاته – ماسو – وسالان وبيجار وجوهو – وأخيرا بول أوساريس الذي نال وسام الشرف على يد الجنرال دوغول سنة 1965 – أبعد هذا كله يؤثر الكثيرون من المسؤولين الجزائريين السكوت على هذا الموضوع – وكان مرحلة الاستعمار الفرنسي التي دامت في الجزائر أكثر من قرن و ربع اتسمت بالجرائم والتشريد والنفي إلى كاليديونيا الجديدة وكايان، ولا يزال التاريخ يذكر ذلك جيدا ما لحق بالجزائريين خلال ثورة المقراني 1870 وما أسفرت عنه من مصادرة الأراضي ومحاكمة للوطنيين واعدام العشرات منهم، ونفي الآلاف منهم خارج الوطن في ظروف اتسمت بالقسوة والظلم، وقد تأسفت المناضلة والمجاهدة لويزة ايغيل احريز لهذا السكوت المطبق من طرف الحكومة الجزائرية، وقد أصدرت كتابا كشهادة حية عن التعذيب الذي تعرضت له على يد زبانية جنرالات فرنسا ماسو وبيجار وقد ورد اسم هذه المجاهدة وكتابها واعترافاتها وشهاداتها حول ما سلط عليها من عذاب الاستعمار الفرنسي وها هو آيت أحمد الزعيم التاريخي يدلي برأيه في هذا الموضوع ويحاول المساواة بين التعذيب الذي قام به الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتعذيب الذي يتم اليوم تحت ظل حكومة وطنية جزائرية فبالنسبة لآيت احمد إن التعذيب قائم بالأمس واليوم فلا فرق بين ما جرى في عهد فرنسا وفي عهد النظام الجزائري يقول آيت احمد في جريدة " لوموند " « LE MONDE » عدد 14 ديسمبر 2000 " إن التعذيب في الجزائر كالأمس واليوم !! " LA TORTURE EN ALGERIE, AUJOURDHUI COMME HIER وهنا يتلقى الزعيم التاريخي آيت أحمد مع الجنرال خالد

نزار تقريبا مع العلم أن آيت أحمد يمقت خالد نزار والعسكريين وقد عبر آيت أحمد عن هذا السجال بقوله: "إن التعذيب في الجزائر من طرف الفرنسيين لم يبدأ مع حرب التحرير سنوات 1954 - 1962 بل هناك قمع فرنسي آخر جرى في أحداث 8 ماي 1945 ولم يتوقف بعد هذا التعذيب ضد الوطنيين الجزائريين طيلة فترة الوجود الفرنسي في الجزائر - فحوادث 8 مايو أسفرت عن مقتل 45 ألف جزائري، ويستغرب آيت أحمد في هذا الحديث كيف تم تغييب هذه الحوادث في السجال الدائر في فرنسا حول التعذيب في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954، فالوطنيون القدامى لا يزالون يذكرون دائما أربع كوميسارات والبوليس « P.R.G » بوليس المخابرات العامة في فيلا « VILLA DES OISEAUX » الواقعة في مرتفعات الجزائر العاصمة ولكن أيضا لا يزال هؤلاء الوطنيين يتذكرون بعض الوجوه الفرنسية المتضامنة مع الوطنيين الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي وقد تم خنق هذه الأصوات من طرف كبار المعمرين الفرنسيين ونذكر من بين هؤلاء كلود بوردي « CLAUDE BOURDET » الذي قمت أنا شخصيا بتوزيع مقاله في مؤتمر باندونغ سنة 1955، وكان كلود بوردي هذا تساعل في إحدى مقالاته عن وجود " غيستابو فرنسي في الجزائر " !! ويضاف إلى كلود بوردي أسماء شخصيات أخرى مثل المؤرخ الفرنسي بيار فيدال ناكي وجيرمان تيون، وشارل أندري جوليان، " المؤرخ الفرنسي المختص في تاريخ الاستعمار الفرنسي وله عدة كتب حول شمال إفريقيا.

ويؤكد بعض العارفين بمواقف آيت أحمد أن هذا الزعيم التاريخي لا يريد إحراج زميله ليونال جوسبان رئيس الحكومة الفرنسي الحالي والذي يتقاسم معه آيت أحمد عضوية "الأممية الاشتراكية" وهذا يؤكد ما قاله آيت أحمد في هذا التصريح قائلا: "إن أغلبية الشباب الجزائري لم يكن مولودا

حتى في الاستقلال، وعلى هذا الأساس فالذين وصلوا إلى الحكم من الفرنسيين مثل ليونال جوسبان لا يخلون من ماضيهم الجزائري!!.

فإذا كانت الحكومة الجزائرية ومعظم الأحزاب السياسية الجزائرية أمسكت عن الكلام غير المباح فيما جرى من جرائم فرنسية خلال حرب التحرير 1954 - 1962 وما قبل فإن هناك منظمات جزائرية أثرت الحديث في الموضوع ونظمت ندوات في هذا الموضوع مثل منظمة 8 ماي 1945م التي أسسها المناضل بشير بومعزة والذي كان أول من فتح النار على جرائم فرنسا في 1945 وجرائمها في 17 أكتوبر 1961 تحت قيادة مورييس بابون « MAURICE PAPON » عندما تظاهر المهاجرون الجزائريون في شوارع باريس في مظاهرة سلمية احتجاجا على عنصرية مورييس بابون وجرائمه وفرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين في باريس وضواحيها، غير أن بشير بومعزة بعد أن أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ ضرب صفحا عن هذا الموضوع لم يعد يهمله - أو يحتل الصدارة في اهتماماته والجدير بالذكر أن الاستاذ محمد قورصول محله في جمعية 8 ماي 1945 وقد تحركت "منظمة أبناء الشهداء" وطالبت برفع القضية أمام المحاكم ضد الجرائم اللانسانية التي ارتكبتها الجيش الفرنسي تحت أوامر القيادات السياسية في فرنسا.

وفي رأي آيت أحمد فإن تاريخ الثورة الجزائرية قد زيف!! وظهرت طبقة تتمتع بكل الامتيازات، وطبقة أخرى مهمشة سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وقد أوجد النظام الجزائري الحالي نظاما عنصريا شبيه بنظام « INDIGENE » " الأنديجان " "الآهالي" الذي نعرفه في زمن الاستعمار الفرنسي، وهناك اليوم في ظل هذا النظام " أنديجان " « INDIGENE » آخر - ويعتقد آيت أحمد أن الجزائر خسرت في حياتها السياسية شخصيتين بارزتين هما : الشهيد العربي بن مهيدي، الذي قتله جنرالات فرنسا - والشخصية الثانية هو عبان رمضان

الذي قتله « M.A.L.G » LE " مصالح مخابرات عبد الحفيظ بوصوف " فكان الإثنان أعطيا الأولوية للسياسيين على العسكريين وذلك قصد غلق الطريق أمام "العقداء" " الكولونيلات" ولا شك أنه لو بقي هذان الرجلان أحياء لتغيرت ثورتنا "!! ونحن نختلف مع آيت أحمد في هذه الأطروحة، فإن عبان رمضان رحمه الله بماضيه السياسي المعروف لم تكن أطروحته التي استبعد فيها الإسلام والعربية أطروحة تخدم الجزائر، فأثار عبان رمضان بادئة في مؤتمر الصومام وتجلت مواقفه!! ونحن لا نملك أدلة على التهم التي وجهها له علي كافي في مذكراته والتي اتهم فيها عبان رمضان بأنه كان عميلا لفرنسا!!

جنرال جزائري يدلي برأيه في هذا الموضوع:

نشرت جريدة " لأكروا" المسيحية في عددها الصادر في 5 جانفي 2001 اعترافات ووجهة نظر وشهادة للجنرال رشيد بن يلس خريج المدرسة العليا البحرية في باريس، وقد شغل الجنرال بن يلس منصب قائد القوات البحرية الجزائرية منذ سنة 1976 إلى سنة 1981 وهو حاليا ضابط متقاعد .

وهذا رأيه في السجال الدائر في فرنسا حول التعذيب والقتل الجماعي الذي قام به جنرالات فرنسا وجيشها في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 إلى غاية استقلال الجزائر، يقول الجنرال بن يلس " بعد تتبعي للحوار الدائر حول التعذيب الذي جرى في الجزائر خلال حرب التحرير 1954 – 1962 من طرف الجيش الفرنسي، قلت لعل هذا يندرج في إطار الحوار الفرنسي الفرنسي " « DEBAT FRANCO FRANÇAIS » من جهة ومن جهة أخرى قلت أيضا لعل هذا الحوار يستنهض ضمير الذين لهم ضمير لفتح حوار مماثل عندنا في الجزائر، فالجزائريون ليسوا بعيدين عن الاتهام، وأحي في البداية المتقنين والعسكريين الفرنسيين والجنود الذين عملوا تحت قيادة الجنرال "دولابوردير" والذي شجبوا التعذيب والقتل الجماعي الذي ارتكبه جنرالات وجيش فرنسا ومصالحها الأمنية ضد الشعب الجزائري وعلق على اعترافات الجنرال بول أوساريس الذي اعترف بأنه شخصيا قتل بيديه 24 جزائريا والذي ينتظر وهو يدلي بهذه الاعترافات أن يتلقى تهاني وتقديرا على أعماله هذه كما تحدث عن الجنرال ماسو وجرائمه فقال : "إنني أسامح لهذا الجنرال عما ارتكبه من جرائم حسب ما ورد في هذا الاعتراف الذي نقلناه نحن عن جريدة " لأكروا" « LA CROIX » وهو كلام غريب إن كان فعلا صدر من الجنرال بن يلس ولا نعرف له تكذيبا إن اطلع على هذا الحديث. إن الجنرال بن يلس نراه هنا شأنه شأن آيت أحمد يضع جرائم النظام الجزائري وجرائم

الجيش الفرنسي في سلة واحدة!! وهذا يعني حسب كلامه علينا أن نلتزم الصمت مادامنا نحن أيضا قد مارسنا القتل والتعذيب ضد الشعب الجزائري فلا فرق إذن بين النظام الجزائري في الدولة المستقلة ونظام الاستعماري الفرنسي الذي مارس التعذيب والقتل الجماعي للحفاظ على " الجزائر الفرنسية " " داخل الامبراطورية الفرنسية!!"

والنظام الجزائري الذي مارس التعذيب والقتل الجماعي ضد الشعب الجزائري للبقاء في الحكم والحفاظ على امتيازاته ولهذا نجده يقولك :

" أما سكوت الدولة الجزائرية عن التعليق رسميا على الحوار الدائر في فرنسا حول ماضي فرنسا الاستعماري في الجزائر وما تخلله من تعذيب وجرائم وقتل جماعي وتشريد الأهالي وإقامة المحتشدات وحسنا فعلت الدولة الجزائرية عندما آثرت الصمت المطبق كما يقول الجنرال بن يلس لأن الدولة الجزائرية بعيدة كل البعد لتكون النموذج وتدعى الفضيلة ويديها ملطخة بدماء الجزائريين ولا يمكن لهذه الدولة نصب نفسها كشخص يعطي دروسا في احترام حقوق الإنسان" وأضاف بن يلس " أن هناك جرائم ارتكبت ضد الشعب الجزائري في أحداث 5 أكتوبر 1988 وقد أثير هذا الموضوع في حزب جبهة التحرير وكنت أنا شخصا عضوا في المكتب السياسي لهذا الحزب ،وأرى أنه من الضروري إن عاجلا أم آجلا فقع هذا الجرح غير أن هذا أراه بعيد المنال ولا يمكن تحقيقه إلا بعد استبدال هؤلاء الحكام الموجودين في الحكم بغيرهم"

نحن نشاطر رأي الجنرال بين يلس بأن هناك جرائم ارتكبتها النظام الجزائري وتجاوزات فاقت الحدود ضد المواطنين الجزائريين وهناك أبرياء ذهبوا ضحية هذا الوضع ومن حق الوطنيين الجزائريين طرح هذا الموضوع ومناقشته أما جرائم فرنسا في الجزائر فهو موضوع آخر لا يمكن ربطه

بتجاوزات النظام الجزائري في الدولة المستقلة، ونرى اليوم عبر تتبعنا للصحافة الفرنسية إن الحركة هم الآخرون يتحدثون عن الجرائم ضد الانسانية ارتكبتها فرنسا إزاءهم عندما تركتهم وتخلت عنهم تحت رحمة جبهة التحرير وجيش التحرير بل إن بعض هؤلاء " الحركة " اعتبروا قتل حوالي 150 ألف " حركي" من طرف جيش وجبهة التحرير خلال حرب الاستقلال جرائم ضد الانسانية وينسون هم أنفسهم جرائمهم التي ارتكبوها في حق الوطنيين الجزائريين عندما وضعوا أنفسهم في خدمة العدو ضد شعبهم في الجزائر وفي المهجر وقد كان موريس بابون محافظ شرطة باريس 1958 - 1967 في عهد حكومة الجنرال دوغول قد كون كتائب من " الحركة" في ضواحي باريس وزرعهم في الأحياء التي يتواجد فيها الجزائريون بكثرة وارتكبوا من جرائم ما يندي لها الجبين، وسوف يجد القارئ دراسة عن هذا الموضوع في كتاب لنا .

— رائد سابق في جيش التحرير الوطني الجزائري، تعرض للتعذيب من طرف الجيش الفرنسي، يفجر قنبلة في وجهه الذين يحاولون اسدال الستار عن الماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر!!:

في شهادة قيمة أدلى بها الرائد سليمان بوعتبة لجريدة " لأكروا " « LA CROIX » المسيحية عدد 5 جانفي 2001 ما يفند آراء الذين نسوا التاريخ فأنساهم أنفسهم، وأصبحوا لا ينظرون إلى جرائم فرنسا في الجزائر إلا من خلال تصرفات النظام الجزائري، وفي رأي هؤلاء أن لا مجال لنا للحديث عن جرائم فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير وقبلها في 8 مايو 1945 مادمننا نحن أيضا ارتكبنا جرائم في حق الشعب الجزائري واعتقد أن هذا ضلال وتضليل مبين لا يمكن السكوت عنه ومن حق الرائد سليمان بوعتبة

الذي كان جنديا من جيش التحرير وتعرض للتعذيب ، ورغم مرور أكثر من 40 سنة على ما جرى له من تعذيب فإن ذاكرته التاريخية مازالت حية وهو لا يريد أن ينسى، وكيف ينسى يقول بهذا الصدد: " عندما أسمع الجنرال بيجار سفاح الجيش الفرنسي السابق في الجزائر يتحدث متجاهلا ما ارتكبه من تعذيب وقتل جماعي لشعبنا أشعر برغبة تحذوني للذهاب فورا للبحث عن هذا المجرم - ويضيف " إذا كان بعض من زملائي بعد الاستقلال يطمون بالحصول على رتبة جنرال في الجيش الجزائري، أو يصبحون رجال أعمال، فأنا كنت عكس هؤلاء معا، فقد كان مشروعني هو تنظيم عملية اصطياد مجرمي الحرب من ضباط فرنسا الذين مارسوا التعذيب ضد شعبنا ومن هؤلاء الضباط الذين كانوا في مشروع الرائد سليمان بوعتبة هم:

بيجار BIGEARD - وماسو MASSU وأوساريس AUSARESSE وضباط آخرون تابعون لمكافحة الجوسسة «D.S.T» ومن هؤلاء جوزيف لوفريدو «JOSEPH LE FFREDO» والنقيب ليجي «CAPITAINE LEGER» وقد قمت برحلات عديدة إلى فرنسا خلال سنوات (1970 - 1972) وقد استطعت خلا لهذه الفترة تحديد مكان هؤلاء المجرمين وعندي شبكتي التي كانت مستعدة لاختطافهم وترحيلهم إلى الجزائر كما فعل اليهود من خلال "الموساد" تتبع مجرمي الحرب المعروفين بتعذيب اليهود خلال الحكم النازي إن الفرنسيين يريدوننا أن ننسى ما فعلوا في بلادنا أما أنا كضابط متقاعد 68 سنة سنة 2001 م لم أنس فقد شرعت بعد الاستقلال بالانكباب على جمع الوثائق واشتريت بثمان باهظ "أرشيف" هام من فرنسا يتعلق بما جرى في الجزائر من طرف الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير 1954 - 1962 م

وينبغي أن نعلم أن اتفاقية ايفيان " الموقعة بين الجزائر وفرنسا سنة 1962 لم تصدر العفو عن مجرمي الحرب، ومن حق سليمان بوعتبة

« SLIMANE BOUATBA » ألا ينسى وقد كان ضحية للتعذيب من طرف الجيش الفرنسي ففي سبتمبر 1957 وفي مدينة « THIERS » الآن تسمى "القادرية" وهو عائد من تونس على رأس كتيبة جلبت معها السلاح فألقي عليه القبض من طرف الجيش الفرنسي وكان يعتقد أن الجيش الفرنسي سوف يعامله كعسكري وخاصة وكان هو يرتدي الزي العسكري لجيش التحرير وتحت أمر بمهمة وقع من طرف الشهيد عميروش الذي أصبح فيما بعد مسؤولا عن جيش التحرير في منطقة القبائل برتبة عقيد - ولكن سرعان ما اكتشف الرائد سليمان بوعتبة أنه كان بعيدا عن الواقع فكيف يتسامح هؤلاء مع " الفلاقة" قطاع رؤوس البشر !! وكان مصير الرائد سليمان بوعتبة أن وُضع في مكان سري لمدة ثلاثة أشهر وظل أسابيع وأسابيع عرضة للتحقيق والتعذيب من طرف جماعة من فرقة « D.O.P » في مزرعة بالقرب من تيزي وزو وظل عدة أيام مسجوناً في هذه المزرعة وفي برميل للكحول "الخمير" ثم في مركز " « D.S.T » في " أير دو فرانس بالجزائر العاصمة حيث تعرض في هذا المكان لأنواع من التعذيب بالكهرباء وبالغطس في الماء واستعمال خرطوم الماء في الفم وفضل الرائد سليمان بوعتبة عدم المضي في إعطاء التفاصيل حول أنواع التعذيب التي تعرض وكان حقا مصيري الموت لولا عناية الله التي أرادت أبقائي حيا إلى اليوم!! ولكن كل هذا لم يحل بيني وبين استئناف نشاطي الثوري في العاصمة في وقت بات فيه وجود جبهة التحرير ضئيلا عقب ما جرى في " معركة الجزائر" وما تخللها من القاء القبض على أهم عناصر التنظيم في العاصمة، ولا يزال الرائد سليمان بوعتبة يحتفظ بقصاصات من صحافة الاستعمار تتحدث عنه وكيف فر من محكمة الجزائر خلال محاكمته في نوفمبر 1961 وكان الرائد سليمان قد أدلى باعترافه هذا في صحيفة "لاكروا" « LA CROIX » الصادرة في الجمعة 5 جانفي 2001 بباريس وسجل هذا الاعتراف أمين قاضي وأنا لم

أقم بترجمة الاعتراف كاملا مركزا على الجوانب الهامة في هذا الاعتراف
كما أنني من جهة أخرى لم أرد كامل التصريحات التي صدرت عن أحزاب
وبعض الشخصيات الوطنية وما أريد قوله والتأكيد عليه هو أننا مقصرون
وأننا أناس سرعان ما ننسى حتى أكاد أقول في بعض الأحيان أننا شعب بلا
ذاكرة، ولا أبالغ إذا قلت بأن الفضل الكبير في فتح ملف جرائم فرنسا في
الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى المناضل بشير بومعزة، الذي أسس جمعية
8 ماي 1945 م وأخذ يجمع الوثائق التي تدين الفرنسيين في حوادث 8 ماي
1945 وفي 17 أكتوبر 1961، كما أن المجاهدة لويقات ايغيل احريز لعبت دورا
في تحريك ملف جرائم فرنسا في الجزائر وأصدرت كتابا حول شهاداتها في
الموضوع



ملاحق

الملحق الأول

هذا الملحق يتضمن بعض الوجوه السياسية الفرنسية وليس كل الوجوه التي لعبت دورا قذرا في الحرب ضد شعبنا في الجزائر فترة ثورة نوفمبر 1954 – 1962م جلهم ماتوا – وخلفوا وراءهم صفحات سوداء في حياتهم السياسية الماطخة بدماء شعوب آثرت الموت على العبودية – وفضلت العيش في كنف الحرية على العيش في ظلم الاحتقار والهوان.

إن التاريخ لا يرحم هذه الزمرة التي وضعت نفسها في خدمة الظلم والظالمين واستأثرت بكراسي الحكم فوق جماجم الملايين من الشهداء، وساندت الاستعمار في مخططاته بل كانوا هم جزء من أدواته في قهر الشعوب وليس هدفي في هذا الملحق تقديم كل الشخصيات الفرنسية من مدنيين سياسيين وعسكريين الذين ساهموا سياسيا أو عسكريا في إذلال شعبنا وإيهانة كرامته – وانتهاك حقوق الانسان – فاستحق هؤلاء جميعا منّا اللعنة إلى يوم الدين وقد لعنهم التاريخ قبل أن نعلنهم نحن!!

وجوه سياسية فرنسية قادت حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري خلال حرب التحرير 1954 – 1962:

1) روبير لاكوست 1898 – 1989:

مناضل "اشتراكي" في الحركة النقابية الفرنسية «C.G.I» قبل الحرب العالمية الثانية أسس " حركة تحرير شمال فرنسا" خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية – وممثلا للجنرال دوغول في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي 1944

– أصبح وزيرا للانتاج الحربي في حكومة الجنرال دوغول

– انتخب نائبا " اشتراكيا" لمنطقة دوردون «DORODOGNE»
1946 – 1968 .

– شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة.

– عينه غي موللي وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية فيفري 1965 إلى غاية 15 أفريل 1958 وذلك خلال 3 حكومات متعاقبة – صاحب مقولة:

" الربع ساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية وباعت تنبؤاته بالفشل – واستقلت الجزائر واندحر الاستعمار الفرنسي في الجزائر

2) غيي موللي 1905 – 1975 GUY MOLLEI

شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال فرنسا وهو أيضا

من الشمال وبالضبط من مدينة " أراس " «ARRAS»

– انتخب رئيسا لبلدية أراس مسقط رأسه سنة 1954 انتخب نائبا في البرلمان

الفرنسي 1946 – 1969 والكاتب العام لـ «SFIO».

وفي عهد غي موللي تم تعيين الشيخ حمزة بوبكر عميدا لمسجد باريس من 1957 وظل على رئاسة عمادة مسجد باريس إلى غاية 1982 - وقد كافأه غي موللي على خدماته التي أداها للاستعمار الفرنسي في الجزائر عندما كان نائبا في البرلمان ممثلا لمنطقة الصحراء وهو الذي بذل كل جهوده من أجل فصل الصحراء عن الجزائر والعمل على تعيينه مسؤولا عن الصحراء وقد ورث ابنه دليل بوبكر عمادة مسجد باريس بدعم من حكومة الجزائر في ظل سياسة جزائرية عمياء.

شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، وفي حكومة اليونان بلوم " الاشتراكية " عين رئيسا للحكومة سنة 1956 - وقد لعب دورا قذرا في الحرب ضد الجزائر بينما كان في البدء يعتبر هذه الحرب " حرب غبية وبدون مخرج "

« GUEREE IMBECILE ET SANS ISSUE »

ومع ذلك قبل في أن يرأس حكومة في ظل هذه الأوضاع وأن يطلب سلطات خاصة للقضاء على الثورة الجزائرية وقد صوت الشيوعيون هم الآخرون في سبيل منح سلطات خاصة لغي موللي

شاركت حكومته في الحملة البريطانية - الفرنسية ت الاسرائيلية ضد مصر في نوفمبر 1956.

— ولد فرانسوا ميتيران في 25 أكتوبر 1916 في مدينة "جانناك"

. « JARNAC »

— عين في سنة 1947 وزيرا لقدماء المحاربين في حكومة "رامادي"

. « RAMADIER » .

— شغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة!!

— في سنة 1953 استقال من حكومة "لانيال" « LANIEL » بسبب

خلع سلطان المغرب محمد الخامس من عرشه !!

— شغل منصب وزير للداخلية في حكومة مونديس فرانس

. 1954—1955.

— ومن سنة 1956 إلى سنة 1957 شغل منصب وزير العدل وفي ظل

منصبه هذا سكت عن جرائم وقعت في الجزائر وكان على علم بكل ما جرى من جرائم.

كان خصما لدودا للجنرال دوغول وله نصيبه الأكبر في الجرائم التي

ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954 - 1962 ولم

يحتج عن هذه الجرائم ولم يستقل احتجاجا على هذه الجرائم وهو وزير

للداخلية والعدل .

— في 10 مايو 1981 انتخب رئيسا للجمهورية وكان نجم فرانسوا

ميتيران قد سطع في " مؤتمر إيبيناى سورسان " « EPINAY - SURSEINE »

الذي انعقد في هذه المدينة الواقعة شمال باريس والتابعة للولاية 93 SEINE ST DENIS وذلك خلال الأيام [11 - 12 - 13 - جوان 1971] تحت شعار: مؤتمر وحدة الإشتراكيين «L'HUNITE DES SOCIALISTES» وكان هذا المؤتمر قد عبد الطريق أمام ميتران للوصول إلى الحكم والبقاء في منصب رئاسة الجمهورية مدة 14 سنة رغم مرضه الخطير فأصر على البقاء في الحكم رغم الداء والأعداء إلى أن انتهت عهدة رئاسته.

يلقبه السياسيون الفرنسيون بأمير الميكيفيلين في الألاعب السياسية، تميزت فترة حكمه بإطلاق العنان للشخصيات اليهودية التي احتلت أهم المناصب السياسية من أمثال جاك لانغ - و جاك عتالي - وبادانتير - ولوران فاببوس، ورغم ذلك لم ينج من هجومهم فقد روى دورميسون عضو الأكاديمية الفرنسية أن فرانسوا ميتران قد صرح له وهو يهودي أيضا أن هناك "لوبي يهودي كبير في الحكومة الفرنسية!! ورغم صداقته لليهود ومصاهرته لهم، فلم يستطع اليهود انتزاع اعتراف فرنسا رسميا بالجرائم التي ارتكبت في حق اليهود خلال الحرب العالمية الثانية في حين اعترف لهم بذلك الديغولي جاك شيراك الذي لم ينس له اليهود هذا الاعتراف الذي لم يجرء عليه زعيم سياسي فرنسي واحد قبله أي قبل جاك شيراك الذي لم يجرء على الاعتراف بجرائم فرنسا على الجزائر بل إنه قال في إحدى تصريحاته: "إن فرنسا لم تعمل في الجزائر سوى الشيء الحسن!! ماشاء الله!!"

فرانسوا ميتران والمهاجرون :

— عزم فرانسوا ميتران عند وصوله إلى الحكم وانطلاقا من عودته في حملته الانتخابي أنه سوف يعمل على السماح للمهاجرين بالمشاركة في الإنتخابات البلدية كـ "منتخبين" بالفتح، ومنتخبين بالكسر، إلا أنه لقي في ذلك

معارضة شديدة من اليمين الفرنسي بجناحيه المعتدل والمتطرف، وتراجع عن ذلك معلنا أن الشعب الفرنسي لم ينضج بعد!! عكس بلدان أوربية مجاورة سبقت فرنسا في هذا المجال بسنوات عديدة ك: "هولوندا - وبلجيكا - والسويد -".

وفي بداية اعتلاء فرانسوا ميتران سدنة الحكم في مايو 1981 قام بتسوية ملفات لحوالي 300 الف هاجر يعيشون في فرنسا بطريقة غير شرعية، كما أعاد فرانسوا ميتران إحياء قانون 1901 والقاضي بالسماح للأجانب في فرنسا بتأسيس جمعيات ثقافية، وعلى ضوء ذلك ظهرت عدة محطات إذاعية جهوية للمهاجرين منها "إذاعة فرنسا مغرب" «RADIOFRANCEM» و"إذاعة الشمس «RADIO SOLEIL» و "إذاعة الشرق" «RADIO ORIENT» التي يملكها الملياردير اللبناني رفيق الحريري، وتذيع باللغتين الفرنسية والعربية وهي من أقوى و أشهر الإذاعات الجهوية للمهاجرين وتملك شبكة من المراسلين في العالم ومنها الجزائر، وتهتم بصفة خاص بأقطار المشرق العربي .

— مات فرانسوا ميتران في جانفي 1996، بسبب مرضى السرطان في مئانته، وقد خلف وراءه عدة مشاريع ضخمة أنجزت في عهده أبرزها: "المكتبة الوطنية" التي اليوم تحمل اسمه، وهي موجودة في طوليبياك" الحي الثالث عشر من باريس 13° PARIS وأبيزا الباستيل — وقطار «T.G.V» وهو من أسرع القطارات في العالم.

— وفي عهده تم تدشين "معهد العالم العربي في باريس وأقواس الدفاع والذي تم إنجازه في عهده، في حين كانت الفكرة للرئيس جيسكار ديستان.

وفي عهده أيضا تمت زيارة أول رئيس جزائري لباريس وهو الرئيس الشاذلي بن جديد الذي دشّن خلال هذه الزيارة افتتاح المركز الثقافي

الجزائري بباريس في نوفمبر 1983 وكان مولعا بإقامة المشاريع الكبرى في باريس لتخليد اسمه!

وثائق جديدة تدين فرانسوا ميتران خلال وجوده على رأس وزارة العدل وحامل الأختام في حكومة غي موللي سنة 1956 :

نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية في عددها 31 أوت نقلا عن مجلة "لوبوان" "LE POINT" أن فرانسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل وحامل الأختام في حكومة غي موللي "GUY MOLLET" الإشتراكي من أيفري 1956 إلى غاية 12 جوان 1957 وهي الفترة التي احتدت فيها الثورة الجزائرية وزادت فرنسا من بطشها ضد الشعب الجزائري، كان قد صادق شخصيا على أكثر من 30 حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة التحرير الجزائرية، ولم يعارض ميتران أول حكم بالإعدام يصدر على وطنيين جزائريين وقا اثنان من الصحفيين من مجلة "لوبوان" فرانسوا مالي "FRANÇOIS MALLYE" وفيليب هودار « PHILIPPE HOUDART » في تحقيقهما الذي صدر في "لوبوان" في 3 أوت 2001 أن فرانسوا ميتران لم يتورع على الموافقة على أحكام الإعدام ضد الوطنيين الجزائريين خلال فترة احتلاله لمنصب وزير العدل وحالم الأختام إذ أنه من بين 45 حكم بالإعدام صدرت في حق الوطنيين الجزائريين هناك 7 فقط شملهم عفو فرانسوا ميتران أما الباقون فقد نفذ فيهم حكم الإعدام بمصادقة وزير العدل ميتران، وقد استعان الصحافيان بـ "أرشيف وزارة العدل" الذي لم ينشر. وهناك حوالي (222 مناضل من جبهة التحرير ثم إعدامهم إما شنقا أو رميا بالرصاص خلال 1956 – 1962) وذلك في ظل منح حكومة غي موللي سلطات خاصة لتتمكن من القضاء على الثورة الجزائرية ويقول المؤرخ

الفرنسي سيلفي ثينو « SYLVIE THENAULT » في كتاب بعنوان :
"العدالة والقضاء في حرب الجزائر"

« UNE DROLE DE JUSTICE LES MAJISTRAT DANS LA GUERRE D"ALGERIE »ED LA DECOUVERTE

بأن حكومة غي موللي طبقت حكم الإعدام وفي 19 جوان 1956 وكان الثوار الأوائل « REBELLE » حسب التسمية الفرنسية التي كانت تطلقها على ثوار حرب التحرير الذي جرى تطبيق الحكم عليهم هما: عبد القادر فرّاج وأحمد زبّانة " وتم إعدامهما بالمقصلة، وهما الضحايا الأوائل في الجريمة من جرائم فرنسا في الجزائر التي لا يمكن أن يحصيها كتاب واحد.

والغريب أن فرانسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل وحامل الأختام في حكومة غي موللي " GUY MOLLET « الاشتراكي خلال فترة 1956 إلى غاية 1957 قد صادق على عدة أحكام بالإعدام في حق الوطنيين الجزائريين هو شخصيا الذي ألغى حكم الإعدام ما أن وصل إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية في 10 مايو 1981 وبالضبط في 9 أكتوبر من نفس العام وقد احتفل أسلافه الاشتراكيون في 9 أكتوبر 2001 بهذه المناسبة واعتبروا ذلك نصرا مبينا لفترة حكمهم وهم الذين كانوا في الحكم خلال حرب التحرير في الجزائر، وعرف عهدهم بإصدار أحكام الإعدام ضد الوطنيين الجزائريين بالجملة وكان غي موللي " GUY MOLLEI « وميتران الإشتراكيان هما فرسان الأحكام يدعمهم ثالثهم روبرت لاکوست المقيم العام بالجزائر والذي كان يعرف كل التفاصيل حول الموضوع وأثر السكوت عن الكلام غير المباح، وينسى ليونال جوسبان " الاشتراكي " تصريحاته ومواقفه ازاء الجرائم التي ارتكبت في ظل حكومات بلاده المتعاقبة ورفقائه الاشتراكيين بالخصوص، وقد رفض ليونال جوسبان فكرة انشاء لجنة برلمانية للتحقيق في

جرائم فرنسا خلال ثورة نوفمبر 1954 – 1962 عندما كان جيش وضباط بلاده يمارسون التعذيب والقتل الجماعي في حق الشعب الجزائري.

PIERRE MENDES FRANCE

بعد هزيمة فرنسا الساحقة في معركة " ديان بيانفو " (DIEN BIEN PHU) في الفيتنام على يد بطل الفيتنام الجنرال جياب المعروف بمقولته المشهورة (إن الاستعمار تلميذ غبي) وجدت نفسها مضطرة للتفاوض مع ثوار الفيتنام وإخراج فرنسا من مستنقع الحرب القذرة التي تخوضها ضد الشعب الفيتنامي، وقد عقد مونديس فرانس على إنهاء هذه الحرب للتوجه لتسوية مشاكل المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي وقد افتتحت المفاوضات بين الفرنسيين والفيتناميين في جنيف في 26 أبريل 1954 وانتهت في 17 جوان وتوصل الطرفان إلى اتفاق لوضع حد للحرب بين الطرفين، وفقدت فرنسا إحدى مستعمراتها الهامة في آسيا، وذلك بعد حروب دامية تكبد الفرنسيون فيها خسائر جسيمة ظلت تلاحق جنرالات فرنسا الذين خسروا الحرب في أدغال الفيتنام، فعزموا على كسب معركة فرنسا في الجزائر والإبقاء على الجزائر فرنسية !!

وكانت للسياسي الفرنسي مونديس فرانس " وهو من أصل يهودي " فكرة ضرورة تسوية مشكلة تونس فأجرى اتصالات مع الباي ثم قادة الحزب الحر الدستوري برئاسة الحبيب بورقيبة وتوصل الطرفان إلى إبرام اتفاق يتم بموجبه الاعتراف باستقلال تونس الداخلي وبينما مونديس فرانس منغمسا في تسوية القضية التونسية يفاجأ بزلزالين في الجزائر – زلزال الأصنام – والذي قال عنه مونديس فرانس " إنه كارثة هزت الضمير الفرنسي الذي هزته هذه المأساة وقد عبر الفرنسيون عن تضامنهم مع السكان حول هذه الكارثة !!

والزلازل الثاني وهو الأخطر والذي مس كامل التراب الوطني الجزائري وهو اندلاع ثورة نوفمبر 1954 التي زلزلت الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، غير أن مونديس فرانس الذي فاجأته هذه الثورة نراه يصف ما جرى بأنه عنف آخر تتعرض له هذه المدينة وهو عنف وارهه مجموعة من " المجرمين" وناشد الأمة الفرنسية أن تؤكد تضامنها مع هذه الآلام لمواجهة قوى التخريب، وأضاف قائلاً: " على الفرنسيين في كافة ولايات الجزائر سواء كانوا من أصل الميتروبول أو مسلمون على هؤلاء جميعاً أن يعلموا أنهم ليسوا وحدهم في هذه المحنة الأليمة التي يجتازونها وأن فرنسا كلها معهم وكلها تتأسف لهذه " الحوادث" وأن هناك نجدات عسكرية فرنسية إضافية أرسلت إلى الجزائر على جناح السرعة ولا تتساهل ولا نتردد من جانبنا كحكومة - ولا يوجد هناك حل وسط - وهذا الكلام ينبغي أن يعرف هنا وهناك - فلا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفء عن السلام الداخلي للأمة، وفيما يتعلق بوحدة الجمهورية إن الولايات الجزائرية الثلاثة DEPARTEMENTS 3 تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية !! إن سكان هذا البلد فرنسيون بصورة لا تقبل الجدل انهم ممثلون في البرلمان الفرنسي فلا توجد حكومة ولا برلمان فرنسي يمكن أن يتخلى عن هذا المبدأ.

الملحق الثاني

كتاب ومفكرون وصحافيون فرنسيون وقعوا على لائحة تحمل اسم (121 شخصية) وذلك في سبتمبر 1960، وعرفت هذه اللائحة بلائحة 121 شخصية. يمثلون مختلف التيارات والأفكار السياسية اجتمعوا جميعا على فكرة التنديد بالحرب القذرة التي تخوضها الحكومة الفرنسية بلا هوادة ضد الشعب الجزائري وقد جاء في ديباجة هذه اللائحة "إننا نحن الكتاب والمثقفون والإعلاميون الموقعون على اللائحة التي تتدد فيها بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، ونحترم إرادة الشعب الجزائري وقضيته العادلة وكفاحه من أجل الاستقلال، وتحطيم النظام الاستعماري وهو هدف كل الرجال الأحرار، وقد اخترت عدد من الأسماء التي تضمنتها "لائحة 121 شخصية" مقتصرًا على بعض الاسماء المعروفة والمتداولة في الأوساط السياسية والإعلامية : دون ابراز كامل الأسماء:

روبير بارا " ROBERT BARRA 1919 – 1976 "

صحافي مناضل مناهض للاستعمار كان صحافيا في جريدة "تيموانياج

كريتيان" **TEMOIGNAGE CHRETIEN**

كان من الشخصيات التي وقفت بشدة سنة 1952 إلى جانب كفاح الشعب المغربي ومن السابقين الأوائل في نصرته الجزائريين وكان منزله في « DAMPIRE » "دامبير" مأوى لعشرات المناضلين الجزائريين، وكذلك الحال بالنسبة لحرمة دونيز بارا « DENISE BARRA 1923 - 1995 " وكانت معادية للاستعمار وتعاونت في السنوات الأخيرة مع إعلام "ودادية الجزائريين

بأوروبا " إلى أن توفيت !! وقد آوت في منزلها عدة مناضلين من جبهة التحرير .

سيمون دوبوفوار: صديقة جان بول سارتر التي ناصرت قضايا العالم الثالث ووقفت مع الثورة الجزائرية - لها عدة كتب منها " الجنس الآخر " وقوة الأشياء " ترجمت بعض أعمالها إلى اللغة العربية "

DANIEL GUERIN : دانيال غيران :

صحافي وكاتب والصديق الحميم للرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة.

CLAUDE LANZMAN : كلود لانزمان :

رئيس تحرير مجلة " الأزمنة الحديثة " ورفيق سارتر .

J . P. SARTER : جان بول سارتر :

الفيلسوف الفرنسي الوجودي وصاحب كتاب " الوجود والعدم " ترجمه : " عبد الرحمن بدوي إلى العربية " كما ترجم كتاب " عارنا في الجزائر " وترجم له : غنيمي هلال كتاب " ما الأدب " وجان بول سارتر طبع عصره بنشاطه وقد رفض جائزة نوبل وما أدراك ما جائزة نوبل .

ANDRE MANDOUZE : أندري ماندوز :

ألف كتابا على الثورة الجزائرية بعنوان :

" الثورة الجزائرية من خلال النصوص "

« LA REVOLUTION ALGERIENNE PAR LES TEXTES

وشارك بعدة مقالات في مجلة " الوعي المغاربي "

JEAN PIERRE VIDAL NAQUET : جان بيير فيدال ناكي :

مؤرخ وكاتب له عدة كتب حول التعذيب وجرائم فرنسا في الجزائر، وهومن أنصار الثورة الجزائرية، وكان في مقدمة الكتاب الذين فضحوا أساليب الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ANDRE BRETON

أندري بروتون:

مؤسس مذهب السورالية في فرنسا وامتد آثاره إلى العالم وكانت مصر في الوطن العربي أول بلد للسورالية وكان بروتون معاديا للاستعمار وهاجم الشيوعيين أيضا.

وهذه أسماء أخرى في قائمة 121 شخصية تابعة للأسماء الوارد ذكرها:

10 — مارغاريت دوراس: MARGUERITE DURAS

11 — سيمون دريفوس SIMON DREYFUS

12 — موريس بلانشو MAURICE BLANCHO

13 — أرسان بونافوس ARSENE BONNAFOUS

14 — فرانسوا ماسبيرو F. MASPERO

ناشر وكاتب وصاحب مكتبة ومناهض للاستعمار له مواقف لا تنسى له إزاء الثورة الجزائرية، وهو الذي نشر كتاب: " الحركة في باريس " وكتاب آخر حول جرائم 17 أكتوبر 1961 من طرف موريس بابون وأصدرهما في كتاب واحد سنة 1961 وصادرتهما شرطة موريس بابون — وشارك هو كشاهد على جرائم بابون — سنة 1961 .

DR. RENE TZANK

15 — الدكتور روني ترانك

MAURICE PONS

16 — موريس بونس

ANDRE FRENAUD

17 — أندري فرينو

ALFRED ROSMER

18 — ألفرد روسمر

DR THEODORE FRANKEL

19 — ثيودور فرانكل

LOUIS GERNET

20 — لوي جارني

RENE ZAZOU

21 — روني زازو

SIMON SIGNORET

22 — سيمون سينيوري

ملاحظة: هذه الأسماء التي أوردتها هي القائمة التي تضم 121 شخصية فرنسية التي أصدرت إعلانا في 4 سبتمبر 1960 والمعروف بـ :

« LA DECLARATION DE 121 - 4 SEPTEMBRE 1960 »

ويتضمن طلب العصيان المدني والفرار من الجيش الفرنسي من أجل عدم المشاركة في الحرب القذرة التي تدور رحاها في الجزائر ضد الشعب الجزائري وقد وقع عن هذا الإعلان كما ذكرنا 121 شخصية من كتاب وأطباء وفنانين وصحافيين — كلهم أجمعوا على مناهضتهم للحرب في الجزائر ولم أورد شخصا كامل هذه الأسماء مكتفيا ببعض الأسماء المعروفة على نطاق واسع محليا وعالميا والغريب أن بعض الشخصيات الفرنسية من كتاب وحرف مختلفة لم يستسيغوا (إعلان 121) فنشر هؤلاء إعلانا مضادا يدافعون فيه عن الجيش الفرنسي ويصفون كلمة " الشعب الجزائري " بين قوسين!! كما تحدث هؤلاء عن " المهمة التحضيرية الإجتماعية الانسانية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر والتي لا تخفى على أحد كما يقول هذا البيان الذي هو دعوة للنشر والإبقاء على الاستعمار الفرنسي في الجزائر ليواصل عملياته التحضيرية" ويا لها من رسالة وبئس الرسالة، وقد حشد هؤلاء جميعا كثيرا من التوقيعات تناهض إعلان 121 ونجد أسماء لكتاب وأطباء

ومهندسين وصحافيين وقد احتل بيان هؤلاء صفحة ونصف تقريبا ليؤكدوا
للعالم بأن حزب الشيطان أقوى، ونحن نؤمن بقوله سبحانه وتعالى :
"إلا أن حزب الله هم الغالبون " صدق الله العظيم

الملحق الثالث

قائمة بأسماء شخصيات لجنة "12" التي طالبت من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر

تقدمت لجنة تتكون من 12 شخصية سياسية وفكرية فرنسية بطلب إلى رئيس الجمهورية جاك شيراك ورئيس الحكومة ليونال جوسبان بالإعتراف رسميا بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري خلال سنوات (1954 – 1962) وتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه الجرائم ونشر ذلك أمام الرأي العام الفرنسي حتى يكون على بيّنة من الأمر فيما جرى من جرائم باسمه في الجزائر!! وقد أطلقت هذه الشخصيات على اسمها " لجنة 12" لأنها تتكون من 12 شخصية سياسية وفكرية ونضالية وهذه قائمة بأسمائهم:

1 – هنري علاق: مدير تحرير جريدة " الجزائر الجمهورية 1950 – 1955

ALGER REPUBLICAIN الناطق الرسمي باسم " الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A والذي تعرض للتعذيب من طرف المظليين الفرنسيين، وقد أصدر كتابا عرض فيه قصة التعذيب الذي تعرض له وهو بعنوان " السؤال"

2 – جوزيت أودان : زوجة موريس أودان الوارد ذكره وهو أستاذ في العلوم ومن الحزب الشيوعي الجزائري والذي تشير بعض الدلائل أن الضابط شارني الذي مات في 1995 هو الذي تولى قتل أودان " شنقا!!"

وقد أطلقت الجزائر اسمه على ساحة وسط العاصمة تحمل اسم "موريس أودان" MAURICE AUDIN تخليداً لكفاحه وموقفه البطولي في سبيل تحرير الجزائر .

2 – نيكول دريفوس : وهي محامية معروفة في أوساط المناضلين خلال حرب التحرير في الجزائر وفي فرنسا وشاركت في عدة ندوات في الجزائر حول التعذيب وتعتبر ما ارتكبه فرنسا في الجزائر من جرائم بأنها جرائم ضد الإنسانية وليست مجرد جرائم حرب كما يدعي البعض من الفرنسيين

4 – جيزال حللمي: وهي أيضاً محامية معروفة دافعت بشدة عن المناضلات والمناضلين الجزائريين خلال حرب التحرير وخاصة جميلة بوحيرد وبوباشا.

5 – سيمون دولابورديير: زوجة الجنرال الفرنسي الراحل الجنرال دولابورديير الذي استقال من الجيش الفرنسي احتجاجاً على الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي وقيادته ضد الشعب الجزائري وقد عوقب زوجها على ذلك.

6 – بيير فيدال ناكي : وهو مؤرخ فرنسي له مواقف مشهودة في سبيل الدفاع عن قضية الجزائر وله عدة كتب ودراسات حول الجرائم الفرنسية.

7 – غابلان بيشت:

8 – مادلين روبيريو : مؤرخة ولها عدة كتب ومقالات حول الجزائر.

9 – لوران شفارتز

10 – جان بيير فيرنو.

11 – نوال فافير لبي

12 – جيرمان تيون : وهي مختصة في منطقة الأوراس التي عاشت فيها سنوات كما عاشت في الجزائر العاصمة خلال حرب التحرير وكان لها موقف حسن من قضايا الشعب الجزائري وكفاحه غير أنها في حديثها مع الصحفي الفرنسي جان لاکوتور الذي صدر في كتاب حول سيرتها الذاتية بعنوان : **LA TRAVERSE DU MAL** والذي صدر عن منشورات ARELA سنة 1997 .

وقد ورد في ص 113 من هذا الكتاب أن كلا من ياسف سعدي والشهيد علي لابوانت من " إرهابي الجزائر " أو من " قادة الإرهاب في الجزائر "

LES DEUX HOMMES SONT LES CHEFS DES TERRORISTE D'ALGER

وهو كلام غريب يصدر من امرأة عانت التعذيب من النازيين خلال مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا وتصف المجاهدين " علي لابوانت " و" ياسف سعدي " بأنهما من رؤساء " الإرهاب " في الجزائر العاصمة!! والجدير بالذكر أن قائمة الشخصيات 12 نشرت في جريدة لومانيتي L'HUMANITE اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي P.C.F. في 31 أكتوبر 2000 م ولكن الحكومة الفرنسية لم تستجب للجنة 12 ولا لندائها فقد رفضت الحكومة والجمهورية معا الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر وشجبها، كما أن كلا من رئيس الجمهورية – والحكومة رفضا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فيما جرى من جرائم خلال ثورة نوفمبر 1954 – 1962

الملحق الرابع

موقف الرأي العام الفرنسي من جرائم فرنسا في الجزائر

خلال حرب التحرير 1954 - 1962

هناك 3 من 5 من الفرنسيين يدينون بشدة جرائم الجيش الفرنسي وضباطه اثناء الثورة الجزائرية - مقابل واحد على اثنين يتمنون الملاحقة للذين ارتكبوا هذه الجرائم ، ومعاقبتهم على جرائمهم التي ارتكبوها في الجزائر وكانت شهادة لويشات ايغيل أحرز في 20 جوان 2000 قد قدمت شهادتها عما لحقها من تعذيب من طرف الضباط الفرنسيين سنة 1957، ونشرت صحيفة LE MONDE "لوموند" هذه الشهادة التي كانت بداية لفتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر وفي 31 أكتوبر 2000 نشرت جريدة " لومانيتي " « LHUMANITE » اللسان المركزي للحزب الشيوعي الفرنسي P.C.F نداء وجهته 12 شخصية فرنسية إلى كل من رئيس الجمهورية جاك شيراك ورئيس الحكومة الفرنسية طالبوا في هذا النداء من الحكومة الفرنسية الاعتراف باقتراح جرائم ضد الشعب الجزائري من طرف الجيش والضباط الفرنسيين ، وإدانة مرتكبيها وفي 23 نوفمبر من نفس العام فتحت صحيفة "لوموند" صحافتها لشهادة كل من الجنيرالين ماسو وأوساريس وكانت مناسبة هامة لتوسيع دائرة الجدل والحديث والمناقشات حول قضية التعذيب وجرائم القتل الجماعي من طرف الجيش الفرنسي وضباطه، وكان الزاماً على الاعلام الفرنسي فتح صفحاته للرأي العام الفرنسي من مختلف شرائحه، واتجاهاته، وميوله الحزبية.

لمعرفة موقفه بالضبط من الجدل الدائر حول ملف جرائم فرنسا في الجزائر التي مر عليها حوالي نصف قرن - وقد كلفت صحيفة " لوموند " مكتب سبر

لمعرفة موقفه بالضبط من الجدل الدائر حول ملف جرائم فرنسا في الجزائر التي مر عليها حوالي نصف قرن - وقد كلفت صحيفة " لوموند " مكتب سير الرأي العام " « B.V.A » إجراء تحقيق لفائدة الجريدة حول الموضوع ومعرفة مواقف كافة الاتجاهات السياسية، وقد شرع مكتب سير الآراء العام خلال يومي 24 - 5 نوفمبر 2000 في إجراء هذا التحقيق الذي شمل عينة تمثل مختلف الاتجاهات وتتكون من (976 شخصا) تمت المكالمة معهم هاتفيا.

وقد تبين بعد سير الرأي العام أن قضية ما جرى في الجزائر خلال سنوات 54 - 62 من طرف الجيش الفرنسي لم يعد تابو " في رأي الشعب الفرنسي وذلك بعد أن انتهت اتفاقيات ايفيان 19 مارس 1962 الحرب بين فرنسا والشعب الجزائري، وأن جروح الماضي وإن لم تبرا نهائيا إلا أنها أخذت تلتئم تدريجيا مع مرور السنين، ورحيل الجيل الذي شارك في هذه الحرب من قريب أو من بعيد، وميلاد جيل جديد لا يعرف عن هذه الحرب إلا ما يقراه في الصحف والكتب التاريخية حتى البرامج الدراسية الفرنسية كانت وإلى عهد قريب تتجاهل الموضوع أو تتعرض إليه باختصار.

فقد قال 59% من الذين شملهم سير الرأي العام إن كل الحسابات التي أفضت إلى استقلال الجزائر يعتبرونها حسابات مفيدة وجيدة بالنسبة لفرنسا!! مقابل 23% يعتقدون ويرون العكس من ذلك!!

وقد ركز معهد سير الرأي العام الفرنسي تحقيقه في أوساط الشباب بالدرجة الأولى ف 69% من هؤلاء الشباب تقل أعمارهم عن 25 سنة و 72% عن الإطارات واليساريين - 79% شيوعيون و 69% إشتراكيون هؤلاء جميعا يعتقدون أن استقلال الجزائر كان عملا جيدا BONNE CHOSE مقابل 60% بالنسبة لأنصار اليمين البرلماني وبصفة خاصة جماعة حزب الديغوليين « R.P.R » الذي أسسه جاك شيراك.

وقال 58 % من الذين شملهم هذه الاستفتاء يرون أن التعذيب لم يكن أمرا مبررا ومقبولا، وقد بدا من سير الرأي العام هذا أن جيل الشباب في معظمهم يدينون أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي وضباطه في الجزائر. — نسبة كل التيارات والأحزاب حسب ما ورد في هذا الاستفتاء.

أعمال غير مبررة وغير مقبولة:

يرى 81 % من الشيوعيين أن أعمال التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر غير مبررة مقابل 70 % بالنسبة للخضر و 69 % بالنسبة للاشتراكيين «P.S» ولكن عند حزب الديغوليين تنخفض النسبة إلى 54 % «R.P.R» أما فيما يتعلق بحق متابعة هؤلاء الذين مارسوا التعذيب قضائيا بواسطة العدالة فقال 47 % نجم تجب متابعة هؤلاء وتجريمهم، ومن هؤلاء نجد 53 % من اليساريين مقابل 39 % عند اليمين.

— وقد قال 39 % من الذين شملهم الاستفتاء أن السلطة الحاكمة في ذلك الوقت هي المسؤولة في حين قال 24 % إن الضباط السامين للجيش الفرنسي هم مسؤولون على ما جرى من التعذيب وجرائم ضد الشعب الجزائري.

والجدير بالذكر أن صحيفتي "لوموند" "LE MONDE" و"لومانيتي" «L"HUMANITE» كانتا وراء فتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر حتى أن صحيفة "لوموند" خصصت 8 صفحات كاملة في جريدة «LE MONDE» «DOSSIERS ET DOCUMENTS» مرفوقة بالصور شهادات حياة لأناس لا يزالون أحياء عما جرى من تعذيب قام به الجيش وضباط فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير 1954 — 1962 ومن أبرز هذه الشهادات شهادة لويغات ايغيل أحرز ومليكة قريش وخيرة فهؤلاء النساء الثلاث سلط عليهن التعذيب ومورس ضدهن الاغتصاب بالإضافة إلى شهادات واعترافات كل من الجنرالين أوساريس و ماسو وتعاليق لكتاب ومؤرخين مثل بير فيدال

ناكي « PIERRE VIDAL NAQUET » كاتب ومؤرخ وفرنسيس جانسون
« FRANCIS JEANSON » فيلسوف وكاتب وناضل في صفوف اتحادية جبهة
التحرير بفرنسا " وفضح في تعليقه سياسة الاستعمار الفرنسي كاملة واعتبر
الاستعمار الفرنسي في حد ذاته جريمة ضد الانسانية فما بالك بجرائمه وقتله
الجماعي لآلاف من الأبرياء.

حكومات فرنسية متعاقبة قادت الحرب ضد الشعب

الجزائري

تعاقبت 8 حكومات فرنسية كاملة خلال ثورة نوفمبر التحريرية وفشلت كل هذه الحكومات في اخضاع الشعب الجزائري وقهر ارادته، رغم مختلف الوسائل الجهنمية التي استعملتها هذه الحكومات قصد إجبار الوطنيين الجزائريين على التسليم و القبول بسياسة " الجزائر الفرنسية " وقد اشترك في الحكومات المتعاقبة رؤساء وزراء من اليمين واليمين الوسط، والاشتراكيون وها هي قائمة أسماء الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ جوان 1954 إلى غاية جانفي 59 .

الفترة التاريخية	اسم رئيس الحكومة
18 جوان 1954 إلى 23 فيفري 1955	بيير مونديس فرانس
23 فيفري 1955 إلى 1 فيفري 1956	إدغار فور
1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957	غي موللي
13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957	موريس بورجيس مونوري
6 نوفمبر 1957 إلى 14 مايو 1958	فيليكس غايار
14 مايو 1958 إلى 1 جوان 1958	بيير فليملان
1 جوان 1958 إلى 8 جانفي 1959	شارل دوغول
منذ 9 جانفي 1959 إلى الاستقلال.	ميشال دوبري

مواضيع هذا الكتاب

المقدمة:

- جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال اوساريس
- الجنرال بول أوساريس مجرم حرب يتفاخر بجرائمه !!
- ماسو يعترف مؤخرا بأن التعذيب من طرف الجيش الفرنسي في الجزائر خلال ثورة 1954 – 1962 كان عاما وشاملا !!
- الجنرال دولابورديير أول جنرال فرنسي قال لا : للتعذيب فاستقال وعوقب !! بعد أن فضح سياسة جنرالات فرنسا في الجزائر .
- موقف الجزائر الرسمي والأحزاب والهيئات السياسية والنضالية من جرائم فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير 1954 .
- شهادات حية لمناضلات جزائريات لا يزلن أحياء تعرضن للتعذيب والاعتصاب من طرف الجيش الفرنسي وضباطه في حرب التحرير .
- موقف الأحزاب السياسية من جرائم فرنسا في الجزائر؟
- موقف الحكومة الفرنسية الرسمي مما جرى من جرائم من طرف الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري خلال الحكومات المتعاقبة من 1954 إلى غاية 1962
- ملاحق
- مصادر أساسية

المصادر الأساسية لهذا الكتاب

RAPHEL BRANCHE

LA TORTURE ET L'ARMEE PENDANT LA GUERRE

GENERAL PAUL AUSSARESSES

« SERVICE SPECIAUX – ALGERIE 1955 – 1957

ED : PERRIN PARIS 2001

LOUISETTE IGHIL AHRIZ

ALGERIENNE , RECIT RECUEILLI PAR ANNE NIVAT

ED : FAYAR / CALMANN LEVY 2001 PARIS .

PAULETTE PEJU

**RATONNADE A PARIS PRECDE DE LES HARKIS A PARIS 1°
ED 1961 PAR FRANÇOIS MASPERO 2° ED LA DECOUVERTE
(POCHE) 2000 paris**

والجدير بالذكر أن هذا الكتاب يتضمن كتابين وكلاهما صدر في سنة 1961
وصودر من طرف السلطات الفرنسية وفي سنة 2000 أعيد طبعها بمقدمة
لكل من الكتابين : بيير فيدال ناكي والناشر السابق فرانسوا ماسبيرو
FRANÇOIS MASPERO

RAOUL SALAN , SALAN MEMOIRES

FIN D'UN EMPIRE ALGERIE FRANÇAISE

**1° NOVEMBRE 1954 – 6 JUIN 1958 ED PRESSE DE LA CITE
PARIS 1972**

RAOUL SALAN MEMOIRES

FIN D'UN EMPIRE

L'ALGERIE , DEGAULLE ET MOI

7 JUIN 1958 – 10 JUIN 1960

ED . PRESSE DE LA CITE PARIS – PARIS 1974

LE MONDE "DOSSIER ET DOCUMENTS – OCTOBRE 2001

وذلك بعنوان " التعذيب والذاكرة الفرنسية"

TORTURE ET MEMOIRE FRANÇAISE

وهو عدد إحتوى على عدة مقالات وشهادات لجنرالات فرنسا مارسوا التعذيب وشهادات الجزائريين وجزائريات كانوا عرضة للتعذيب وفي مقدمة هؤلاء لويشات ايغيل احريز LOUISETTE IGHIL AHRIZ ومليكة قريش وخيرة والدة الابن غير الشرعي محمد قارن MOHAMED GARNE

LA GUERRE D'ALGERIE , SOUS LA DIRECTION D'HENRI ALLEG – ED – TEMPS ACTUELS - PARIS 1981

3° volum « DES COMLOTS 13 MAIS A L'INDEPENDENCE »

وقد أصدرت هذه السلسلة 3 أجزاء الجزء الأول TOME1

DE L'ALGERIE DESORIGINES A L'INSURECTION

" الجزائر من الجذور إلى إندلاع الثورة "

وقد كتب هذا الجزء هنري علاق وهو مدير جريدة " الجزائر الجمهورية" اللسان المركزي للحب الشيوعي الجزائري P.C.A وقد تم توقيفه خلال حرب التحرير وعذب من طرف المظليين الفرنسيين وأصدر بهذه المناسبة كتابا بعنوان " السؤال " « LA QUESTION »

و TOME 2 وعود بالسلام إلى الحرب المفتوحة"

« DES PROMESSES DE PAIX A LA GUERRE OUVERTE »

FRANÇOISE RENAULT

**« L'HISTOIRE DE FRANCE EN ALGERIE 1830 – 1962
PREFACE DE JULE ROY ED . ROBERT LAFFON 1979 – 1979
PARIS**

BOUCIF MEKHALED

« CHRONIQUE D'UN MASSACRE

8 MAI 1945 – SETIF – GHELMA - KHERRATA

ED :SYROS AU NOM DE LA MEMOIRE 1995

والتي تأسست في فرنسا في سلسلة باسم الذاكرة **AU NOM DE LA MEMOIRE**

وقد صدر عن هذه السلسلة الكتب التالية:

**1 – LE SILENCE DU FLEUVE OCTOBRE 1961 PAR ANNE
TRISTAN**

2 - DU BIDON VILLE AUX H.L.M PAR MEHDI LALLAAOUI

3- KABYLES DU PACIFIQUE , MEHDILALLAOU

12- FRANCINE DESSAIGNE

« LA PAIX POUR DIX ANS , SETIF – GUELMA1945

JAQUES SOUSTELLE **واقدم له جاك سوستيل**

ED – J – GANDINI 1990 FRANCE

3	الإهداء.....
5	محتوى الكتاب.....
7	مقدمة.....
13	جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو الى الجنرال اوساريس
24	جرائم فرنسا في الجزائر خلال 8 ماي 1945 بين مصادر الفرنسيين ومصادر الجزائريين.....
33	الجنرال بول اوساريس مجرم حرب يتفاخر بجرائمه.....
56	ماسو يعترف مؤخرا بأن التعذيب من طرف الجيش الفرنسي الجزائر خلال ثورة 1954 – 1962 كان عاما و شاملا.....
71	الاغتصاب والتعذيب في حق المناضلات الجزائريات الوجه الآخر لجرائم السجن الفرنسي في الجزائر خلال 1954 – 1962.....
87	موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر
95	موقف الجزائر الرسمي و الأحزاب من السجال الدائر حول جرائم فرنسا خلا حرب 1954 – 1962
101	جنرال جزائري يدلي برأيه في هذا الموضوع.....
107	ملاحق

109	الملحق الأول.....
110	وجوه سياسية فرنسية قادة حرب الابداء ضد الشعب الجزائري خلال 1954 – 1962
119	الملحق الثاني.....
125	الملحق الثالث.....
129	الملحق الرابع.....
133	حكومات فرنسية متتالية قادت الحرب ضد الشعب الجزائري
137	مصادر أساسية